# مدير الإمتثال المعتمد

CCM

- اعرف عميلك KYC
- مكافحة غسل الأموال AML/CTF
- التحقيقات Investigations
- العقوبات Sanctions
- الإمتثال الرقابي Regulations
- قوانين الضريبة الأجنبية FATCA & CRS

www.gci-ccm.org

Australia

Second Edition

**جدول المحتويات**


التعرف على حسابات الافراد ..... ٧

العنوان:..... ٧

معلومات العمل والدخل..... ٨

متطلبات التعرف على حسابات الشركات ..... ١٠

شروط وأحكام عامة ..... ١٣

فتح الحسابات وإجراءات اعرف عميلك..... ١٤

قانون حماية البيانات الأوروبي(GDPR) ..... ١٤

قبول تعليمات بالفاكس أو بالبريد الإلكتروني..... ١٦

إغلاق الحسابات ..... ١٦

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ..... ١٨

مفهوم غسل الأموال ..... ١٨

الجريمة الأصيلة..... ١٩

العوائد المالية أو المادية من الجريمة الأصلية..... ٢٠

التمويه والإخفاء ..... ٢٠

المعرفة بمصادر الأموال ..... ٢١

مراحل غسل الأموال ..... ٢٥

تمويل الإرهاب..... ٢٨

الشركات الوهمية (Shell Companies)..... ٢٩

مؤشرات تحذيرية المتعلقة بالمعاملات ..... ٣٠
حجم وتكرار المعاملات: ..... ٣٠
مؤشرات تحذيرية متعلقة بأنماط المعاملات ..... ٣١
المعاملات المتعلقة بالمستخدمين الجدد ..... ٣١
المعاملات المتعلقة بجميع المستخدمين ..... ٣٢
مؤشرات تحذيرية المتعلقة بإخفاء الهوية. ..... ٣٣
مؤشرات تحذيرية لمصدر الأموال أو الثروة ..... ٣٦
التحقيقات المالية المتقدمة ..... ٣٧
أنظمة مراقبة الحركات المالية (Transactions Monitoring) ..... ٣٧
دراسة الإنذارات Alert Investigations ..... ٤٠
توضيحات بخصوص التكنولوجيا المالية في مكافحة غسل الأموال (AML FinTech) .... ٤٦
أتمتة عمليات مكافحة غسل الأموال الربوتية (إدارة الحالات) ..... ٤٩
مقومات برنامج امتثال ومكافحة غسل الأموال الناجح ..... ٥٠
العلاقة بين أعمال الامتثال وأعمال مكافحة غسل الأموال ..... ٥٢
فريق التحقيقات المالية AML Investigation Team ..... ٥٤
السياسات وإجراءات العمل ..... ٥٤
التدريب المستمر ومواكبة التطورات ..... ٥٦
التدقيق المستقل ..... ٦٠
تصنيف مخاطر مكافحة غسل الأموال ..... ٦٠
مستوى مخاطر العميل Risk Rating Customer ..... ٦٥

أنواع تصنيف مخاطر غسل الأموال ..... ٦٦
التصنيف الإلكتروني لمستوى مخاطر العميل Electronic AML Risk Rating ..... ٦٧
العقوبات الدولية والحظر ..... ٧١
تعريف العقوبات ..... ٧٢
أنواع العقوبات ..... ٧٣
تعريف الحظر ..... ٧٤
السياق الدولي ..... ٧٤
أنظمة عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ..... ٧٦
أنواع عقوبات مجلس الأمن الدولي ..... ٧٦
حظر توريد الأسلحة ..... ٧٧
حظر السفر ..... ٧٧
تجميد الأصول ..... ٧٧
عقوبات الاتحاد الأوروبي ..... ٧٨
قوائم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) ..... ٨٠
تراخيص مكتب OFAC ..... ٨١
"قانون العقوبات المستقلة" الأسترالي ..... ٨٢
المنتجات والخدمات الأخرى ..... ٨٢
التعامل مع دول مرتفعة المخاطر ..... ٨٤
الأنظمة ..... ٨٥
القوائم الداخلية للنظام ..... ٨٧

نظرة عامة على أنظمة العقوبات ..... ٨٨
خوارزميات فحص الأسماء وتقليل عدد النتائج الزائفة ..... ٨٨
الامتثال للسياسات الداخلية في المؤسسة ..... ٩٩
علاقة دائرة الامتثال بدوائر أخرى ضمن المؤسسة ..... ١٠١
علاقة دائرة الامتثال بالتدقيق الداخلي ..... ١٠١
علاقة دائرة الامتثال بالمدير العام ..... ١٠٣
الهيكل التنظيمي ..... ١١٠
سياسة الامتثال ..... ١١١
آليات مراقبة وفحص الامتثال ..... ١١٢
إجراءات فحص الامتثال الرقابي المبني على المخاطر ..... ١٢٠
عملية تقييم المخاطر ..... ١٢٢
مقدمة() قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) ..... ١٢٢
أنواع اتفاقيات فاتكا ..... ١٢٥
مخاطر عدم الامتثال لقانون فاتكا ..... ١٢٩
ممارسات تهرب ضريبي يجب الحذر منها ..... ١٣٤
كيفية التعامل مع الحسابات القائمة (المشاريع الأربعة) ..... ١٣٦
المستندات المطلوبة للحسابات الخاضعة للقانون ..... ١٣٨
معيار الإبلاغ المشترك (CRS) ..... ١٤٥

سنتحدث في هذا الفصل عن إجراءات فتح الحسابات بالنبوك والمؤسسات المالية وخطوات اعرف عميلك (KYC) والتي تعتبر خطوات مهمة جداً لمعرفة العميل الذي ينوي التعامل مع المؤسسة والتي ستوضح طبيعة العميل من حيث نشاطه التجاري والغاية من فتح الحساب او التعامل والخدمات والمنتجات المطلوبة، إلى آخره من المعلومات التي تعتبر أساسية لأخصائي (اعرف عميلك) أو (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

يلجأ الافراد والشركات وحتى الكيانات الأخرى كالجمعيات إلى التعامل مع البنوك لغايات متعددة ومنها التوفير والاستثمار أو الحصول على أنواع التمويلات المختلفة من البطاقات الائتمانية وقروض السيارات القروض الشخصية القروض العقارية أو لغايات الحصول على فوائد ربحية على إيداع مبالغ معينة من المال بالإضافة إلى الاستفادة من الخدمات التي تقدمها البنوك والتي تمكن الأشخاص من شراء الأشياء من خلال بطاقات بلاستيكية بدلاً من خطورة حمل النقد، ومع تطور الوقت أصبحت للبنوك خدمات الكترونية تمكن عملاءها من تحويل الأموال الكترونيا إلى مختلف مناطق العالم بسهولة ويسر.

كما تستفيد الشركات من البنوك لنفس الغايات التي سبق ذكرها، بالإضافة إلى أن عملية فتح الحساب للشركات أصبح أمراً ضروريا لاستكمال تسجيلها لدى الجهات الحكومية بالإضافة إلى تمكين الشركات من إجراء عمليات تجارية متعددة، بالإضافة إلى الحوالات والشيكات مثل حركات التمويل التجاري والاعتمادات المستندية التي تلجأ إليها الشركات عند عمليات الاستيراد والتصدير حيث لا توجد ثقة بين البائع والمشتري والتخوف من قيام احد الأطراف بالالتزام المترتب عليه وعدم قيام الاخر بذلك كأن يتم شحن البضاعة ولكن دون استلام قيمتها وغيرها من الخدمات والمنتجات.

وعليه يقوم الأشخاص أو الشركات والكيانات الأخرى بالتوجه لطلب التعامل وفتح حساب لدى البنك والمؤسسة المالية، ولكن ما دور البنوك والمؤسسات تجاه هذه العلاقة وما هي الأوراق والمعلومات

التي يتوجب الحصول عليها لقبول هذا التعامل؟ ما هي الإجراءات الداخلية التي يتم اتخاذها بهذا الخصوص؟ هذا وأكثر ستعرفه في هذا الفصل.

**التعرف على حسابات الافراد**

في حال كان طلب فتح السحاب من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين يرغبون بفتح حساب مشترك بينهم تأكد من وجود جميع المعلومات والوثائق الاتية:

كبطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر بالنسبة للأجانب (غير المواطنين) في حال كان الشخص أجنبياً تأكد من متطلبات القوانين المحلية التي قد تتطلب إذن إقامة (فيزا) أو تصريح عمل، وفي حال تطلبت الأنظمة والتعليمات المحلية للدولة التي يعمل بها البنك أو توفرت الوسائل فإنه لابد من التحقق من الوثائق المقدمة والتي قد تكون مزورة ففي بعض الدول يتم منح البنوك صلاحية.

الاستعلام عن معلومات وصورة مواطنيها بحسب أنظمة وترتيبات معينة كما توجد بعض الأنظمة التي توفر إمكانية التحقق من صحة أو منطقية جواز السفر المقدم من الأجانب وفي حال كانت القوانين المحلية لا تتطلب ذلك ولا توجد أنظمة كفيلة لدى البنك بهذا الخصوص فإنه عند وجود أية شكوك في أية وثيقة تعريف تقدم للتعامل مع البنك يجب ابلاغ الجهات المعنية بالنبك لاتخاذ الإجراءات اللازمة والتي قد تطلب وثيقة تعريف إضافية كرخصة قيادة أو غيرها.

**العنوان:**

احصل على عنوان العميل (الدولة، المدينة، الشارع، رقم البناية، الطابق) وتأكد من أن عنوان العميل قريب من فروع ومراكز خدمة البنك، لأنه بخلاف ذلك فإنه لابد من تفسير معقول حيث إن وجود مثل هذه الحالات يعتبر من المؤشرات الحمراء التي قد تدل على أعمال غسل أموال أو تمويل إرهاب هذه المعلومة من العميل لابد وأن تكون بأسلوب مهني ومحترم ولا يثير الشكوك، ولا يشعر العميل بعدم الاريحية بالتعامل حيث إن المعايير الفضلى والتعليمات بمختلف الدول تؤكد على عدم إشعار العميل أنه يثير الشكوك بالنسبة للمؤسسة أو أنه تحت المراقبة أو أنه تم إخطار الجهات المعنية سواء

بالمؤسسة أو الدولة بوجود مؤشرات اشتباه لدى العميل، حيث إن إعلام العميل بأي من هذه الإجراءات يسمى (Tipping Off).

اسع للتأكد من أن العنوان المقدم من العميل عنوان صحيح، حيث يمكن القيام بذلك بطرق متعددة منها فواتير الخدمات باسم العميل التي توضح الموقع، كفواتير المياه الكهرباء الهاتف الأراضي أو من خلال رخصة القيادة أو بطاقة الإقامة أو من خلال عقود الايجار وأوراق تسجيل العقار الذي يسكنه العميل، أو حتى من خلال تقرير زيارة في حال كان العميل مستقطباً وتمت زيارته بالفعل من قبل موظفي البنك.

**معلومات العمل والدخل**

تعتبر معلومات عمل العميل ودخله جزءاً أساسياً من نموذج اعرف عميلك، بحيث يستند عليها ضباط الامتثال ومكافحة غسل الأموال في اتخاذ العديد من القرارات واستكمال العناية الواجبة بخصوصه فعلى سبيل المثال: لدى ورود حوالة لهذا العميل من شركة بالخارج سيعود الموظف إلى نموذج اعرف عميلك وقد يكتشف بأن الشركة المحولة هي جهة عمل العميل أو قد يكون يملكها، وبالتالي تساعده في التحقيق بأمر الحوالة، كما أن الحصول على إثبات الدخل أو العمل شيء ضروري جداً لاعتماد المعلومات التي صرح بها العميل بهذا الخصوص حيث من الممكن أن يقدم العميل معلومات خاطئة ليوهم البنك بأنه من أصحاب الدخول العالية لتسهيل حركاته المالية من إيداعات نقدية أو شيكات أو حوالات وغيرها، وبالتالي فالإثبات شيء مهم جداً في اعتماد قيمة الدخل الشهري أو السنوي للعميل ضمن خطوات العناية الواجبة حيث تقوم بعض البنوك والمؤسسات المالية بالسماح للعميل نفسه باختيار وسيلة الاثبات ولا تحدده بمستندات ثابتة ولكن تشترط أن تكون صادرة من طرف آخر غير العميل فمثلا يمكن إثبات العمل بكتاب التوظيف من الجهة التي يعمل بها العميل أو شهادة تسجيل شركة يملكها أو بتقرير زيارة لموقع عمل العميل في حال كان مستقطباً ولكن في بعض الأحيان ترد للبنك طلبات اعتماد دخل أو عمل العميل في حال كان مستقطباً ولكن في بعض الأحيان ترد للبنك طلبات اعتماد دخل أو عمل العميل من خلال بطاقة العمل.

يرى البعض أن بطاقة العمل وسلة لا يمكن الاعتماد عليها كون الأشخاص قد يقومون بطباعة هذه البطاقات ولكنهم يكذبون بشأن عملهم وهنا يرى بعضهم إن إثبات العمل ليس شيئا استراتيجيا إن كان دخل العميل الشهري متدنياً، وأن مخاطر عملية التزوير لبطاقات العمل ممكنة أيضا بكتب التوظيف حيث أن الشركة التي يعمل بها العميل قد لا تكون تحتفظ بحسابات لدى البنك للتأكد من التواقيع الواردة عليها أو أن كتب التوظيف قد تكون من المعنيين بالتوظيف بالشركة وليس من المفوضين الماليين عن حساباتها البنكية وأن البنك لا يمكنه الاتصال بالشركة للتحقيق حيث إن ذلك يعتبر خرقاً للسرية المصرفية للعميل إلا أن الاثبات المطلوب هو أن يعطي مؤشراً عن المبالغ المتوقعة على الحساب وبالتالي قد تقوم بعض البنوك بتحديد وسائل معينة لاعتماد العمل.

يتضح مما ذكرنا أعلاه أن عملية عدم التحقق من المالكين النهائيين، أو عدم الخبرة في التعامل مع أنظمة المسح، وخصوصا اللغة التي يستعملها النظام (لغة القوائم المدرجة) شيء مهم جداً، حيث قد تقوم البنوك بالتعامل مع جهات محظورة نتيجة لعدم بذلك العناية الواجبة أو عدم الخبرة بالأنظمة المستعملة وبآليات الترجمة.

والانتباه لفحص جميع الأسماء المتعلقة بالحساب سواء اسم الشركة والمالكين وحتى المفوضين على الحساب.

بالإضافة إلى ما ذكر سابقا فإنه ينصح في بعض الحالات وخاصة عند التعامل مع أسماء بجنسيات أخرى، وخصوصا الدول مرتفعة المخاطر، أن يتم استعمال محركات البحث عبر شبكة الانترنت والتي من الممكن أن توصل إلى معلومات تفيد الدراسة التحليلية للزبون المحتمل.

للمزيد من المعرفة بخصوص آليات عمل الأنظمة المستعملة لفحص الأسماء يمكنكم دراسة الفصل الخاص بهذا الموضوع (العقوبات الدولية والحظر).

**متطلبات التعرف على حسابات الشركات**

تتطلب أعمال الشركات بالعادة حسابات بنكية لغايات القيام بسداد قيم البضائع التي تشتريها وايداع شيكات أو استقبال حوالات أو نقد مقابل عمليات البيع، بالإضافة إلى حاجتها لخدمات تنظيمية داخلية كتحويل رواتب موظفيها ودفع مصاريف الشركة فإنه لابد من استلام نسخ طبق الأصل عن شهادة التسجيل لدى وزارة الصناعة والتجارة في الدولة أو الجهات الحكومية الخاصة بتسجيل الشركات.

بالإضافة إلى الحصول على عقد تأسيس الشركة ونظامها الداخلي للتعرف على جميع تفاصيل إدارة الشركة حيث يشير عقد التأسيس إلى معلومات هامة كتفاصيل مؤسسي الشركة وليس فقط المالكين الحقيقيين وغايات الشركة وهيئة مديريها وعنوانها وفروعها، وكيفية إدارة الشركة، وصلاحيات التفويض عن الشركة مالياً وإدارياً وما هو مسموح أو ممنوع على الشركة بحسب ما وافقت عليه الجهات التنظيمية بالدولة، إلا أن التسجيل الشركة ليس كافياً حيث لابد من التحقق من أن الشركة تمارس أعمالها على أرض الواقع حيث من الممكن أن يتم تسجيل شركة على الورق واستعمال هذه الأوراق للتعامل مع البنوك وايداع أموال متحصلة من جرائم على أنها من نشاط الشركة، وهنا يأتي دور البنك أو المؤسسة المالية بالتحقق من ان الشركة تمارس نشاطاً حقيقياً ويتم ذلك بعدة وسائل مثل طلب الترخيص السنوي لاستمرارية الشركة من الجهات الحكومية حيث إنه بخلاف التسجيل الذي يتم مرة واحدة فإنه يتم تجديد الترخيص سنوياً من جهات أخرى كالبلدية للمدينة التي توجد بها الشركة إذ يتم زيارة الشركة من مندوبين رسميين للتأكد من وجود الشركة وتقيدها بالأنظمة والقوانين الخاصة بالبلدية والعمالة وغيرها وهناك وسائل أخرى كالقيام بزيارة موقع الشركة وكتابة تقرير بذلك مرفق بصور عن الموقع وذلك للتأكد من أن الشركة ليست شركة وهمية.

وهنا توضيح مهم لفهم خاطئ لدى بعض الأشخاص الذين يعتقدون بأن الشركة الوهمية لا تكون مسجلة بالأساس وأن تسجيل الشركة يحقق عملية التأكد من أن الشركة غير وهمية.

كما أنه لابد من التحقق بأي وسيلة متاحة (إن وجدت) من صحة تسجيل الشركة حيث توفر الكثير من الدول حول العالم إمكانية التحقق من تسجيل الشركة من خلال مواقع حكومية رسمية، حيث يمكن للبنك أن يتحقق من مصداقية الأوراق المقدمة ومطابقتها من خلال الخدمات الالكترونية التي توفرها الحكومية.

في الأمثلة أعلاه تتضح مدى أهمية ملكية الشركات والتحقق من الأشخاص الطبيعيين سواء عند فتح الحساب او التحديث الروتيني أو عند الحاجة لذلك، وأنه أيضا يتوجب التعرف على المفوضين بالتوقيع عن الحساب واستكمال إجراءات التعرف على العميل الخاصة بالأشخاص الطبيعيين الافراد والتي سبق ذكرها.

وعلى البنوك والمؤسسات المالية أن تضع الإطار العام بإجراءاتها الداخلية لتوجهها فيما يخص الحسابات فعلى سبيل المثال بعض السياسات الداخلية قد تمنع التعامل مع بعض القطاعات أو الاعمال كالجمعيات الخيرية والشركات غير الهادفة أو شركات الصرافة، وترى بأن مخاطرها مرتفعة جداً وترغب بأن تكون أعمالها بعيدة كل البعد عن المخاطر العالية خاصة إن كانت تحقق أرباحا خيالية وأن استقطاب هذا النوع من القطاعات أو الاعمال لن يشكل فارقا جوهريا في اعمالها أو أرباحها.

وهنا لابد من الحديث عن ما يسمى بتجنب المخاطر أو عدم المخاطرة حيث أشار البنك الدولي بهذا الخصوص إلى ما يأتي:

تقوم المؤسسات المالية العالمية بإنهاء أو تقييد العلاقات التجارية مع المؤسسات الخيرية أو المنظمات غير الهادفة للربح أو شركات التحويلات الصرافة أو البنوك المراسلة في مناطق معينة من العالم ذات مخاطر عالية لتجنب المخاطر المرتبطة بهذه العلاقات وهي ممارسة يطلق عليها عدم المخاطرة.

**ثانياً: العنوان (مؤشر الإقامة)**

قامت بعض البنوك والمؤسسات المالية باستحداث أسلوب جديد في تحديد عنوان العميل، وذلك من خلال الطلب من العميل تحديد موقعه من خلال (Google Map) مثلا ويعتبر هذا الأسلوب

أسلوباً دقيقاً وسهلاً، ولكن له مخاطر كبيرة أهمها أن عملية التحقق من العنوان تمت من خلال نفس العميل وليس من طرف ثالث وبالتالي يمكن للعميل الذي لا يريد الإفصاح عن عنوانه الحقيقي تحديد عنوان ليس له علاقة به هذا من جهة ومن جهة أخرى يرى الخبراء أن الحصول على معلومات العنوان لابد أن يتم إدخالها بحقول منفصلة على النظام البنكي من مدينة وشارع إلى آخره، وذلك لتمكين أنظمة مكافحة غسل الأموال من إصدار إنذارات تنبيه في حال وجود عدة حسابات تتشابه في العنوان لدراسة إن كان يوجد مبرر أم لا، حيث إن ذلك يعتبر من المؤشرات الحمراء التي يتوجب دراستها كما أنه ينصح بالحصول على العنوان البريدي للعميل إن وجد.

بالإضافة إلى ما سبق فإن دولة إقامة العميل معلومة مهمة جداً للدول المنضمة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بخصوص تبادل المعلومات الضريبية مع الدول الأخرى بخصوص العملاء المقيمين في الخارج ضمن أي من الدول الأخرى المشتركة حيث يتم تحديد الأشخاص المقيمين في الدول الأخرى ويحتفظون بأرصدة لديها وتبادل معلوماتهم الضريبية مع الدول الأخرى التي يقيم فيها هؤلاء العملاء ويسمى هذا القانون (معايير الإبلاغ المشتركة CRS).

**ثالثاً: معلومات العمل والدخل**

من أهم معلومات التعرف على العميل معرفة طبيعة عمل العميل إن كان موظفاً بالقطاع الحكومي أو الخاص أو مهنياً مستقلاً أو متقاعداً أو صاحب عمل أو غيره، وحتى وإن كان متقاعداً أو لا يعمل فإن معرفة هذه المعلومة شيء ثمين جداً للتعرف على العميل لابد من معرفة اسم الجهة التي يعمل بها او يملكها هذا العميل وطبيعة نشاطها حيث إن الاسم لا يشترط إيضاح النشاط فمثلا يمكن أن يكون القطاع خاصا بتجارة العقارات او السيارات أو الملابس او الأغذية أو الادوية أو الأسلحة بالإضافة إلى أن طبيعة العمل لدى هذه الجهة لابد وأن يكون محدداً فمثلا كلمة موظف في شركة A للإلكترونيات لا تكفي، كون الموظف قد يكون مديراً تنفيذياً أو قد يكون مسؤول استقبال او موظف التنظيف فلا بد من تحديد المسمى الوظيفي للتمكن من التعرف على عمل العميل بشكل فعال ودقيق، كما ينصح أن يتم الحصول على عنوان العمل فمثلا إن أفصح العميل إنه مقيم وكان عنوان عمله خارج البلاد فتعتبر هذه المعلومات متعارضة وبالتالي غير سليمة.

**شروط وأحكام عامة**

يفترض وجود وثيقة متصلة بنموذج فتح الحساب تشرح أهم الشروط والأحكام العامة للحسابات في البنك أو المؤسسة، كأن يتم التصريح عن الحدود الدنيا للأرصدة التي يتوجب أن تكون متاحة بالحساب وبحسب نوعه، وبخلاف ذلك يخضع لعمولات معينة كعمولة رصيد متدن أو إدارة حساب، وجميع الشروط تعتمد على السياسة الداخلية للبنك وبما يتوافق أيضا مع الأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات التنظيمية بالدولة. فيما يأتي بعض الأمثلة التي قد تحتوي عليها الشروط والأحكام العامة والتي يتوجب الحصول على إقرار بالموافقة عليها قبل التعامل مع العميل أو فتح الحسابات، حيث إنها تعطي غطاء قانونياً للبنك أو المؤسسة في حالات الاعتراض أو الاختلافات أو المشاكل مع العملاء:

- كيفية التعامل مع الشيكات الواردة على الحساب والإبلا غ عن الشيكات الراجعة بدون رصيد.
- كيفية تبليغ العميل بالحركات التي تتم على الحسابات أو دورية كشف الحساب وطبيعته.
- التغطية بين الحسابات في حال وجود التزامات أو شيكات على الحساب.
- حماية حقوق البنك أمام العميل في حال كان التقصير خارجاً عن إرادة البنك.
- أحقية البنك في إيقاف الحساب في حالات معينة مثل انتهاء صلاحية بطاقة التعريف أو جواز السفر
- أو فترة تحديث البيانات.
- شرح واعتماد آلية تبليغ العميل بأية كتب أو إخطارات تبليغ من جهة البنك.
- شروط قبول التعليمات من خدمة الإنترنت البنكي أو الفاكس أو غيره.
- التعامل مع حسابات القُصّر عند بلوغ السن القانوني.
- القوانين الواجبة التطبيق ودولة الاختصاص في النزاعات القضائية.
- التعامل مع الحسابات الجامدة وحسابات المتوفين.
- إجراءات وتعليمات إغلاق الحسابات خاصة الجامدة وبدون أرصدة لفترة طويلة.

- العمولات الخاصـــة بالخدمات، وأن للبنك الحق بخصـــم عمولات محددة دون الرجوع إلى العميل.
- طرق احتساب وقيد الفوائد الدائنة والمدينة.
- ترتيبات تحديد الودائع.
- طرق تقديم الاعتراضات والشكاوى.

**فتح الحسابات وإجراءات اعرف عميلك**

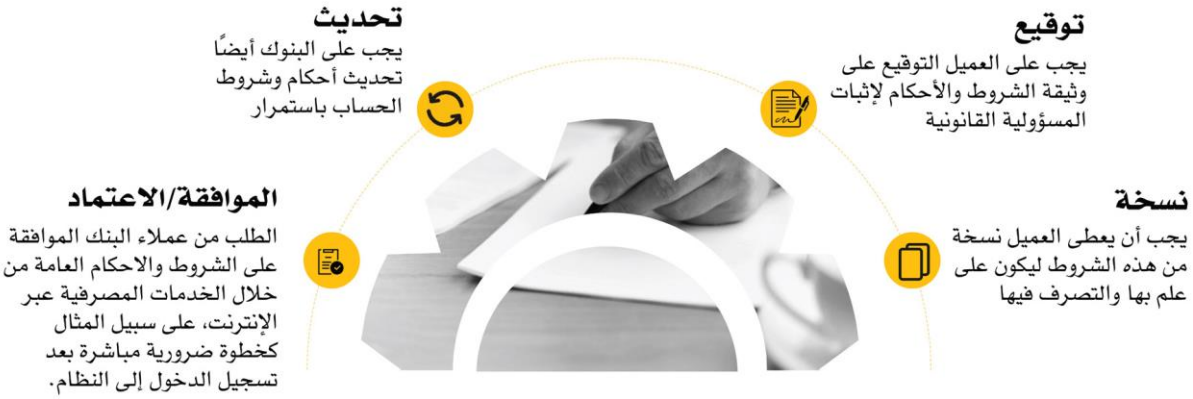


وغيره من الأمور التنظيمية التي تحكم العلاقة قانونيا مع العميل، كما ينصـــح الخبراء أن يتم تضـــمين الشـروط والأحكام العامة للحسـابات بنداً يشـير إلى أنه في حال تعديل أو إضـافة أي من البنود فإنه يتم إعلام العملاء بنشـر الشـروط والأحكام الجديدة على الموقع الإلكتروني للبنك، وأنه في حال عدم وجود اعتراض من العميل على أي منها فإن ذلك يعتبر موافقة من جهته بعد فترة معينة من نشـــرها، وذلك يعتمد أيضاً على قوانين الدولة.

**قانون حماية البيانات الأوروبي(GDPR)**

بالإضـافة إلى كل ما سبق يجب تحديد سياسـة السـرية الخاصـة بالمؤسـسـة وتحديد الجهات التي قد يتم إفصـاح معلومات العميل لها، ومدى اسـتعمال بيانات العميل وغايات الاسـتعمال، والامتثال لقانون

اللائحة العامة لحماية البيانات الصـــادر عن الاتحاد الأوروبي ( GDPR- General Data Protection Regulation) للمؤسسات التي تتعامل مع بيانات تخص عملاء أوروبيين.

وفيما يأتي أهم التفاصيل بخصوص هذا القانون:

- صدر القانون عن الاتحاد الأوروبي واعتُمد من البرلمان الأوروبي بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٤ بشكل رسمي، ويكون واجب النفاذ ابتداءً من ٢٠١٨/٥/٢٥.
- يطبق القـانون على بيـانات الأشـــخـاص المواطنين أو الموجودين بالاتحـاد الأوروبي (European Personal Data (data subjects in the Union)، بصرف النظر عن مكان المؤسسة أو مكان معالجة هذه البيانات.
- البيانات موضـــع القانون هي أية بيانات تخص المتعامل Personally Identifiable Information، وعلى سـبيل المثال لا الحصـر: الاسـم، رقم الهاتف، رمز المسـتعمل أو الموقع وحتى IP address والبيانات الاجتماعية والصحية كالتأمين وغيرها.
- يطلب القانون من المؤسسات تطبيق إجراءات لحماية بيانات الأشخاص من حيث:

- وضع قيود جديدة على إمكانية استعمال البيانات لغايات تجارية أو تسويقية أو غيرها، فعلى الرغم من أن التطبيق سيكلف المؤسسات مبالغ كبيرة، إلا أنه وبنفس الوقت سيعزز الثقة لدى الأشخاص في المؤسسة وسيحمي حقوق أمن معلوماتهم.
- علماً بأن مخاطر عدم تطبيق القانون هي التعرض لمخالفة بقيمة ٢٠ مليون يورو أو ٤٪ worldwide annual turnover أيهما أكبر.

**قبول تعليمات بالفاكس أو بالبريد الإلكتروني**

ينصح الخبراء أن يتم حصر جميع أوامر الدفع من العميل من خال الوسائل الموثوقة وأهمها الإنترنت البنكي بدلا من الفاكس أو البريد الإلكتروني، نظرا لكثرة حالات الاختراق أو الخداع التي تتم من خال هذه الوسائل.

وبالتالي لا يوجد مبرر لتنفيذ حركات ترد من خال البريد الإلكتروني حتى وإن تم التأكد من الأوامر من خال اتصال هاتفي مسجل على رقم العميل الموجود بسجلات البنك.

وفي حالة الحاجة الماسة للفاكس، وكون مخاطرها أقل من البريد الإلكتروني، فلابد من توقيع العميل بداية على اعتماد رقم الفاكس الذي سيتم منه استلام أوامر الدفع وبخلافه سيتم الرفض، وعلى أن يتم أيضاً التحقق من خال مكالمة هاتفية مسجلة.

**إغلاق الحسابات**

توجد العديد من الحالات التي تستوجب إغلاق الحساب، منها بقاء الحسابات لفترات طويلة جامدة وبدون رصيد، حيث ينصح الخبراء بأن تقوم البنوك ببرمجة أنظمتها بحيث تغلق الحساب في حال خضع لهذه المعايير، ولكن قد تواجه البنوك بعض التحديات بوجود حسابات جامدة وبرصيد صفر، إلا أنه نتيجة لعدم وجود الحد الأدنى للرصيد يتم قيد عمولة على ذلك الحساب، وبالتالي يتم كشف الحساب بقيمة العمولة، ويصبح أمر إغلاق الحساب أكثر صعوبة، وهنا ينصح الخبراء أن يتم التواصل مع صاحب الحساب للتأكد من عدم رغبته بالاستمرار بالعلاقة، ومن ثم عكس قيم هذه العمولات على قيود الأرباح والخسائر بموافقات عليا داخل البنك للانتهاء من إدارة الحساب الذي سيبقى يظهر بالتقارير لفترات طويلة، وتكون تكلفة إدارته ومتابعة العماء عليه تفوق مقدار عمولة الرصيد المتدني

لفترة الشهرين ما قبل الحساب مثلاً، أو أن يتم برمجة الأنظمة بعدم كشف الأرصدة لمثل هذا النوع من العمولات.

وفي حال رغبة العميل بفتح حساب وكان يظهر النظام البنكي بوجود حساب قديم مغلق يجب أن يتم إعادة فتح الحساب القديم وبنفس الرقم التعريفي الأول، لإكمال السيطرة والمراقبة على الحسابات، وفي حال رغبة العميل بالتعامل مع فرع آخر يختلف عن الفرع الذي كان يتعامل معه بالبداية نظراً لتغير مكان عمله مثلاً، فإنه يتم تفعيل نفس الرقم التعريفي القديم وفتح حساب جديد بالفرع الجديد ولكن تحت نفس الرقم التعريفي وكما أشرنا سابقاً.

تشير البنوك عادة إلى أحكام إغلاق الحسابات والتعامل معها ضمن الشروط والأحكام العامة للحسابات، كما يتم تضمن الشروط والأحكام أيضاً إعطاء الصلاحية للبنك في حالات متعددة، منها على سبيل المثال ورود العديد من الشيكات على الحساب دون رصيد، أو ثبوت تحايل العميل على البنك، أو عند عدم استكمال بيانات ومستندات الحساب، أو في حال مخالفة صاحب الحساب للتعليمات التنظيمية أو السياسات الداخلية وعدم التعاون مع البنك، وأسباب أخرى أيضاً؛ كأن يظهر مؤشر يوحي بأن العميل أمريكي ولكنه لا يرغب بالتعاون بخصوص الامتثال لقانون الضريبة الأمريكي (فاتكا) أو التبادل الضريبي (CRS) إلى آخره من الأسباب.

## مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

### مفهوم غسل الأموال

أصبح مفهوم غسل الأموال يتكرر كثيراً وخصوصاً عندما يتحدث الكثيرون عن تجارة ضخمة لأحد الأشخاص أو ممتلكات فارهة بأن هذه الثروات نتجت عن غسل الأموال.

وأيضا في حال وجود إيرادات ضخمة لأحد الأعمال، التي لا يصدق الكثيرون أن هذا النوع من الأعمال قد يدر كل هذه الإيرادات يتم وصفها بأنها أعمال غسل أموال، وأيضا عند وجود محلات فارهة جداً بشكل لافت للنظر لبيع بضائع ليست بالثمينة بالعادة كالحلويات والشوكولاتة مثلاً، فإنك تجد الأشخاص يصفون هذه المحلات بأعمال غسل أموال.

ولكن ما هو فعلاً غسل الأموال، وما هو تعريفه الدقيق؟ وهل عملية غسل الأموال هي فقط ما يلفت نظرنا أم أن هناك أموراً أخرى يتوجب الانتباه لها أيضاً.

ليتم الحكم على فعل معن بأنه غسل أموال أو لا فإنه لابد من أن يتوفر جميع العناصر الآتية لاعتباره غسلاً للأموال:

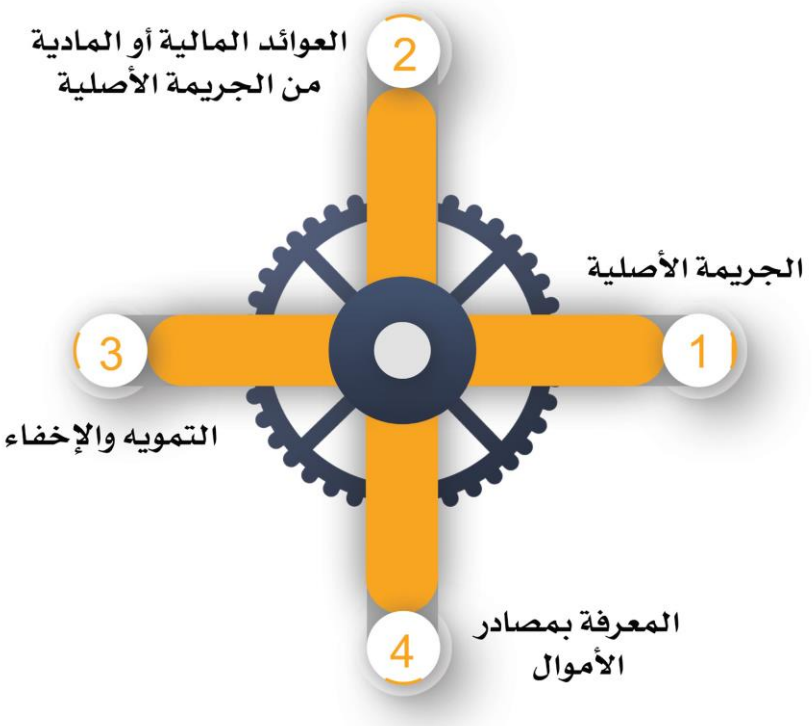

**الجريمة الأصيلة**

في البداية لابد من حدوث فعل غير قانوني، أي يجرمه القانون، وهنا لابد من وجود نص قانوني بالدولة يحرم ارتكاب الفعل ويعاقب مرتكبه، وهنا لا نتحدث عن الأفعال المخالفة للدين أو للأخلاق وإنما فقط المخالفة للقانون.

تعتبر الجريمة الأصلية عنصراً أساسياً ضمن مفهوم غسل الأموال، ولكن يبقى السؤال: (في أي دولة حصلت الجريمة؟ وهل هذا الفعل مجرّم في الدولة التي حصلت فيها الجريمة؟ وهل هذا الفعل مجرّم أيضاً في الدولة التي وردت إليها الأموال المتحصلة من الجريمة).

فمثلاً: بيع الكحوليات في معظم دول العالم مسموح به، ولكنه في بعض الدول الأخرى كالمملكة العربية السعودية أو غيرها قد يكون ممنوعاً، وبالتالي تجارة الكحوليات تكون جريمة يعاقب عليها القانون، وأيضا تجارة بعض أنواع المخدرات في هولندا قد تعتبر مسموحاً بها، في حين أنها في أغلب دول العالم الأخرى تكون جريمة.

وبالتالي عند التعامل مع الأموال المحصلة من دول أخرى لابد من تحديد مصدرها ومعرفة إن كانت محصلة من جريمة أم لا. وإن كانت محصلة من جريمة تحديد مكان وقوع الجريمة.

فمثلاً إن وردت حوالة إلى دولة مسلمة تمنع القمار بقوانينها وتعتبره جريمة فقد لا يتم قبول الحوالة، كون مصدرها مخالفا للقانون، ولكن هل هذا يندرج تحت مفهوم غسل الأموال؟

الإجابة الصحيحة لمثل هذه الحالة هي: لا، حيث لم تكتمل عناصر غسل الأموال والتي سنوضحها أدناه، وأهمها الاخفاء والتمويه عن مصادر الأموال الحقيقية. فالعميل الذي يفصح عن مصادر أمواله الحقيقية كونه) تم تحصيلها من فعل قانوني بحسب البلد التي جاءت منه الأموال لا يكون عرضة لغسل الأموال، وبالتالي لا يندرج تحت مفهوم غسل الأموال ولا يبلغ عن النشاط أنه غسل أموال، وإنما هذه الأموال غير سب بها في الدولة المستلمة للأموال.

**العوائد المالية أو المادية من الجريمة الأصلية**

ليندرج الفعل الإجرامي (الجريمة الأصـــلية) تحت مفهوم غســـل الأموال لابد أن يكون هذا الفعل قد جلب لفاعله أموالا أو أصولا نتيجة لفعله، فمثلا بيع المخدرات والسرقة والسطو والرشوة وغيرها من الجرائم الأصـــلية تحقق عوائد مالية لمرتكبيها. وبالتالي فالجرائم الأصـــلية التي لا تحقق عوائد مالية أو مادية لا تندرج ضـــمن مفهوم غســـل الأموال، كالقتل والإيذاء والتخريب (دون الحصـــول على مبالغ مالية مقابل ذلك).

**التمويه والإخفاء**

لابد لغاســـل الأموال أن يقوم بإخفاء مصـــادر أمواله ومحاولة التمويه على الآخرين وإيهامهم بأنها متحصـلة من مصـادر قانونية ونظيفة وبالتالي وكما ذكرنا في العنصـر رقم ١ (الجريمة الأصـلية)، إن قام العميل بالإفصـــاح عن مصـــدر أمواله الحقيقي بأن أمواله محصـــلة من فعل تم بالخارج ولكن لا يجرمه القانون في تلك الدولة، فإن مجرد الإفصاح والشفافية من العميل يخرجه من مظلة غسل الأموال (طالما الفعل لم يتم ارتكابه في الدولة التي يرغب بتحويل الأموال لها)، وبالتالي في الدول التي تواجه مثل هذه الحالات فإن كل ما تستطيع فعله هو رفض هذه الأموال أو قبولها بحسب قوانينها الداخلية، ولكن لا يتم الإبلاغ للجهات المختصة عن وجود شبهة عملية غسل أموال.

وقد يسأل بعضـهم في حال قام شـخص بطلب إيداع أموال في حسـابه وأفصـح أنها من السـرقة، هل هذا يخرجه من مفهوم غســـل الأموال؟ فالإجابة ســـتكون بأن المقصـــود هو أنه خارج نطاق غســـل الأموال ولكنه ارتكب جريمة بيع المخدرات ولابد من إبلاغ الجهات القانونية المعنية للتعامل مع الحالة، وبالتالي فهذا لا يعفيه من المســـؤولية التي ســـتبقى تلاحقه لحين أن يأخذ القانون مجراه، كما يستبعد أن يقوم أي مجرم بالإفصاح عن جريمته لإتمام عملية مالية والخروج من جريمة غسل الأموال.

وهنا لابد من الفصـل بين الجريمة الأصـلية وجريمة غسـل الأموال، كون غسـل الأموال يعتبر جريمة بحد ذاتها حتى وإن كانت الجريمة الأصلية تمت من قبل أشخاص آخرين.

**المعرفة بمصادر الأموال**

يقصد بالمعرفة أن يكون الشخص صاحب الأموال على علم بأن هذه الأموال متحصلة من جرائم بموجب القانون، فمثلاً إن قام شخص مجرم بارتكاب جريمة بيع المخدرات وطلب من شخص آخر إيداعها بحسابه وتحويل الأموال إلى الخارج موهماً إياه بمبررات غير حقيقة، كأن يوهمه بأنه لا يستطيع إجراء المعاملة كونه لا يحمل أوراقاً، ثبوتية، أو أن حسابه مجمد ويتطلب الكثير من الإجراءات لتفعيله أو أنه حالياً مضطر لمغادرة البلاد، وغيرها من المبررات الكاذبة، ففي حال اكتشاف العملية فقد لا تثبت على الطرف الآخر تهمة غسل الأموال نظرا لعدم معرفته بأن مصدر الأموال غير قانوني، وإنما الأموال كانت لشخص آخر قد يكون صديقاً طلب منه تنفيذ الحركة المالية لأسباب معينة لا تُمَكِّن الشخص الأصلي من القيام بها ، وأنه قام بالعملية بحسن نية.

انتقد بعضهم هذا المفهوم مشيرين إلى أن المجرمين سيتنصلون من الإفصاح عن المعرفة بأن مصادر الأموال غير قانونية، وأن أشخاصاً آخرين طلبوا منهم ذلك للهروب من تهمة غسل الأموال، إلا أن ذلك غير ممكن، ويتم الحكم عليه من خلال ما يسمى بالظروف الواقعية الخاصة بالقضية التي تمكن القاضي من تحديد إن كان الشخص يعلم بمصادر هذه الأموال أم لا.

**مثال:**

تشرح دراسة الحالة هذه معنى "الظروف الواقعية الموضوعية".

يرغب "ديف" في إلحاق الأذى بـ "فريد" الذي يعمل في دائرة الجمارك. يطلب ديف من مايك إيداع الأموال في حساب فريد. بعد ذلك، يبلغ ديف السلطات المختصة أن فريد (الذي يعمل في مصلحة الجمارك) فاسد ويتقاضى رشاوي من المهربين.

إذا قامت السلطات بإجراء تحقيق، فسوف تكتشف ان الأموال المودعة في حساب المدعى عليه تمثل رشوة، لأن المال لا يتماشى مع راتبه ولا يوجد مصدر أموال مبرر.

أثناء التحقيق، أعلن المدعى عليه "فريد" أنه لم يكن على علم بالأموال الموجودة في حسـابه، وأنه لم يودعها. وانه لم يستخدم المال، وقد أبلغ البنك سابقًا أن هناك أموالًا في حسابه لا تخصه، واعتقد أن هذا خطأ من جانب البنك.

بالإشارة للمثال السابق وفي حال تم التحقق من ذلك ومن وجود أموال ضخمة تم إيداعها بالحساب من طرف ثالث، وهذه الأموال لا تتناسب مع دخل موظف الجمارك الشهري، وعند مراجعته أبلغ بأنه لا يعلم عن هذه الأموال سيكون موقفه قويا كون ظروف الحالة تدل على أن الشكوى قد تكون كيدية، لأنه ليس الشخص الذي أودع الأموال، وأنه يمكن في البنوك إيداع أموال في حسابات آخرين وبسهولة، كما أنه لم يسحب أيّاً من هذه الأموال، ولم يكن يعلم بوجودها ، وأيضاً في حال قام بمراجعة البنك لإبلاغهم عن ورود أموال لحسابه لا يعلم بمصدرها دليل قوي على براءته.

أما في حال كانت الظروف عكسية؛ كأن يكون موظف الجمارك سحب من الأموال القذرة التي تم إيداعها بحسابه، أو قام بإجراء العديد من حركات الشراء أو طلب تحويل هذه الأموال إلى الخارج فستكون ظروف هذا الموظف صعبة، كون الظروف الواقعية للحالة تثبت أنه على علم بمصدر هذه الأموال.

بسبب هذه المخاطر، وضعت البنوك الحديثة العديد من الضوابط الرقابية للمساعدة في تحديد هوية المودع وعلاقته بصاحب الحساب، ويشمل ذلك الحصول على جميع الوثائق التي تعزز مصدر الأموال قبل قبول عملية الايداع. أيضًا، يمكن إبلاغ العملاء بشكل مباشر بعملية الإيداع بحسابه عبر الرسائل القصيرة، وما إلى ذلك، عند تنفيذ المعاملات على حساباتهم. يجب توعية العملاء بعدم استخدام حساباتهم لشخص آخر، وكذلك ما معنى حساب المالك المستفيد، للتخفيف من هذه المخاطر.

وفي أمثلة أخرى قد يلجأ غاسلو الأموال إلى أحد كبار التجار الذي يتمتع بالسمعة الطيبة، لاستغلال حساباته التي تحتفظ بمبالغ ضخمة وحركات عديدة لتمرير بعض الحركات الخاصة بأعمال غير قانونية من خلال إيهامه بأن مصدرها شرعي ضمن مبررات شكلية قد تكون مقنعة، وهنا ينصح دائماً بأن يتم توعية العملاء بعدم السماح باستغلال حساباتهم من قبل الآخرين، وأنهم لابد أن يكونوا المستفيد

الحقيقي لجميع الحركات التي تتم على حساباتهم كونهم تحت طائلة المسؤولية، كما أن هنالك أيضاً الكثير من الأمثلة لشرح المعرفة والمسؤولية القانونية.

وبالتالي لابد من وجود عنصر المعرفة بأن مصدر الأموال غير قانوني، ويتم إثبات ذلك من خلال الظروف الواقعية في التحقيق.

مما ورد أعلاه فإن العناصر الأربعة لمفهوم عملية غسل الأموال ضرورية جداً في الحكم على عملية غسل الأموال، وبالتالي يشتمل غسل الأموال حيازة أو تصريف أو التعامل بأي شكل من الأشكال بأموال عُلم بأن مصدرها غير قانوني، ومحاولة إعطاء هذه الأموال صفة القانونية من خلال عمل بعض العمليات للتمويه عن مصدر الأموال الحقيقي.

إن أفضل اختصار لتعريف غسل الأموال و : (إعطاء صفة القانونية للأموال المتحصلة من جرائم)، وبالتالي فإن مفهوم غسل الأموال يشمل كل فعل يتضمن اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو أي فعل آخر يكون القصد من هذا الفعل إخفاء أو تمويه مصدر هذه الأموال أو الطبيعة الحقيقية لها أو الحيلولة دون معرفة من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال مع العلم بأنها متحصلة من أي من الجرائم المنصوص عليها بالقانون.

كما أن مجموعة العمل المالي [1] (فاتف: وهي هيئة دولية تصدر توصيات خاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) تحدثت عن مفهوم غسل الأموال بالآتي:

"هدف عدد كبير من الأعمال الإجرامية هو تحقيق ربح للفرد أو المجموعة التي تنفذ هذا الفعل. غسل الأموال وتجهيز هذه العائدات الإجرامية لإخفاء أصلها غير القانوني. هذه العملية ذات أهمية حاسمة، لأنها تمكّن المجرم من التمتع بهذه الأرباح دون المساس بمصدرها، ويمكن لمبيعات الأسلحة غير المشروعة، وتهريبها، وأنشطة الجريمة المنظمة، بما في ذلك على سبيل المثال حلقات الاتجار بالمخدرات

---

(١) مجموعة العمل المالي (FATF) هي هيئة رقابة عالمية على غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تضع الهيئة الحكومية الدولية معايير دولية تهدف إلى منع هذه الأنشطة غير القانونية والضرر الذي تسببه للمجتمع. بصفتها هيئة لصنع السياسات، تعمل مجموعة العمل المالي على توليد الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الوطنية في هذه المجالات.

والبغاء، أن تولد مبالغ ضـــخمة من العائدات. كما يمكن أن ينتج عن الاختلاس والخداع والرشـــوة والاحتيال الحاسوبي أرباح كبيرة، وخلق الحافز لإضفاء الشرعية" على المكاسب غيـــر المشروعة من خلال غسيل الأموال، عندما يحقق النشاط الإجرامي أرباحاً كبيرة، مما يوجب على الفرد أو المجموعة المعنية إيجاد طريقة للتحكم في الأموال دون جذب الانتباه إلى النشـــاط الأســـاســـي أو الأشـــخاص المعنيين. يقوم المجرمون بذلك عن طريق إخفاء المصـــادر أو تغيير الشـــكل أو نقل الأموال إلى مكان يقل احتمال جذبهم للانتباه".

استجابة للقلق المتزايد بشأن غسيل الأموال، تأسست مجموعة العمل المالي (FATF) المعنية بغسل الأموال في قمة مجموعة السبع في باريس عام ١٩٨٩، لتطوير استجابة دولية منسقة. كانت إحدى المهام الأولى لفريق العمل هي وضع التوصيات الـــ ٤٠ في مجموعها، والتي تحدد التدابير التي ينبغي للحكومات الوطنية اتخاذها لتنفيذ برامج فعالة لمكافحة غسل الأموال.

بعد أن اتضح لك مفهوم غسل الأموال فإنك تعلم الآن أن غسل الأموال يبدأ بعد جريمة، وبالتالي في حال وجود عمليات غســـل أموال في دول ما فإن ذلك يعني وجود جرائم ســـواء في الدولة أو في دول أخرى، وهذا يعتبر أهم وأفضـــل إجابة لبعض ضـــعفاء النفوس الذين لا يمانعون أن تتم عمليات غســـل أموال في بلدهم وخلق أعمال تجارية ضـــخمة أو فرص عمل، ناهيك عن الآثار الاقتصـــادية والاجتماعية الأخرى التي سيتم شرحها لاحقاً.

ان مصطلح "غسل " laundering – هو تعبير مجازي عن تحويل الأموال المتحصلة من مصادر غير قانونية أي بمعنى آخر "قذرة "Dirty–إلى أموال نظيفة، كأن تغسل بنطالك القذر ليصبح نظيفاً.

وهذا هو المصطلح الذي أصبح يطلق على عملية التمويه عن مصدر الأموال غير القانوني.

رسم توضيحي لمفهوم (متى تبدأ عملية غسل الأموال):

## مراحل غسل الأموال

تمر عملية غسل الأموال بثلاث مراحل وهي:

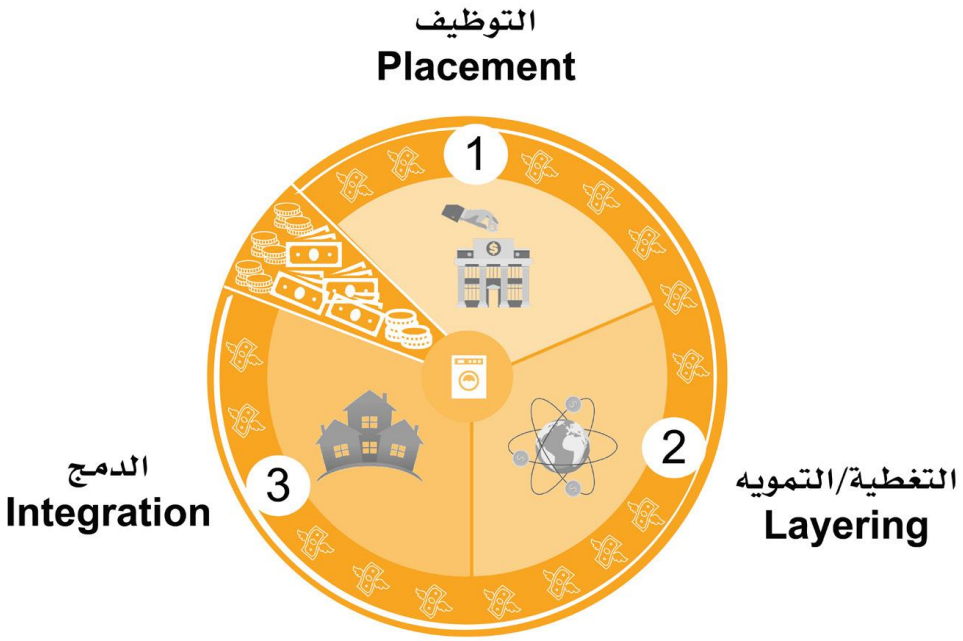

**المرحلة الأولى: التوظيف (Placement)**

يتم خال هذه المرحلة توظيف أو استثمار أو إدخال الأموال المتأتية من جريمة أو عمل غير مشروع إلى النظام المالي.

فمثلاً تعتبر عملية إيداع الأموال المتحصلة من جريمة في أحد المؤسسات المالية كإيداعها في البنوك أو في حساب شركات الوساطة المالية ضمن مرحلة الإيداع.

**المرحلة الثانية: التغطية/ التمويه (Layering)**

يتم خلال هذه المرحلة إخفاء و/ أو تمويه علاقة الأموال مع مصادرها غير المشروعة من خلال القيام بسلسلة معقدة من العمليات المالية وغير المالية.

فمثلاً القيام بشراء عقارات أو سيارات ومن ثم إعادة بيعها لتسهيل التصرف بالأموال بحجة أنها متحصلة من عمليات مشروعة كبيع العقارات والسيارات، وهذا يعتبر تمويهاً على مصدر الأموال الحقيقي وغير القانوني.

**المرحلة الثالثة: الدمج (Integration)**

يتم خلال هذه المرحلة دمج الأموال المغسولة في الاقتصاد، بحيث يصبح من الصعب التمييز بينها وبين الأموال المتأتية من مصادر مشروعة، أو بمعنى آخر التمكن من الاستفادة من الأموال.

فمثلاً: بعد أن يتمكن مجرم من عملية الإيداع، ومن ثم تحويل الأموال إلى الخارج أو إعطائها صفة الشرعية بخطوات تمويه أخرى، يمكنه الآن شراء الأصول الثمينة والاستفادة من أمواله غير القانونية بعد أن أنهى عملية غسل الأموال.

**هل يجب أن تحصل جميع مراحل غسيل الأموال، أو أن هذا ليس شرطاً؟**

هنا تكمن الإجابة بطبيعة سناريو غسل الأموال؛ فمثلاً يرى بعضهم قيام المجرم باستعمال الأموال المتحصلة من الجرائم كالمخدرات مثلاً بشراء عقارات نقداً ضمن مرحلة التوظيف كونه تخلص من

الأموال القذرة، إلا أن الخبراء يرون أنها ضـمن مرحلة التغطية كونه لم يلجأ إلى النظام المالي وإنما حول أمواله إلى عقارات والغرض منها هو إعادة بيعها، وبالتالي التغطية على مصدر الأموال الحقيقي.

كما أن نفس عملية شـراء العقارات قد تكون ضـمن مرحلة الدمج، حيث إن تم ذلك بعد إجراء عمليات التمويه واستلام أمواله بصفة تبدو عليها الشرعية، وقام بشراء عقارات فارهة للاستمتاع بها، هنا نكون في مرحلة الدمج.

وبالتالي، فموضـوع مراحل غسـل الأموال يختلف من سـيناريو لآخر، وتسـهيلاً للطلبة يقوم الخبراء بالعادة بربط عملية التوظيف بالنظام المالي، والتغطية إن كان الغرض التمويه، والدمج إن كان الغرض الاستمتاع والتملك النهائي.

**مثال:**

قد يسـأل شـخص إن قام شـخص بقبول رشـوة وقام بشـراء سـيارة من قيمة هذه الرشـوة هل هذه عملية غسـل أموال؟ وكيف يتم تحديد مراحل غسـل الأموال في هذا المثال البسيط؟

الإجابة هنا أن هذا المثال البسيط ليس غسـاً للأموال، نعم هناك جريمة أصـلية، إلا أن مرتكبها لم يلجأ إلى عملية إخفاء مصـدر أمواله، ربما لأن مبلغ الرشوة ليس كبيراً وقـد لا يلفـت الأنظـار، وبالتـالي لم يحقق جميع عناصـر عملية غسـل الأموال، وهنا فقط توجد جريمة أصلية يعاقب عليها القانون وهي الرشوة.

## تمويل الإرهاب

يرتبط تمويل الإرهاب عادة بأعمال غســـل الأموال نتيجة اســـتعمال كل من جرائم تمويل الإرهاب وغسل الأموال لنفس طرق التمويه لإخفاء الغرض من الحركات المالية، وبالتالي يجب مكافحة الجريمتين معاً، وهنا يتوجب علينا فهم المقصود بتمويل الإرهاب وأوجه الشبه والاختلاف مع غسل الأموال.

المقصـــود بتمويل الإرهاب وفقاً لتعريف المؤتمر الدولي لأمم المتحدة لمكافحة تمويل الإرهاب: جريمة تمويل الإرهاب هي جريمة يتم من خلالها بصورة مباشرة أو غير مباشرة بغير وجه حق وعن قصد تزويد أو جمع الأموال بقصد استعمالها كليا أو جزئيا لإتمام عمل يقصد منه قتل أو إلحاق الأذى الجسدي الجسيم لمدني أو لأي شخص آخر قد لا يكون طرفا في العملية العدائية في حال وجود نزاع مسلح، وبحيث يكون الهدف من هذا العمل بطبيعته أو بمضـــمونه هو إثارة الرعب لدى العامة أو إجبار حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل أو الامتناع عن القيام بأي عمل هذا هو تعريف تمويل الإرهاب.

وبالتالي يمكن اختصـــار تعريف تمويل الإرهاب بأنه توفير الدعم المالي أو المادي لمن يقومون بأعمال تخريبية أو اجرامية لتنفيذ أفكار وأيدولوجيات متشددة ومتطرفة.

## ولكن ما الفرق بينه وبين جريمة غسل الأموال؟

توجد نقاط مهمة كفروقات بين جريمة غسل الأموال وجريمة تمويل الإرهاب

## الشركات الوهمية (Shell Companies)

تحدد مجموعة العمل المالي الشركات الوهمية (وأنواع أخرى مماثلة) على النحو التالي:

قد يقوم المجرمون باستعمال الشركات الوهمية لغسل الأموال، حيث إن الشركات الوهمية هي شركات مسجلة وموجودة على الورق ولكنها لا تمارس أعمالا على رض الواقع، فيتم استغلال هذه الأوراق لفتح الحسابات البنكية أو التعامل مع المؤسسات المالية وإجراءات الإيداعات النقدية والحركات المالية بحجة أنها ناتجة عن أعمال الشركة.

إلا أنه وكما ذكرنا بالفصل الخاص بـــ (اعرف عميلك وإجراءات قبول العميل)، أصبحت إجراءات مكافحة غسل الأموال من المؤسسات الخاصة والبنوك والإمكانيات التي قد تتيحها الدولة تصعِّب على المجرمين استغلال هذا النوع من الشركات للقيام بعمليات غسل أموال.

فمثلاً تطلب البنوك والمؤسسات المالية إضافةً إلى أوراق تسجيل الشركة، الرخص التي تمنحها البلديات لممارسة الأعمال، وتطلب أيضاً نسخاً عن فواتير الخدمات كالماء والكهرباء، أو نسخاً عن عقد

الإيجار، أو حتى زيارة الموقع في حال تولدت شكوك أن الشركة وهمية، وأيضا أوراق التسجيل الضريبي وغيرها من الوسائل التي تمكن البنك أو المؤسسة من الاطمئنان أن الشركة ليست وهمية.

**مؤشرات تحذيرية المتعلقة بالمعاملات**

في حن أن الأصـــول الافتراضـــية لا تزال غير مســـتخدمة على نطاق واسـع من قبل عامة الناس، فقد انتشـر اسـتخدامها بن المجرمين. يظهر استخدام الأصـول الافتراضـية لغسـيل الأموال، لكن الأصول الافتراضية أصبحت رائجة بشكل متزايد للنشـاط الإجرامي على نطاق أوسـع. توضـح هذه المجموعة من المؤشـــرات كيف أن المؤشـــرات التحذيرية المرتبطة بالمعاملات التي تنطوي على وســـائل دفع تقليدية تظل ذات صـلة باكتشـاف النشـاط غير المشـروع المحتمل المتعلق بالأصول الافتراضية.

**حجم وتكرار المعاملات:**

- إجراء عدة معاملات عالية القيمة:
  - في فترة زمنية قصير، على سبيل المثال خلال فترة ٢٤ ساعة؛
  - بنمط متدرج ومنتظم، مع عدم تسـجيل معاملات أخرى خلال فترة زمنية طويلة بعد ذلك، وهو أمر شائع بشكل خاص في الحالات المتعلقة ببرامج الفدية؛
  - إلى حساب تم إنشاؤه حديثاً أو حساب غير نشط سابقاً.
- نقل الأصـــول الافتراضـــية على الفور إلى العديد من مزودي خدمة الأصـــول الافتراضـــية[٢]

(٢) يتم تعريف مزودي خدمة الأصـول الافتراضـية من قبل مجموعة العمل المالي (FATF) على أنها شـركة تقوم بواحد أو أكثر من الإجراءات التالية نيابة عن عملائها: التبادل بن الأصـول الافتراضـية والعمات الورقية ، التبادل بن نموذج واحد أو أكثر الأصـول الافتراضـية ، ونقل الأصـول الافتراضـية ، والحفظ و / أو الإدارة أو الأصـول أو

(VASP)، خاصة أن مزودي خدمة الأصول الافتراضية المسجلين في ولاية قضائية أخرى حيث

- لا توجد علاقة بالمكان الذي يعيش فيه العميل أو يجري فيه الأعمال؛
- عدم وجود أو ضعف تنظيم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- إيداع الأصول الافتراضية في البورصة ثم في كثير من الأحيان على الفور
  - سحب الأصول الافتراضية دون نشاط تداول.
  - تحويل الأصول الافتراضية إلى أنواع متعددة من الأصول الافتراضية، مع تكبد رسوم معاملات إضافية مرة أخرى، ولكن دون تفسير منطقي للأعمال (مثل لأسباب تنويع وتوزيع المحفظة)؛
  - سحب الأصول الافتراضية من مزود خدمة الأصول الافتراضية على الفور إلى محفظة خاصة.

**مؤشرات تحذيرية متعلقة بأنماط المعاملات**

على غرار القسم أعلاه، توضح العلامات الحمراء أدناه كيف يمكن التعرف على إساءة استخدام الأصول الافتراضية لأغراض غسل الأموال / تمويل الإرهاب من خلال أنماط معاملات غير منتظمة أو غير عادية أو غير شائعة.

**المعاملات المتعلقة بالمستخدمين الجدد**

- إيداع أولي كبير لفتح علاقة جديدة مع مزود خدمة الأصول الافتراضية، في حين أن المبلغ الممول غير متوافق مع ملف تعريف العميل.
- إيداع أولي كبير لفتح علاقة جديدة مع مزود خدمة الأصول الافتراضية وتمويل الإيداع بالكامل في اليوم الأول من فتحه، ويبدأ العميل في تداول المبلغ الإجمالي أو جزء كبير من

---

الأدوات الافتراضية التي تمكن من التحكم في الأصول الافتراضية، والمشاركة في تقديم الخدمات المالية المتعلقة بعرض المصدر و / أو بيع أصل افتراضي.

المبلغ في نفس اليوم أو في اليوم التالي، ثم يقوم العميل بسحب المبلغ بالكامل في اليوم التالي. نظرا لأن معظم الأصول الافتراضية لها حد للمعاملات للودائع، يمكن أيضًا إجراء عمليات غسيل بمبالغ كبيرة من خلال التداول باسهم خارج البورصة [٣] ( over the counter trading).

**المعاملات المتعلقة بجميع المستخدمين**

- المعاملات التي تتضمن استخدام أصول افتراضية متعددة، أو حسابات متعددة، دون تفسير منطقي للأعمال.
- إجراء تحويلات متكررة في فترة زمنية معينة (على سبيل المثال، يوم، أو أسبوع، أو شهر، وما إلى ذلك إلى نفس حساب الأصول الافتراضية
  - من قبل أكثر من شخص.
  - من نفس عنوان IP بواسطة شخص واحد أو أكثر؛ أو
  - بقيم كبيرة.
- المعاملات الواردة من العديد من المحافظ غير ذات الصلة بمبالغ صغيرة نسبيًا (تراكم الأموال) مع التحويل اللاحق إلى محفظة أخرى أو الصرف الكامل للعملة الورقية قد تستخدم مثل هذه المعاملات من خلال عدد من الحسابات المتراكمة ذات الصلة في البداية الأصول الافتراضية بدلا من العملة الورقية.
- إجراء تبديل العملات في الأصول الافتراضية مع خسارة محتملة (على سبيل المثال عندما تتقلب قيمة الأصول الافتراضية، أو بغض النظر عن رسوم العمولة المرتفعة بشكل غير طبيعي مقارنة بمعايير الصناعة، وخاصة عندما لا يكون للمعاملات تفسير منطقي للأعمال).
- تحويل كمية كبيرة من العملات الورقية إلى أصول افتراضية، أو كمية كبيرة من نوع واحد من الأصول الافتراضية إلى أنواع أخرى من الأصول الافتراضية، دون تفسير منطقي للأعمال.

---

(٣) يشير التداول خارج البورصة إلى الأوراق المالية التي يتم تداولها لشركات غير مدرجة في بورصة رسمية، وعبر شبكة وسيط- تاجر

**مؤشرات تحذيرية المتعلقة بإخفاء الهوية.**

هذه المجموعة من المؤشرات مستمدة من الخصائص المتأصلة ونقاط الضعف المرتبطة بالتكنولوجيا الأساسية للأصول الافتراضية. تزيد الميزات التكنولوجية المختلفة الواردة أدناه من إخفاء الهوية وتضيف عقبات أمام اكتشاف النشاط الإجرامي من قبل سلطات إنفاذ القانون. هذه العوامل تجعل الأصول الافتراضية جذابة للمجرمين الذين يتطلعون إلى إخفاء أو تخزين أموالهم.

- المعاملات التي يقوم بها العميل والتي تنطوي على أكثر من نوع واحد من الأصول الافتراضية، على الرغم من رسوم المعاملات الإضافية، وخاصة تلك الأصول الافتراضية التي توفر مستوى أعلى من إخفاء الهوية، مثل العملة المشفرة المحسنة لإخفاء الهوية (AEC) أو العملات المعدنية الخصوصية.
- نقل الأصول الافتراضية التي تعمل على blockchain عام وذات شفافية، مثل Bitcoin، إلى بورصة مركزية ثم تداولها على الفور مقابل عملة اخرى.
- الأموال المودعة أو المسحوبة من عناوين او محفظة الأصول الافتراضية مع روابط التعرض المباشر وغير المباشر لمصادر مشبوهة معروفة، بما في ذلك أسواق الشبكة المظلمة ومواقع المقامرة المشكوك فيها والأنشطة غير القانونية (مثل برامج الفدية) و/أو تقارير السرقة.
- المستخدمون الذين يدخلون إلى منصة مزودي خدمة الأصول الافتراضية باستخدام عنوان IPمرتبط بشبكة مظلمة أو أي برنامج مشابه آخر يسمح بالاتصال المجهول، بما في ذلك رسائل البريد الإلكتروني المشفرة وشبكات VPN. المعاملات بين الشركاء باستخدام مختلف وسائل الاتصال المشفرة المجهولة (مثل المنتديات والمحادثات وتطبيقات الهاتف المحمول والألعاب عبر الإنترنت وما إلى ذلك) بدلاً من مزودي خدمة الأصول الافتراضية.

- يتم التحكم في عدد كبير من محافظ الأصول الافتراضية غير المرتبطة على ما يبدو من نفس عنوان IP أو عنوان (MAC)، والتي قد تتضمن استخدام محافظ وهمية مسجلة لمستخدمين مختلفين لإخفاء علاقتهم ببعضهم البعض.
- استخدام الأصول الافتراضية التي لم يتم توثيق تصميمها بشكل كاف أو المرتبطة بالاحتيال المحتمل أو غيرها من الأدوات التي تهدف إلى تنفيذ مخططات احتيالية، مثل مخططات Ponzi.

مخطط بونزي هو عملية استثمار احتيالية تدفع للمستثمرين عائدات من أموالهم الخاصة أو الأموال التي يدفعها مستثمرون لاحقون، بدلاً من الربح الذي يجنيه الفرد أو المنظمة التي تدير العملية.

يطلق على هذا الشخص اسم "المروج". عادةً ما يغري مخطط Ponzi المستثمرين الجدد من خلال تقديم عوائد أعلى من الاستثمارات الأخرى في شكل عوائد قصيرة الأجل إما مرتفعة بشكل غير طبيعي أو متسقة بشكل غير عادي. يتطلب استمرار العوائد المرتفعة تدفقا متزايدًا للأموال من مستثمرين جدد للحفاظ على استمرار المخطط. تم تسمية المخطط على اسم تشارلز بونزي، الذي اشتهر باستخدامه لهذه التقنية في عشرينيات القرن الماضي. لم يخترع بونزي المخطط، لكن عمليته استحوذت على الكثير من المال لدرجة أنها كانت أول من اشتهر في جميع أنحاء الولايات المتحدة".

**مؤشرات تحذيرية حول المرسلين أو المستلمين**

هذه المجموعة من المؤشرات ذات صلة بالملف الشخصي والسلوك غير العادي لأي من المرسل أو المتلقي للمعاملات غير المشروعة .

**لوحظ وجود مخالفات أثناء إنشاء الحساب**

- المعاملات التي بدأت من عناوين IP غير موثوقة، أو عناوين IP من السلطات القضائية الخاضعة للعقوبات، أو عناوين IP التي تم وضع علامة عليها مسبقا على أنها مشبوهة.
- فيما يتعلق بالتجار / مستخدمي الشركات، تكون عمليات تسجيل نطاقات الإنترنت الخاصة بهم في نطاق اختصاص مختلف عن اختصاص تأسيسهم أو في ولاية قضائية ذات عملية ضعيفة لتسجيل النطاق.

**الملف الشخصي**

- الاختلاف ما بين عناوين IP المرتبطة بالملف الشخصي للعميل وعناوين IP التي يتم بدء المعاملات من خلالها.
- يظهر عناوين العميل في محركات البحث انه مرتبط بنشاط غير قانوني.
- يشتري العميل كميات كبيرة من الأصول الافتراضية غير المدعمة بالثروة المتاحة أو بما يتوافق مع ملفه المالي التاريخي، مما قد يشير إلى غسل الأموال أو بغل الأموال أو ضحية احتيال.

**سلوكيات غير عادية أخرى**

- دخول العميل الى حسابه عبر مزودي خدمة الأصول الافتراضية من عناوين IP مختلفة بشكل متكرر على مدار اليوم.
- يقوم العميل بشكل متكرر بإجراء معاملات مع مجموعة اخرى من الأفراد بأرباح أو خسائر كبيرة. يمكن أن يشير هذا إلى الاستيلاء المحتمل على الحساب ومحاولة استخراج أرصدة الضحايا عبر التجارة، أو مخطط غسل اموال لإخفاء تدفق الأموال باستخدام بنية أساسية افتراضية للأصول.

## مؤشرات تحذيرية لمصدر الأموال أو الثروة

غالبًا ما يتعلق إساءة استخدام الأصول الافتراضية بالأنشطة الإجرامية، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والاحتيال والسرقة والابتزاز (بما في ذلك الجرائم الإلكترونية). فيما يلي المؤشرات التحذيرية الشائعة المتعلقة بمصدر الأموال أو الثروة المرتبطة بهذه الأنشطة الإجرامية:

- التعامل مع عناوين الأصول الافتراضية أو البطاقات المصرفية المرتبطة بالاحتيال المعروف أو الابتزاز أو مخططات برامج الفدية أو العناوين الخاضعة للعقوبات أو الأسواق المظلمة أو غيرها من مواقع الويب غير المشروعة.
- معاملات الأصول الافتراضية الناشئة عن خدمات المقامرة عبر الإنترنت أو الموجهة إليها.
- استخدام عدة بطاقات ائتمانية مرتبطة بمحفظة أصول افتراضية لسحب كميات كبيرة من العملات الورقية (تشفير إلى بلاستيك)، أو يتم الحصول على الأموال لشراء الاصول الافتراضية من الودائع النقدية إلى الائتمان البطاقات.
- الإيداعات في حساب أو عنوان أصول افتراضية بكثرة وغير المعتاد عليه مع وجود مصدر غير معروف للأموال، يليها التحويل إلى العملة الورقية، مما قد يشير إلى سرقة الأموال.
- الافتقار إلى الشفافية أو عدم كفاية المعلومات حول منشأ ومالكي الأموال، مثل تلك التي تنطوي على استخدام الشركات الوهمية حيث قد لا تتوفر البيانات الشخصية للمستثمرين أو المعاملات الواردة من نظام المدفوعات عبر الإنترنت من خلال بطاقات الائتمان / مسبقة الدفع متبوعة بالسحب الفوري.
- أموال العميل التي يتم الحصول عليها مباشرة من خدمات خلط خارجية.

**التحقيقات المالية المتقدمة**

## أنظمة مراقبة الحركات المالية (Transactions Monitoring)

لابد للبنوك والمؤسسات المالية أن يتوفر لديها أنظمة آلية تمكنها من مراقبة الحركات المالية التي تتم على حسابات عملائها وفقاً لسيناريوهات معينة يتم برمجتها من مختصين في هذا المجال، ويقول الخبراء إن مستوى تطور النظام والسيناريوهات التي يتضمنها يعتمد على حجم المؤسسة وعدد عملائها وحركاتهم المالية، بالإضافة إلى نوع الخدمات المالية وتعقيداتها التي تقدمها المؤسسة.

وفيما يخص المؤسسات الصغيرة، وأن بعض العاملين في مجال مكافحة غسل الأموال يقولون إنه لا حاجة لأنظمة آلية، وإنه يمكن إجراء الرقابة على عمليات مكافحة غسل الأموال من خلال تقارير دورية أو يومية، يرى الخبراء أن الاعتماد على التقارير عوضاً عن النظام لن يوفر الضوابط المطلوبة، وطالما كان الحديث عن مؤسسات مالية فإنه لابد من وجود الكثير من الحركات المالية على مستوى العام الواحد، وبالتالي لابد من وجود نظام آلي، وإن كانت المؤسسة متناهية الصغر وترى أنه لا داعي لوجود أنظمة آلية، وأن الضوابط الرقابية المتاحة كافية لتنفيذ مهام مكافحة غسل الأموال، فإن هذه التوصية لابد أن تصدر عن تدقيق مستقل، أو تفتيش الجهات الرقابية وتوصياتها، إلا إن كانت هناك تعليمات رسمية تحدد المطلوب.

قد يستفسر الكثيرون ممن يعملون على أنظمة مراقبة الحركات المالية ما هي السيناريوهات التي يتوجب أن تكون مبنية على نظام مراقبة الحركات المالية وما عددها، وهل كلما زاد عدد السيناريوهات وعدد التنبيهات اليومية والشهرية يزيد ذلك من فعالية النظام وما هي الخصائص التي ينصح بتوافرها ضمن هذه الأنظمة؟

**يجيب الخبراء:** إن تطبيق نظام مراقبة حركات مالية يعتبر خطوة حساسة جداً، ويجب أن تتم من قبل خبراء متخصصين، وإن تحديد أن يكون النظام مطوراً داخلياً في المؤسسة، أو يتم شراؤه من شركات خارجية متخصصة، يعتمد على مدى الوعي والإدراك والخبرة والإمكانيات التقنية التي يمكن أن تقدمها المؤسسة، ففي حال كانت المؤسسة لا تمتلك الخبرة في مجال بناء أنظمة مكافحة غسل أموال فإنه حتى وإن كانت لديها جميع الإمكانيات التقنية لبناء الأنظمة فإنه يُنصح أن يتم شراء النظام من شركات خارجية متخصصة بهذا المجال، أو أن تتم الاستعانة بخبراء بهذا المجال لديهم خبرة سابقة في تطوير أنظمة مراقبة مالية مختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما أكد الخبراء أن عدد السيناريوهات التي يجب أن يتضمنها النظام ليس مقياساً على فعاليته، وهنا تكمن مبررات أن يتم تطوير النظام من خبراء متخصصين يساعدون في بناء عدد من السناريوهات يتوافق مع حجم المؤسسة وخدماتها المالية، واستخراج عدد تنبيهات يمكن لفريق مكافحة غسل الأموال دراستها وإعطاء التوصيات بخصوصها، بل إنه كلما تمكن المختصون من بناء عدد سيناريوهات يغطي جميع المؤشرات الحمراء أو المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب بعدد أقل فإن هذا يعني الفاعلية (أي تحقيق الهدف بأقل وقت وجهد ممكنين).

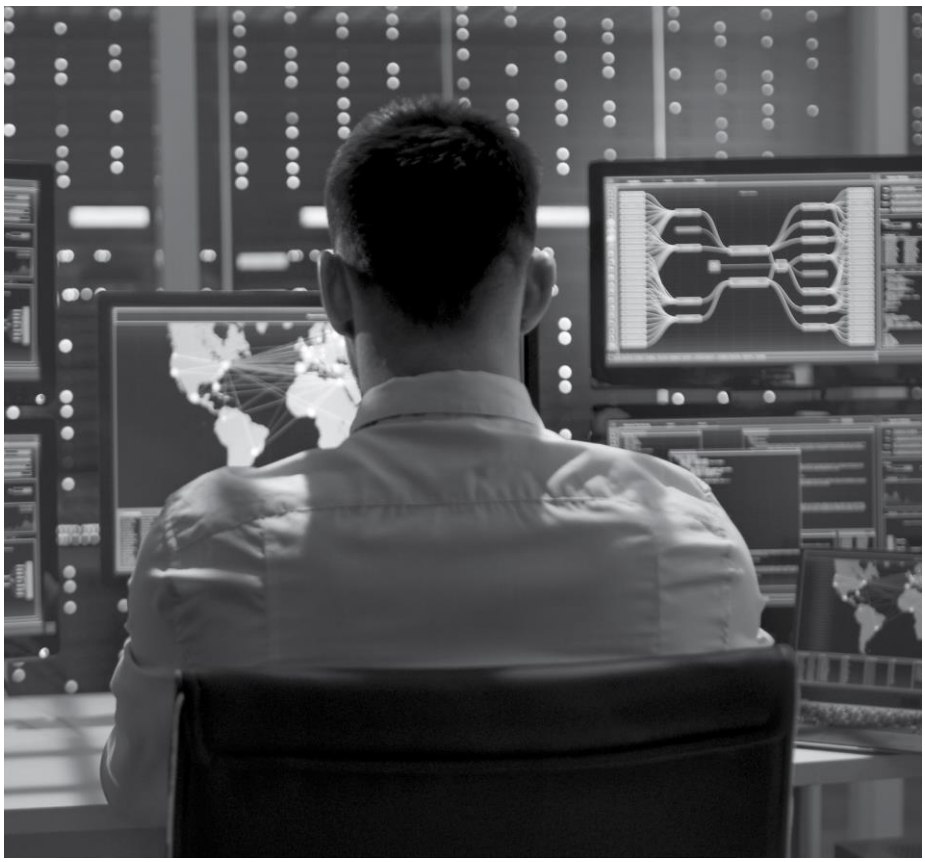

كما ينصح الخبراء أن يتم بعد تطوير هذه الأنظمة فحصها من خال جهة تدقيق مستقلة، لضمان أن النظام يغطي جميع أنواع الخدمات والمخاطر، كون أكبر مخاطر هذا النوع من الأنظمة أن يكون لا يشـــمل جميع الحركات أو المخاطر، ومهما قام الفريق بالتحقيق بالإنذارات الموجودة بالنظام فإن هذا لن يمكّنه من معرفة وجود حركات يتوجب دراستها.

ويوصي الخبراء في مكافحة غسل الأموال والمدققين المسؤولين عن فحص فعالية الأنظمة الخاصة بمراقبة الحركات المالية بما يأتي:

- تأكد من أن النظام يشمل جميع أنواع الحركات المالية التي يتوجب قراءتها، ومبررات عدم شمول بعضـــها الآخر، وعلى أن يتم الحصـــول على كشـــف بأنواع الحركات ( Transaction Codes) ووصـــفها واســـتعمالاتها من طرف آخر من البنك، ومن ثم إجراء عملية المراجعة لهذه الأنواع.
- تأكد أن جميع أنواع الحسابات يتم قراءتها في حال كان البنك أو المؤسسة يصنف الحسابات (أفراد، شركات، بنوك، الخ)، وأن النظام أيضا يقرأ الحسابات التي لم يتم تصنيفها بعد أو غير المكتملة في حال وجود حركات مالية على الحساب.
- تأكد من أن نسخة النظام فعالة وخاضعة للدعم من الشركة المزودة، واحصل على نسخة من عقد تركيب النظام بن البنك أو المؤسسة مع الشركة المزودة (في حال كان النظام تم شراؤه من شـــركة خارجية)، وتأكد من الالتزام ببنوده خاصـــة بنود الصـــيانة والفحص الدوري للنظام والتدريب، والدفعات المالية وغيرها من المواضيع.
- ابدأ بفحص الســـيناريوهات الموجودة وآخر مرة تمت مراجعتها لغايات التطوير، وقارنها من تاريخ صدور أية خدمات أو منتجات مالية أو أنواع حركات جديدة.
- تأكد من عدم وجود تأخير في فحص الســـيناريوهات التي يصـــدرها النظام ( Pending Alerts)، وفي حال وجدت ادرس مبرراتها ومخاطرها، وإن تم رفع تقارير عنها للجهات المعنية بالمؤسسة واتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوصها.

## دراسة الإنذارات Alert Investigations

الآن بعد أن درسنا أنظمة مراقبة الحركات المالية والسيناريوهات، وأصبح النظام يستخرج تنبهات للدراسة والتحقيق، ما هي أهم الأمور التي يجب أخذها بعن الاعتبار؟

يوضح الخبراء أن وجود تنبيه يعني وجود حركات مالية على الحساب يتوجب دراستها، وليس بالضرورة أن يكون العميل مشتبهاً به، فإن ما يحدد ذلك دراسة التنبيه أو مجموعة التنبيهات الظاهرة على الحساب وإجراء تحليل كامل للوصول إلى قناعة معينة إن كان العميل لا يثير الشكوك أو يثير الشكوك فعلاً، أو أن العلامات الظاهرة على الحساب لا تمكن الموظف من اتخاذ القرار حالياً، ويرغب بوضع الحساب تحت المراقبة لدراسة الحركات التي تتم لاحقاً.

إن دراسة الإنذارات أمر في غاية الأهمية، ويجب أن يتم من مختصين حصلوا على التدريب الكافي ليتمكنوا من إجراء الدراسة والتحليل على الحساب، وأن تتم هذه الدراسة بعيداً عن مراجعة العميل أو خطوط الأعمال قدر الإمكان، وفي حال الحاجة الماسة للرجوع إليهم أن يتم ذلك بصورة سليمة لا تثير الشكوك، والتعذر بأنها لغايات تحديث البيانات أو الالتزام بالسياسات أو غيرها من الأسباب، لعدم الكشف عن سرية التحقيق وتنبيه العميل (Tipping Off)، وبالتالي يقوم بأخذ احتياطاته إن كان مجرماً، أو شعور العميل بالإساءة إليه والشك فيه، وبالتالي قد يلجأ إلى الشكاوي أو حتى أكثر من ذلك.

كما يشير الخبراء بأن أنظمة مراقبة الحركات المالية كلما كانت متطورة وتتيح جميع المعلومات ضمن صفحة واحدة دون الحاجة إلى الرجوع إلى النظام البنكي الأساسي أو أوراق فتح الحساب فإنها ستسرع وتزيد من فعالية عملية الدراسة والتحليل.

بالإضافة إلى أن البرمجة الدقيقة ستساعد كثيرا في توفير الوقت والجهد وتجنب دراسة الحركات المالية في أكثر من تنبيه وبالتالي تكرار العمل.

ينصح الخبراء أيضاً أن تظهر الأنظمة دراسة سريعة على الحساب تعطي المحلل نظرة عامة عن الحساب من حيث المبالغ وكيفية ورودها إلى الحساب وخروجها منه، فإن أتاح النظام هذه الميزة فمن المؤكد أنها ستعطي نظرة شاملة عن الحساب للمحلل خال دقائق/ مثلاً:

**الحركات المدينة**

| نوع الحركة | القيمة | عدد الحركات | نسبتها من اجمالي الحركات المدينة |
|---|---|---|---|
| سحب نقدي | 100,000 | 4 | %80 |
| حوالة صادرة | 20,000 | 2 | %16 |
| شيكات صادرة | 5,000 | 1 | %4 |
| المجموع | 125,000 | 7 | %100 |

**الحركات الدائنة**

| نوع الحركة | القيمة | عدد الحركات | نسبتها من اجمالي الحركات الدائنة |
|---|---|---|---|
| ايداع نقدي | 200,000 | 10 | %66.66 |
| حوالة واردة | 50,000 | 5 | %16.66 |
| شيكات واردة | 50,000 | 2 | %16.66 |
| المجموع | 300,000 | 17 | %100 |

الرصيد المتبقي 175,000

بعد أن تمكن النظام من كشف الحركة / الحركات التي تتطلب التحليل واستطاع المحلل الحصول على نظرة عامة عن الحساب وتدفق الحركات من خلاله يبدأ التحليل من جهة الأخصائي:

- يقوم المحلل بتحليل معلومات صاحب الحساب من الاسم والعنوان وتاريخ بدء التعامل، ومعلومات الدخل الشهري أو الحركات المتوقعة على الحساب والتي تم الإفصاح عنها وقت فتح الحساب أو في آخر عملية تحديث بيانات والمفوضين بالتوقيع عن الحساب، وغيرها من المعلومات التي يتيحها النظام أو التي قام الموظف باستخراجها من أماكن أخرى كالنظام البنكي الأساسي أو ملف العميل.
- يقوم المحلل بعد الاطلاع على المعلومات بتحليل مستندات إثبات الدخل، أو أية مستندات ضرورية أخرى.

- يبدأ بالتأكد من صحة معلومات الحساب مثل البطاقة التعريفية للأشخاص وشهادة التسجيل للشركات، بحسب ما تتيحه الأجهزة الحكومية في الدولة، والاستعلام إن كان يمتلك شركات أخرى.
- الاطلاع على شركاء العميل والمفوضين بالتوقيع عن الحساب وأي أشخاص آخرين لهم علاقة بالحساب والبحث والتقصي عن المستفيد الحقيقي عن الحساب.
- يتم تحليل التاريخ المالي للعميل وقدرته المالية وإن كان من أصحاب الشيكات المعادة بدون رصيد وغيرها من المعلومات التي يمكن ان تشكل صورة واضحة عن تاريخ العميل المالي.
- يتم إجراء إعادة فحص لاسم صاحب الحساب والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالحساب على قوائم الحظر الموجودة بالأنظمة المتاحة في المؤسسة لهذه الغاية، كقوائم مجلس الأمن في الأمم المتحدة وقوائم الاتحاد الأوروبي، ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي وغيرها.
- يتم إجراء بحث عن صاحب الحساب والأطراف ذات العلاقة من خلال الإنترنت للوصول إلى أية نتائج تساعد في عملية التحليل.
- يتم أيضاً الاستعلام عن البطاقات الصادرة لهذا الحساب سواء رئيسة أو فرعية، وأيضاً إن كان العميل مستأجراً لصناديق أمانات حديدية مع معرفة عددها وأحجامها وتواريخ زيارتها.
- الاستعلام عن الخدمات الإلكترونية على الحساب وإن كان يتم إدارة الحساب من خلال الوسائل الإلكترونية (E Banking) وطابعها.
- ابدأ مرحلة التحليل المالي العميق في الحركات المالية لكل حركة على حدة، مثلا الإيداعات النقدية والمستندات التي تم تقديمها كمصادر للأموال، وأسماء المودعين وعلاقتهم بصاحب الحساب، والمواقع الجغرافية للفروع المستعملة بالإيداعات، ومن ثم الانتقال إلى أنواع الحركات المالية الأخرى كالشيكات والحوالات وغيرها، والتعرف على الأطراف الأخرى من الحركة وعلاقتهم بصاحب الحساب والغاية من الدفعة.

**بعد إجراء التحليل العميق يمكن للمحقق الخروج بتوصية معينة قد تكون أياً مما يأتي:**

١. إن الحركات التي تمت على الحساب لا تثير الشبهات.
٢. إن الحركات التي تمت على الحساب تثير الشبهات لمبررات معينة.

٣. وضع الحساب تحت المراقبة أو طلب المزيد من المعلومات أو المستندات للتمكن من إكمال الدراسة.

بعد ذلك يتم انتقال التحليل إلى المرحلة التالية، للاطلاع على الدراسة من محللين رئيسين (Seniors)، والذين يقومون بدورهم بإعطاء التوصيات اللازمة تأكيداً على ما ورد من المحلل الأول أو وجود اختلاف بوجهات النظر، فمثلاً إن كان المحلل الأول يرى وجود شبهات والمحلل الرئيس يؤكد على التوصية يتم رفع التوصيات إلى المدير أو اللجنة (لجنة مختصة من المحللين ضمن دائرة مكافحة غسل الأموال في البنك أو المؤسسة)، للموافقة على إصدار تقرير الاشتباه، أما في حال اختلاف وجهات النظر بين المحلل الأول والمحلل الرئيس فتتم إعادة الدراسة أو استكمال المتطلبات التي يريدها المحلل الرئيس ومن ثم إعادة عرضها، وفي حال استكمال الدراسة مع الإبقاء على نفس وجهات النظر المختلفة فيرى الخبراء أن يتم ادخال الملف إلى المدير أو اللجنة المختصة لاتخاذ القرار، وذلك تأكيداً على مبدأ الرقابية الثنائية وعدم ربط القرار بشخص واحد فقط.

**ينصح الخبراء بخصوص دراسة التنبيهات وآلية التحقيق بما يأتي:**

- أن تكون عملية دراسة وإغلاق التنبهات الصادرة على نظام مراقبة الحركات المالية برقابة ثنائية قدر الإمكان لجميع السيناريوهات، وأن تكون العملية قد خضعت لعملية تدقيق مستقل للكشف عن أية مخاوف؛ خاصة إمكانية الخطأ، الإهمال، أو سوء النية (التواطؤ من قبل الموظف).
- إن تفاصيل عملية التحليل أو التحقيق لا تعني بالضرورة إجرائها لكل تنبيه، كون ذلك يعتمد على نوع السيناريو وقيمة المبالغ وعدد المحللين وإن العديد من التنبيهات التي يصدرها النظام يمكن إغلاقها دون الحاجة إلى إجراء جميع أو بعض خطوات التحقيق إلا إن وجد داع لذلك وفقاً لتوصيات المحققين الرئيسين، خصوصاً في حال تكرار نوع تنبيه معين أو وجود ما يلفت الأنظار بخصوص الحساب.

وأكد الخبراء على أن مسؤول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسة هو الأقدر على تحديد العملية التي يتوجب اتباعها في التحقيق، فطالما تحققت الرقابة الثنائية وخضعت العملية لتدقيق مستقل فسوف يرى أن الضوابط الموجودة بالعملية مناسبة ولا مشكلة فيها.

ويقول الخبراء أيضاً إنه في العديد من الحالات يصل متخذ القرار (مسؤول الإبلاغ عن النشاط المشبوه إلى وحدة التحريات المالية) إلى مرحلة لا يكون فيها قادراً على اتخاذ القرار، كونه لم يصل إلى مرحلة الشك المبرر، وبنفس الوقت لم يطمئن تماماً إلى الحركات المالية على الحساب، وإن كثيراً من متخذي القرار قد يقومون بترجيح كفة الإبلاغ عن نشاط مشبوه فقط من باب الاحتياط، وهو ما يسمى تقرير الاشتباه الدفاعي (Defensive Suspicious Report) ، ويرى الخبراء أن هذا النوع من التقارير على الرغم من أنه يزيح المسؤولية عن كاهل متخذ القرار إلا أنه يزيد من أعمال وحدات التحريات المالية التي ستعتبر تقرير الاشتباه قد ولد الشكوك المبررة لدى الجهة المبلغة، كما ينصح الخبراء أن تكون تقارير الاشتباه تتمتع بالدواعي والأسباب المبررة والواضحة عن الإبلاغ، وبخلاف ذلك يمكن أن يتم وضع الحساب تحت المراقبة وتصنيفه كحساب مرتفع المخاطر لحين وضوح المبررات أو تلاشيها.

ويؤكد الخبراء أيضاً أن عملية إيقاف التعامل مع الحسابات التي تثير الشكوك يدخل ضمن ما يسمى (Tipping off)؛ إشعار العميل أنه قيد التحقيق، وبالتالي قد يأخذ احتياطاته لتفادي أن يتم كشفه، وبالتالي طالما تولدت الشكوك لدى البنك، وسواء تم رفع تقرير الاشتباه أو لم يتم رفعه، فإنه لابد من الإبقاء على الحساب والتعامل معه بشكل طبيعي، إلا إن وجدت مبررات أخرى تستدعي إيقاف التعامل، كأن تكون المخاوف من كسر حظر اقتصادي فرض من جهات دولية (Sanction and Embargo) على دولة معينة، أو لغيرها من الأسباب، بخلاف أن يكون الحساب تحت الشك بقضايا غسل أموال أو تمويل إرهاب.

**قد يستفسر بعضهم إن كان من السليم قيام مسؤولي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمؤسسة بمقابلة العميل عند التحقيق في حركاته أو صدور تنبيهات تخص حسابه؟**

هنا لابد للأخصائي أن يتذكر بأنه يعمل في القطاع الخاص وليس جهات إنفاذ القانون، فبالتالي ليس من حقه التحقيق مع العميل أو استجوابه، بل إن ذلك يعتبر إفصاحا عن أن العميل قيد التحقيق لوجود شبهات حوله (Tipping Off)، خاصة إذا تم فعلاً إصدار تقرير اشتباه لوحدة التحريات المالية بالدولة، وبالتالي التحقيق يجب أن يتم بعيداً عن العميل وفي حال الحاجة إلى معلومات فإنه يمكن طلبها من خلال خطوط الأعمال أو مسؤول حساب العميل بحجة استكمال البيانات أو تلبية متطلبات التقارير، وفي حالات ضيقة جداً يكمن لأخصائي مكافحة غسل الأموال أن يشارك مسؤول الحساب بمقابلة العميل ولكن دون أن يعرف عن نفسه كأخصائي مكافحة غسل أموال وتمويل الإرهاب، لأن ذلك سيثير الرعب أو الاستنكار لدى العميل، وبالتالي سيتولد لديه الرغبة في عدم التعاون بل الشكوى من هذه الممارسة إلى حدود قد تتسبب بمشاكل للبنك أو المؤسسة، وقد يكون فعلاً من المجرمين وبالتالي سيتجنب الإفصاح عن الكثير من الأمور التي يمكن أن يفصح عنها لموظف عادي، وهنا يمكن أن يتم التعريف عن الأخصائي بأنه يعمل بالمؤسسة في قطاع العمليات أو الاستثمار، بشرط أن يتم ذلك من قبل أخصائي مخضرم في عمليات غسل الأموال، ومع موظفي الخطوط الأمامية الحاصلين على التدريب اللازم، ومع وجود المبررات اللازمة للمقابلة الشخصية، ويؤكد الخبراء أن يتم ذلك في أضيق الحدود كون أغلب العاملين في البنوك والقطاع المالي قد تكون معلومات منصبهم متاحة على منصات الإنترنت.

كما أن المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات المطلوب منها رفع التقارير عن الحركات أو الأنشطة المشبوهة تقوم برفع أنواع مختلفة من التقارير بحسب الوسائل المعتمدة من قبل وحدة التحريات المالية في الدولة، كأن يكون لديها نظام مختص بالإبلاغ ورفع التقارير إلى وحدة التحريات المالية وبتفاصيل معينة، منها على سبيل المثال نظام (Go AML) الذي يعتبر أحد استراتيجيات الـ (UNODC[٤]) مكتب المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والذي أصدرته لتمكين وحدات التحريات المالية من جمع وتحليل وإدارة البيانات وغيرها من الأمور ذات الصلة.

---

(٤) United Nations Office on Drugs and Crime مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

- الدول التي تستعمل وحدات التحريات المالية فيها نظام Go AML, 2019

Source: https://unite.un.org/goaml/

**توضيحات بخصوص التكنولوجيا المالية في مكافحة غسل الأموال (AML FinTech)**

- تستخدم المؤسسات المالية هذه الأيام التكنولوجيا المالية (FinTech) لإدارة وتنظيم العمليات من خلال محاكاة العمليات التجارية واستخدام البرامج الهندسية لتصميم أنظمة أنماط السلوك البشري.
- واحدة من عمليات المؤسسات المالية التي تحتاج إلى مشاركة وأن تكون مغطاة بمفهوم التكنولوجيا المالية هي العناية الواجبة لمكافحة غسل الأموال وأيضاً إدارة الامتثال الرقابي من خلال أتمتة العمليات الربوتية الفعالة.
- يساعد تطبيق التكنولوجيا المالية (FinTech) في التحريات والتحقيقات وإدارة الحالات وأنظمة مراقبة الحركات المالية، باستخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي (AI) وأتمتة العمليات الآلية (RBA) المؤسسات المالية على إدارة عمليات وإجراءات مكافحة غسل الأموال.
- تحويل البيانات إلى رسومات، سيساعد المحقق على فهم سلوك الحساب بسرعة وبناء صورة واضحة لأنشطة العميل.

**أتمتة العمليات الروبوتية RBA**

هي استبدال الإجراءات التقليدية بأخرى آلية لتجنب تكرار نفس الخطوات عند فحص كل تنبيه. ناهيك عن دقة النتائج والتأكد من عدم نسيان أي إجراء.

التدخل البشري أمر لا بد منه لاتخاذ القرار.

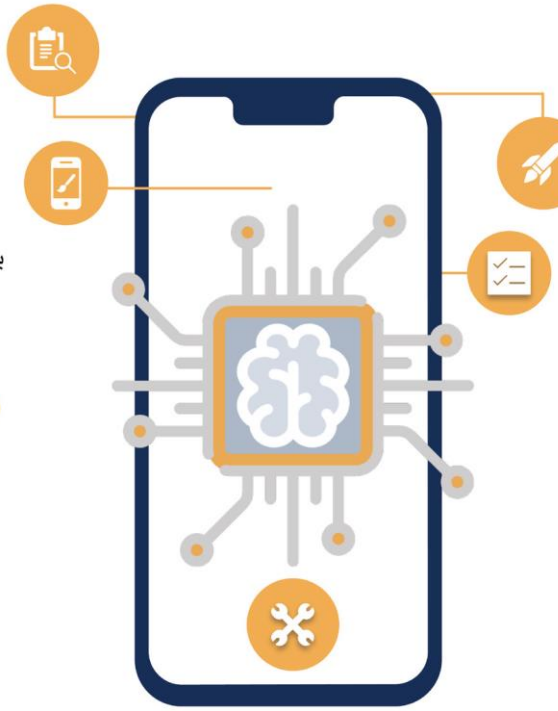

**الذكاء الآلي أو ما يسمى الذكاء الاصطناعي AI**

يحاكي الوظائف البشرية التي ترتبط بعقلهم، مثل حل المشكلات وإدارة الحالات.

قد يكون اتخاذ القرار جزئيًا / كليًا

## أين تكون التكنولوجيا المالية FinTech وأتمتة العمليات الآلية RBA أكثر منطقية؟

سيتم استخدام مفهوم أتمتة العمليات الآلية RPA بشكل فعال عندما يكون هناك كميات كبيرة من المعاملات أو العمليات المتكررة وحيث يكون هناك تفاعل يدوي مكثف مع النظام.

## فوائد/ تأثير التكنولوجيا المالية FinTech

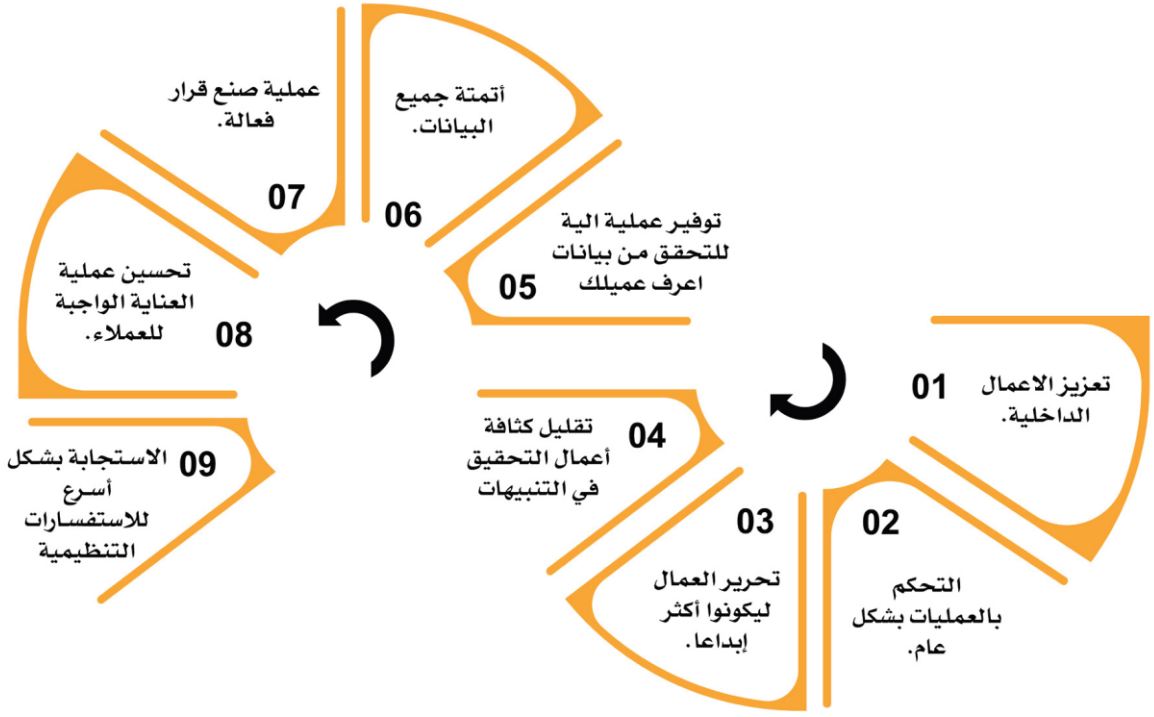


## تحديات التكنولوجيا المالية (FinTech)

- الجرائم السيبرانية المالية.
- معالجة البيانات الضخمة.
- وجود فجوة بين الخدمات المالية والمنظمين.
- الافتقار إلى الخبرة التقنية والذكاء الاصطناعي.
- البرامج المالية القائمة على تقنية تضعف Blockchain قدرة تبادل البيانات.

**أتمتة عمليات مكافحة غسل الأموال الربوتية (إدارة الحالات)**

يشـــرف المدير على الحالات (التذاكر، التنبيهات، والمعاملات التي تم الإبلاغ عنها) من خلال خطوات متسلسلة.

يجب أن تكون جميع بيانات إعرف عميلك KYC اللازمة للعملاء، والمعرفات، والوثائق، والاستفسارات، ونتائج البحث في مكان واحد تحت سيطرة مدير الحالة لمساعدته على اتخاذ القرار الصحيح.

وسيتم تحقيق ذلك من خلال عملية تحقيق آلية تنظم سير عمل إدارة الحالة.

يجب اتباع نفس خطوات التحقيق الخاصة بمكافحة غسل الأموال في كل مرة عندما نعالج تنبيه.

لذلك فإن تنفيذ عملية آلية للتحقيق في إدارة الحالات سيساعد كثيراً.

## مقومات برنامج امتثال ومكافحة غسل الأموال الناجح

كمسؤول عن عمل برنامج مكافحة غسل أموال وتمويل إرهاب متكامل أو كمدير لدائرة مختصة بهذا المجال، لابد من التأكد من بناء أو وجود جميع العناصـــر الضـــرورية لإيجاد برنامج متكامل وناجح، وفيما يأتي أهم هذه العناصر أو المقومات:

## الاستقلالية والموقع المناسب ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة

وفقا لأفضل الممارسات تعتبر دائرة الامتثال مكافحة غسل الأموال من الدوائر الرقابية والتي لابد من أن تتمتع بالاســـتقلالية، وأن لا تمارس أعمالا تنفيذية. ولكن ما المقصـــود بالاســـتقلالية والأعمال التنفيذية؟

يقصـد بالاسـتقلالية أن تكون الدائرة منفصـلة عن الدوائر الأخرى ضـمن المؤسـسـة وتتمتع بمكان مستقل عن بقية الدوائر ضـمن الهيكل التنظيمي، وأن لا تمارس أعمالاً تنفيذية يعني أن لا تشـارك في تنفيذ أعمال المؤســـســـة بل مراقبتها، حيث إنها دائرة رقابية لا تنفذ حركات وإنما تراقب على عملية التنفيذ، ولذلك غايات كثيرة أهمها: أن دائرة الامتثال تقوم بعمل رقابي على امتثال المؤسسة بالقوانين والتعليمات ســـواء المحلية أو الأجنبية، وبالتالي فإن دمجها مع دائرة أخرى قد يؤثر على موضـــوعيتها، فمثلاً دمج دائرة الامتثال مع دائرة المخاطر، ولكونه في العادة توجد تعليمات من البنوك المركزية والجهات التنظيمية تخص أعمال المخاطر، فبالتالي أن تكون تبعية مسـؤول الامتثال إلى مدير المخاطر ليسـت سـليمة، وسـيؤثر على شـفافيته وموضـوعيته في حال اكتشـاف عدم امتثال مديره المباشـر

للتعليمات، بالإضـــافة إلى أن كل دائرة من الدوائر الرقابية الأخرى كالتدقيق الداخلي أو الدائرة القانونية لها طبيعة عمل مختلفة عن الأخرى وعن مهام عمل الامتثال، وسنوضح ذلك فيما يأتي.

كما ذكرنا سـابقا بأنه لابد من منح دائرة الامتثال ومكافحة غسـل الأموال المكانة المناسـبة ضـمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة بما يضمن لها الاستقلالية والقوة في ممارسة أعمالها بموضوعية.

**الرسم التوضيحي الآتي لهيكل تنظيمي بمؤسسة يوضح أحد أفضل المعايير الخاصة بموقع دائرة الامتثال ومكافحة غسل الأموال ضمن مؤسسة مساهمة عامة، تجد من خلاله ما يأتي:**

| | |
|---|---|
| **الاستقلالية** | دائرة الامتثال ومكافحة غسل الأموال دائرة مستقلة غير مدمجة مع دائرة أخرى. |
| **الإبلاغ** | تتبع دائرة الامتثال مباشرة (بخط متصل) – وظيفياً إلى لجنة الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة وليس إلى المدير العام أو نائبه أو أي منصب آخر. |
| **الهيكل التنظيمي** | من الممكن عمل (خط متقطع) ما بين دائرة الامتثال والمدير العام للمؤسسة يبين تبعية إدارية فقط وليست وظيفية، وهو يعني عمل تنسيق مع المدير العام في الشؤون الإدارية لإدارة شؤون البنك أو المؤسسة، إلا أن تقارير دائرة الامتثال تصدر مباشرة إلى لجنة الامتثال ونسخة منها إلى مدير عام المؤسسة. |

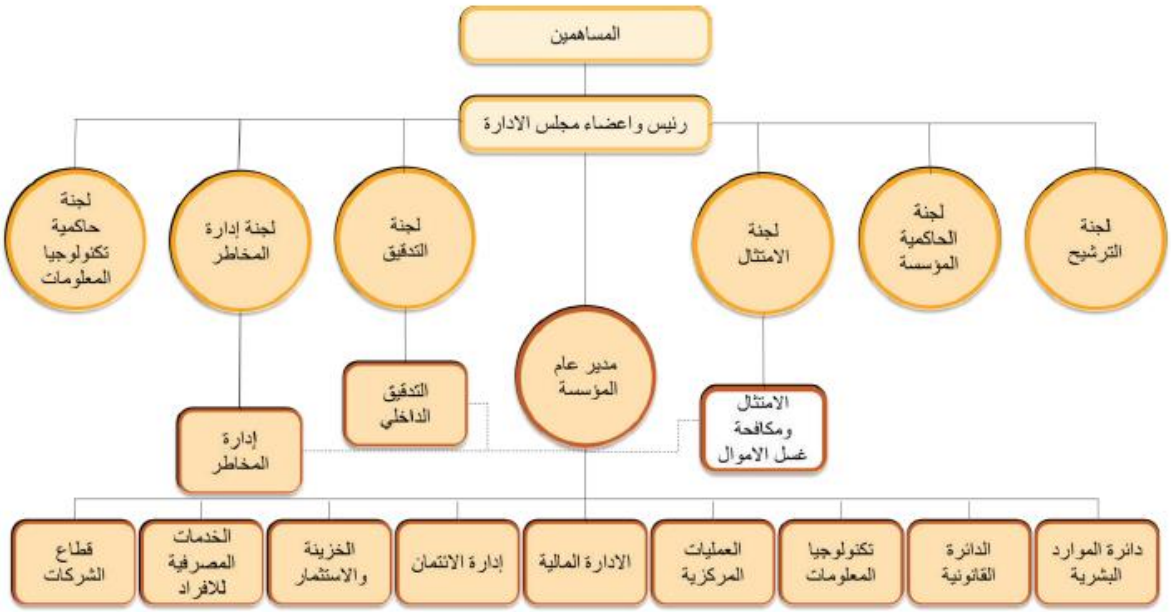

ومن الجدير بالذكر أن الكثير من الجهات الرقابية في الدول التي تعير اهتماماً كافياً لأعمال مكافحة غسل الأموال تطلب أن يتم الحصول على موافقتها المسبقة قبل تعين مدير لأعمال مكافحة غسل الأموال ضمن المؤسسات التي تخضع لإشرافها، بل تطلب أيضاً أن يتم الحصول على موافقتها عند حصول استقالة أو إقالة لهذا المدير مع إبداء الأسباب، وذلك تقديما للدعم لهذه الأعمال والتأكد من أن الأمور تمشي بالطريق السليم.

يجيب الخبراء على استفسارات بعض السائلين بخصوص أن إيقاف دائرة مكافحة غسل الأموال لبعض الحركات التي توجد شكوك بأنها صادرة لأسماء مدرجة على قوائم الحظر الدولية يؤثر على الاستقلالية أم لا؟ إن هذه الممارسات لا تؤثر أبدا على الاستقلالية، بل من أهم واجبات دائرة الامتثال لتعليمات الحظر الدولية، وأن عملية إصدار الحوالة تمت من قبل دائرة الحوالات وهي دائرة أخرى.

**العلاقة بين أعمال الامتثال وأعمال مكافحة غسل الأموال**

يوجد في المؤسسات المالية كالبنوك وشركات الوساطة المالية وشركات التأمن وغيرها دوائر متخصصة بمكافحة الجرائم المالية كغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، ويلاحظ أنه في المؤسسات المالية يوجد دمج لمهام غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومهام الامتثال ضمن دائرة واحدة، أو جعلهما يتبعان رئيساً واحداً حتى وإن كانا قسمين مختلفين ضمن الدائرة، ويتم ذلك نظراً لكون دوائر مكافحة غسل الأموال دوائر مستقلة أيضاً وتتبع لمجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه كلجنة الامتثال أو لجنة التدقيق، فنظراً لكون دائرة مكافحة غسل الأموال تتمتع بالاستقلالية ولا تمارس أعمالاً تنفيذية، وأن دورها إشرافي، وأيضاً مهامها تعتبر كمراقبة الالتزام بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتعليمات العقوبات والحظر التي تصدر عن جهات رسمية سواء المحلية أو العالمية كقرارات مجلس الامن في الأمم المتحدة، كانت هي

أقرب ما يكون لنوع الاستقلالية التي يجب أن تتمتع بها دائرة الامتثال وطبيعة أعمال دائرة الامتثال، إلا أن فصل الدائرتين عن بعضهما بعضاً لا يعتبر خاطئاً، بل قد يكون أفضل في بعض الحالات للتخصصية، إلا أن المدير العام للمؤسسة يرغب بالعادة في تقليل أعداد المدراء التابعين له بشكل مباشر للتمكن من إحكام السيطرة وتوزيع المهام في المؤسسة، وفي حال توافقت السمات الخاصة بالتبعية والمهام بن دائرة الامتثال ودائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فإنه لا يوجد ما يمنع من ذلك.

## فريق عمل مؤهل

في الحديث عن مهام دائر الامتثال ومكافحة غسل الأموال، يقول الخبراء إن مهام دائرة الامتثال ومكافحة غسل الأموال متعددة وفي توسع مستمر، وإن أقسامها تُعنى بمراقبة الامتثال بالتعليمات أو مراقبة الحركات المالية، ورفع تقارير الاشتباه، وبذل العناية المهنية المعززة على الحسابات مرتفعة المخاطر، وغيرها من المهام، وإن المهام تأتي بعد تنفيذ الحركة (Offline Monitoring)، باستثناء الامتثال للعقوبات الدولية والحظر، وفيما يأتي توضيح بسيط لعمل هذه الأقسام:

## فريق التحقيقات المالية AML Investigation Team

وهو الفريق الذي يعمل على أنظمة مراقبة الحركات المالية والتنبيهات التي تصـــدرها هذه الأنظمة، وإعطاء التوصيات اللازمة بحسب الخطوات التي سبق شرحها ضمن هذا الفصل.

قد تقوم بعض البنوك أو المؤســـســـات بإنشـاء قسـم خاص معني بتطوير الأنظمة والســـيناريوهـات الموجودة عليهـا، يتمتع بخبرات تقنية وأنظمة معلومات إدارية.

لابد للعاملين ضمن هذا القسم أن يكونوا من أصحاب الخبرات والمعرفة.

### السياسات وإجراءات العمل

السياسات تعتبر المستندات التي توضح توجهات واستراتيجيات أعمال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسة، وإجراءات العمل توضح الخطوات التفصيلية التي يتم اتخاذها للالتزام وتحقيق ما ورد في السياسات العامة.

السياسـات لابد أن يتم عرضـها ومناقشـتها مع أعضـاء الإدارة العليا بالمؤسـسـة لفهم ودعم ما يرد في السياسة ومساعدة دائرة مكافحة غسل الأموال في تحقيقها، ولابد بعد ذلك أن يتم اعتماد السياسة من مجلس إدارة المؤسـسـة بعد الحصـول على توصـية اللجنة المختصـة المنبثقة عن مجلس الإدارة كلجنة امتثال منبثقة عن مجلس الإدارة.

أما فيما يخص الإجراءات التفصيلية فيتم كتابتها من قبل نفس دائرة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في المؤسـسـة، وتعتمد من مدير الدائرة بعد أن تتم مراجعتها من قبل جهة تدقيق مسـتقلة (كالتدقيق الداخلي ضمن المؤسسة) كدور استشاري بما ورد بالإجراءات.

أهم السياسات التي يتوجب أن تكون لدى المؤسسة ضمن هذا المجال هي:

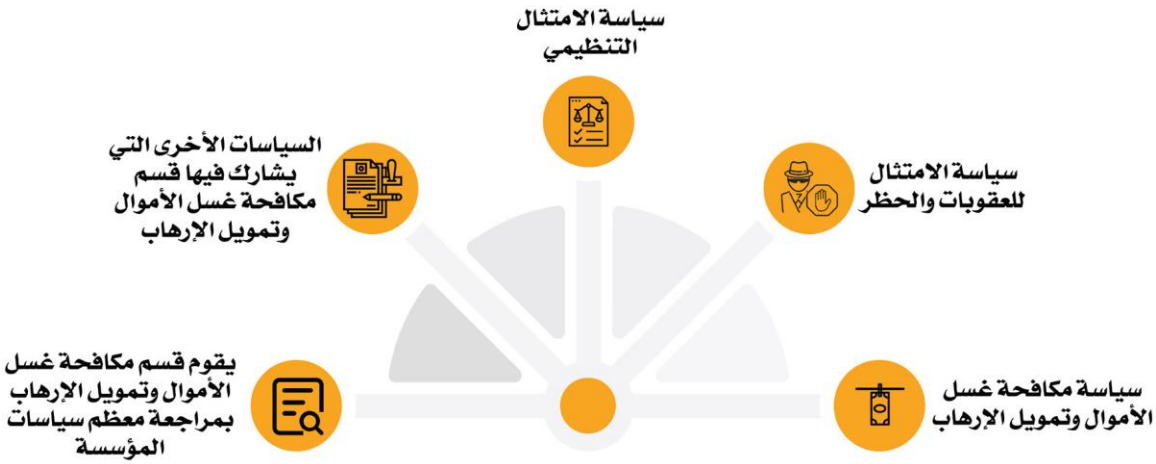


- سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي يجب أن تكون مبنية وفقاً لقوانين الدولة وتعليمات الجهات الإشرافية فيها، بالإضافة إلى أفضل الممارسات السليمة في هذا المجال والرجوع إلى توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) لبناء سياسة تتوافق مع حجم وأعمال المؤسسة.
- سياسة الامتثال بالعقوبات الدولية والحظر، والتي يجب أن تبن توجهات المؤسسة في الامتثال للعقوبات الدولية والحظر وحماية المؤسسة من التعامل مع جهات يحظر التعامل معها، وذكر القوائم التي تتبناها المؤسسة وتمتثل لها مثل قوائم مجلس الأمن لأمم المتحدة وقوائم الاتحاد الأوروبي أو مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي، وغيرها من القوائم، وأيضا القوائم المحلية للدولة التي تعمل فيها المؤسسة، ويتم اعتماد هذه السياسة بنفس طريقة وجهات اعتماد سياسة مكافحة غسل الأموال، وتعتبر السياستان من الوثائق التي قد تطلبها الجهات الإشرافية للاطلاع عليها وإبداء الرأي، وأيضا قد يتم طلبها من البنوك المراسلة التي تتعامل معها المؤسسة، حيث تقوم المؤسسات بعمل ملخصات عن هاتن السياستين لمشاركتها مع البنوك المراسلة عوضاً عن السياسة التفصيلية، وهو الإجراء الأفضل، ولكن في حال أصر البنك المراسل على السياسة الكاملة وكانت تتطلب مصلحة البنك التعامل مع البنك المراسل فإنه لا يوجد ما يمنع لإثبات قوة ومتانة برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك.

- سياسة الامتثال للمتطلبات الرقابية، كالبنك المركزي بالنسبة للبنوك، للمزيد من المعلومات عن هذه السياسة وما تتضمنه يمكنك مراجعة الفصل الخاص بالامتثال الرقابي ضمن هذه المادة.
- توجد سياسات أخرى في المؤسسات يتم إشراك دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تأسيسها ومراجعتها بشكل خاص، كسياسات مكافحة الرشوة والفساد أو سياسة صفارة الإنذار مع الدوائر الرقابية الأخرى مثل التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، وتشمل أيضا دوائر إدارة شؤون الموظفين والموارد البشرية.
- كما تم شرحه تفصيلياً ضمن فصل الامتثال الرقابي ضمن هذه المادة لابد أن لدائرة مكافحة غسل الأموال دورا مهما في مراجعة معظم سياسات المؤسسة وإشراك الدائرة في برامج اعداد وتطوير المنتجات والخدمات.

**التدريب المستمر ومواكبة التطورات**

يعتبر التدريب عنصراَ أساسياً من مقومات برنامج مكافحة غسل الأموال، ولا بد أن يتم بشكل مستمر، ولكن كل متى يجب إعطاء التدريب ولمن من موظفي المؤسسة؟ وما يجب أن تشتمل عليه المادة التدريبية؟ هذا وغيره من الأسئلة ستتم الإجابة عليها.

بداية لابد لمادة التدريب أن تتوافق مع خبرة ومجال عمل الحضور، فمثلاً إعطاء دورة تدريبية للخطوط الأمامية وأمناء الصناديق ستشمل سلوك العميل المشبوه ومؤشرات الاشتباه بعمليات الإيداع النقدي، أما إن كان التدريب للعاملين في دائرة التمويل التجاري فإنه سيتم التركيز على المؤشرات الخاصة بعميات الاستيراد والتصدير والاعتمادات المستندية وغيرها، وبالتالي لابد أن يكون هناك مادة تدريبية مخصصة لكل مجال عمل على حدة.

وأيضا لابد من الأخذ بعن الاعتبار التفاوت في الخبرات والمراتب الوظيفية، فمن غير السليم جمع المنضمين حديثاً مع أصحاب الخبرة الطويلة الذي يحتاجون لفترة تدريب (أو إنعاش للذاكرة) بفترة قصيرة، في حن أن المنضمين حديثاً يحتاجون لتدريب مكثف ولفترة أطول.

لابد للمادة التدريبية أن تبدأ بطرح المعلومات تدريجياً مع التركيز على مفهوم غسل الأموال وعناصره ومعنى تمويل الإرهاب وأساليبه، وانتقالاً إلى الآثار السلبية لكل منها وما نصت عليه القوانين المحلية

والدولية، ومن ثم التركيز على المؤشـــرات الحمراء بحســـب الجهة المتلقية للتدريب، وكيفية التعامل مع السلوك المشبوه والإبلاغ عنه للمعنيين بالمؤسسة، وغيرها من الأمور ذات العلاقة.

ينصح الخبراء أن يتم التدريب من قبل المختصين بأعمال مكافحة غسل الأموال ضمن نفس المؤسسة من أصـــحاب الخبرة والقدرة على التدريب والإلقاء والمحاضـــرة، كونهم أدرى من المدربين الخارجين سياسات وإجراءات العمل الخاصة بالمؤسسة، واستغلال التدريب للإجابة على استفسارات الموظفين بخصـوص آليات معينة وأفكارهم بتحسـن التواصـل بن دائرة أعمال مكافحة غسـل الأموال وبينهم، وتمكن المدرب أيضاً من أن يركز على مخاطر يراها ضمن المؤسسة.

في حن ينصـح بطلب خبراء خارجين في حال كان التدريب يخص مناصـب مرتفعة ضـمن المؤسـسـة وعلى علم وثقافة لا بأس بها بأعمال مكافحة غســـل الأموال، وذلك لتبادل الخبرات بن أخصـــائي المؤسسة والخبراء الخارجين، ولا بد من الحصول على رأي مدير مكافحة غسل الأموال بالسيرة الذاتية للخبير الخارجي للتحديد إن كانت مؤهلاته وخبراته تلبي متطلبات التدريب وبحسب الجهة المتلقية.

وفيما يخص العاملين ضـمن دائرة مكافحة غسـل الأموال في المؤسـسـة لابد أن يحصـلوا على تدريب خارجي، ويحضروا دورات خارجية بمشاركة جهات أخرى ليتمكنوا من معرفة ما الجديد في عالم غسل الأموال، وكيف تقوم المؤسسات الأخرى بتطوير أنفسها، وأيضا لابد أن يكون أصحاب الرتب العالية ضمن القسم حاصلن شهادات مهنية متخصصة.

بالنسبة إلى دورية التدريب؛ فإن الخبراء يرون أن المنضمين حديثاً يجب، وبشكل فوري وقبل تسليمهم لمهامهم بشكل رسمي، أن يخضعوا للتدريب وأن تكون الدورات بشكل مكثف، وبعد ذلك يتم إعادة طرح الدورات من باب تجديد المعلومات وطرح ما هو جديد، والتي تكون مدتها أقل من التدريب المكثف.

بالنسبة إلى فترة الدورة نفسها، يرى الخبراء أن الموظفين الجدد يجب أن يخضعوا لتدريب من ١٠ إلى ٢٠ ساعة تدريبية شاملة لحالات عملية، أما فيما يخص التدريب الدوري فقد يقتصر على نصف هذه الفترة وبحسب خبرة المتدربين، علما بأن هذ المعدل من الساعات يختلف باختلاف حجم المؤسسة وطبيعة عملها، وهو شيء يمكن لمسؤول مكافحة غسل الأموال في البنك أو المؤسسة تحديده. فيما يخص الجهات التي يجب إخضاعها للتدريب، فإن ذلك يعتمد أيضاً على الموظف وطبيعة عمله، وفي العادة يُعطى التدريب للموظفين الذي ينفذون أو يشاركون أو يطلعون على عمليات أو خدمات مالية أو ملفات العملاء.

اما الموظفون الذين تعتبر أعمالهم بعيدة كل البعد عن هذا العالم كأعمال الصيانة مثلاً فلا حاجة لإخضاعهم للتدريب، ومن أكثر الأسئلة بخصوص هذا المجال هو:

**هل يتم إخضاع موظفي تكنولوجيا المعلومات ومطوري الأنظمة لهذا النوع من التدريب؟**

هنا يؤكد الخبراء على أهمية حضورهم، كون التدريب سيزيد من وعيهم في هذا المجال، الأمر الذي ساعدهم في تغطية مخاطر قد يرونها أو يعملون بها كمخاطر برمجة الحسابات الداخلية وغيرها، وبالتالي لابد من حصولهم على التدريب اللازم ولكن بتخصيص أو إعداد مادة تدريبية متخصصة تتعلق بأعمالهم، بالإضافة إلى النظرة العامة عن مفهوم ومخاطر غسل الأموال.

نظراً لمتطلبات التدريب ودوريته يجد الكثيرون أن التدريب يتطلب الكثير من الوقت والجهد والتكلفة، والحاجة لجمع المعنيين في مكان التدريب وقد يكون بعد ساعات العمل، وبالتالي عدم القدرة على الاستيعاب بشكل أفضل، ومن ثم عقد امتحانات الفحص وتصحيحها وغيرها من التحديات لقسم التدريب ضمن المؤسسة أو الشركات المتخصصة..

ولذلك يلجأ الكثيرون إلى التدريب الإلكتروني، وبالتالي يمكن للموظف الحصـــول على التدريب إلكترونياً وإجراء الامتحان إلكترونياً أيضاً، وبذلك يتم تلبية المتطلبات بشكل أسهل وبتكاليف وجهد أقل، ولكن ما رأي الخبراء بالتدريب الإلكتروني؟

يرى خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أنه لابد من مواكبة التطور وتوفير الوسائل الأسهل طالما تحقق الغاية بفعالية، وبالتالي يوصـون بالتحول للتدريب الإلكتروني، وتمكين الموظف من حضـور التدريب على جهاز الحاسوب الخاص به أو حتى هاتفه وهو مستلق على سريره بالمنزل، ولكن لا بد من التأكد من فاعليته بما يأتي كحد أدنى:

- أن تكون المادة التدريبية مقســمة على مجموعة فيديوهات ســهلة وميســرة، كأن يكون لكل موضـوع فيديو خاص وأسئلة خاصـة يتوجب الإجابة عليها فوراً بعد الفيديو للتأكد من نقل المعلومة.
- أن تكون الفيديوهات لا توفر خاصية التسريع، حتى لا يقوم الموظف بتسريع الفيديو للانتهاء بسرعة من متطلب التدريب.
- أن تكون الكلمات والتعابير المسـتعملة في الفيديو واضــحة أو مع ذكر الكلمات في أسـفل الفيديو للتوضيح، وتمكين المتدرب من إعادة تشغيل الفيديو إن أراد.
- أن تكون أســئلة الفيديو عبارة عن خيار من متعدد ويظهر نتيجة الإجابة ومبرراتها أن كانت خاطئة. أن يوجد امتحان بنهاية البرنامج يظهر لقســم التدريب نتائج امتحانات المتدربين لاتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص المتدربين المقصرين.
- أن يتم بعد إجراء التدريب الإلكتروني إجراء لقاء مع المدرب أو أخصــائي مكافحة غســل الأموال لمناقشة حالات عملية والإجابة عن أية استفسارات من قبل المتدربين.
- أن يتم مراجعة المواد التدريبية وتطويرها وتطوير امتحان الفحص وبشكل مستمر.

## التدقيق المستقل

لابد من التأكد من تكامل وفاعلية برنامج مكافحة غسل الأموال، وهذا التأكد لابد أن يتم من جهة مستقلة (غير تابعة لدائرة مكافحة غسل الأموال) كالتدقيق الداخلي أو الخارجي.

بالتالي لا يصح أن يكون أي من هاتين الجهتين (دائرة مكافحة غسل الأموال ودائرة التدقيق الداخلي تابعة للأخرى، بل يجب أن تكونا منفصلتين عن بعضهما بعضاً، وأن يقوم التدقيق بإجراء مراجعة دورية لكفاية برنامج مكافحة غسل الأموال وفحص الضوابط الرقابية للبرنامج، وأن تتم مناقشة الملاحظات مع مسؤولي مكافحة غسل الأموال للوصول إلى تقرير يتم إصداره للجهات المعنية كلجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة الامتثال أيضاً، ومن ثم متابعة الملاحظات للتأكد من إغلاقها وتغطية مخاطرها.

إن مهمة التدقيق يجب أن لا تأخذ طابع التفتيش المفاجئ، كون دائرة مكافحة غسل الأموال دائرة رقابية وأن التفتيش المفاجئ عادة يتم لإجراء جرد للنقد أو العهدة أو الاطلاع على صلاحيات الدخول والاحتفاظ بالمفاتيح والأرقام السرية وغيرها من المبررات، كما أن دورية التدقيق قد تكون سنوية أو بحسب خطة التدقيق المبنية على المخاطر والتي يمكن من تتطلب إعادة المراجعة بعد فترة أقصر في حين كانت المخاطر عالية.

## تصنيف مخاطر مكافحة غسل الأموال

تتم عملية تصنيف مخاطر العميل للأسباب الآتية:

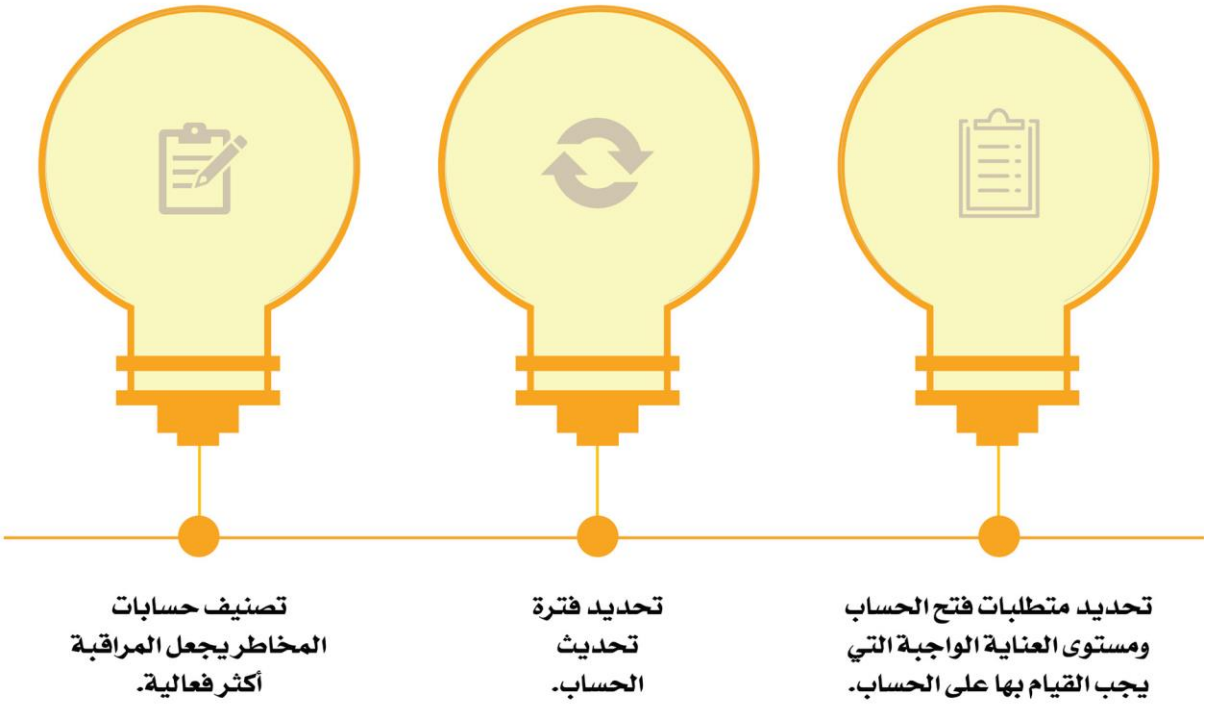


١. تحديد متطلبات فتح الحسابات ومستوى العناية المهنية التي يجب ان تتم على الحساب، فمثلا إن كان العميل منخفض المخاطر قد لا يتم التحقق من مصـــدر دخله وتتم الموافقة على التعامل معه من نفس الفرع الذي يوجد فيه وبســرعة كبيرة، أما حين يكون الحســاب مرتفع المخاطر فإن متطلبات فتح الحســاب قد تكون أكثر ، كما أن الجهة التي توافق على التعامل مع هذا الحســاب يفترض أن تكون أعلى من الجهة التي توافق على الحســابات منخفضــة المخاطر، فمثلا تطلب موافقة مدير الفرع على الحســاب منخفض المخاطر وموافقة المدير الإقليمي أو جهة مختصــة بالعمليات المركزية للحســابات في الإدارة العامة على الحســابات متوسطة المخاطر أو بتوصيات خاصة من دائرة مكافحة غسل الأموال للحسابات مرتفعة المخاطر، ســواء بالتوصــية على الموافقة على التعامل أو طلب معززات إضــافية أو غيره، وفي بعض الحالات الخاصة قدد تتطلب التعليمات موافقة المدير العام بالمؤسسة عند التعامل مع الأشخاص المتنفذين سياسياً.

٢. تحديد فترة تحديث بيانات الحساب، فمثلا إن كان الحساب مرتفع المخاطر فإنه يجب تحديث بياناته كل عام، في حين إن كان منخفض المخاطر فيمكن تحديثه كل عامين أو ٣ أعوام.

٣. تركيز الكوادر الخاصـــة بمراقبة ومراجعة الحســـابات على الحســـابات عالية الخطورة لغايات مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تقوم البنوك والمؤسـسـات بحركات ضـخمة لا يمكن مراجعتها كافة، وبالتالي تصنيف مخاطر الحسابات يجعل الأعمال أكثر فعالية.

وبالتالي لابد من تحديد مسـتوى مخاطر العميل. ولكن ما هي العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتحديد مسـتوى مخاطر العميل؟ وهل تتم العملية بشـكل يدوي أم لابد من وجود أنظمة آلية لعملية الاحتساب؟

وفقاً لمجموعة العمل المالي (FATF)، المختصـة بإصـدار التوصـيات المعنية بأعمال مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب، فإنه لابد من النظر إلى العوامل الآتية عند تحديد مخاطر العميل:

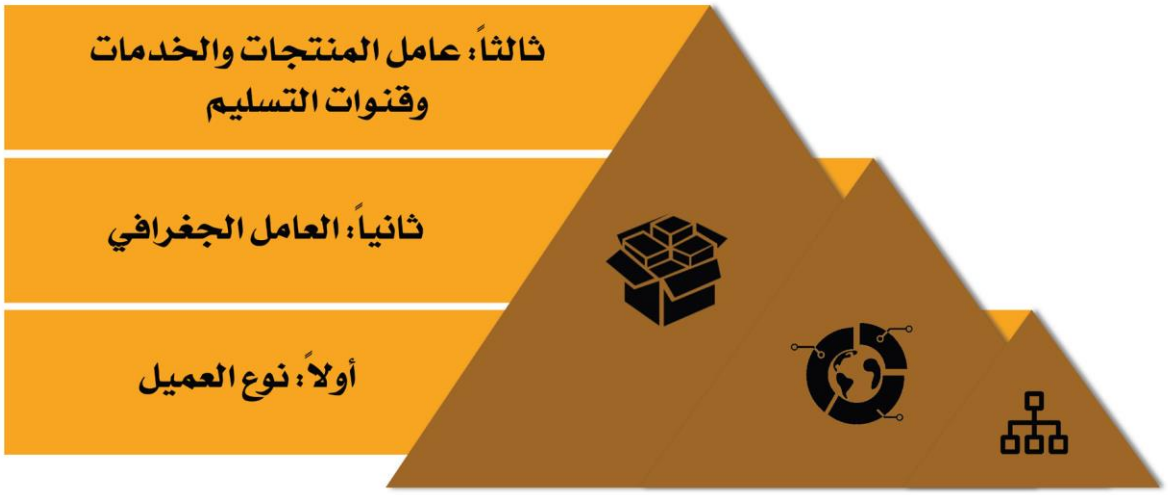


## أولاً: نوع العميل

المقصـــود بنوع العميل هو المخاطر التي يشـــكلها نفس العميل أو شـــخصـــه، فمثلاً إن كان متنفذاً سياسياً فبالتالي يعتبر حساب هذا الشخص مرتفع المخاطر، وأيضاً طبيعة عمله ونشاطه التجاري، فمثلاً إن كان موظفا بشـركة خاصـة سـيكون منخفض المخاطر، أما في حن كان صـاحب شـركة عقارات أو سيارات فإنه يشكل مخاطر عالية كونه يتعامل مع سلع عالية القيمة و/أو قد يتم استعمالها في عمليات غسـل الأموال وتمويل الإرهاب، وفيما يأتي أهم الأعمال أو القطاعات التي يعتبرها خبراء مكافحة غسل الأموال مرتفعة المخاطر:

**ثانياً: العامل الجغرافي**

فإن الدولة التي يحمل جنسيتها العميل أو يقيم فيها لها تأثير مهم في تقدير مخاطر العميل، وبالتالي إن كان تصنيف الدولة (من الجهات الدولية مثل مجموعة العمل المالي(FATF) ، أو بازل وغيرها من الجهات الدولية أو الخاصة مرتفع المخاطر فإن العميل يعتبر مرتفع المخاطر، وأيضاً يجب الانتباه إلى جنسيات مالكي الشركات المسجلة الذين قد ينتمون لدول مرتفعة المخاطر.

**ثالثاً: عامل المنتجات والخدمات وقنوات التسليم**

تعطي الخدمات والمنتجات وقنوات التسليم الخاصة بالخدمة مؤشراً على مدى إمكانية اعتبارها جذابة أكثر لغاسلي الأموال الذين يتجنبون التعامل وجها لوجه، فبالتالي الإيداع النقدي على الكاونتر مخاطره أقل من الإيداع من خلال أجهزة الصراف الإلكتروني، والحصول على الخدمة من خلال خدمة الإنترنت البنكي أسهل للمجرمين من الحضور إلى فروع البنك أو المؤسسة، وبالتالي توجد بعض الخدمات والمنتجات مخاطرها أعلى من غيرها، وفيما يأتي بعض الأمثلة على المنتجات والخدمات مرتفعة المخاطر:

تعتبر العوامل التي سبق ذكرها عوامل مشتركة في عملية تحديد مستوى مخاطر العميل كمخاطر (منخفضة متوسطة، أو مرتفعة) على سبيل المثال، وبعض البنوك أو المؤسسات تقوم بتصنيفات أكثر تفصيلاً.

ويرى الخبراء أن اعتبار العميل مرتفع المخاطر لوجود أحد العوامل التي سبق ذكرها (كأن يكون تاجر سيارات) مثلاً غير كاف لاعتباره مرتفع المخاطر، وأنه لابد من احتساب جميع العوامل سويةً لتكون النتائج أكثر دقة.

بالتالي فإن عملية احتساب مخاطر العميل في البنوك والمؤسسات الكبيرة لابد أن تكون آلية ومبنية على احتساب قيم لجميع العوامل والمعلومات التي تدخل في عين الاعتبار، وسيتم شرح هذا الموضوع تفصيلياً لاحقاً.

وتقوم البنوك بتحديد فترة تحديث البيانات الخاصة بالعملاء بحسب تعليمات البنوك المركزية والممارسات الفضلى، كأن يتم تحديث بيانات مرتفعي المخاطر كل عام ومتوسطي المخاطر كل عامين ومنخفضي المخاطر كل ثلاثة أعوام، وبالتالي لا بد من أن تراجع السياسة الداخلية للبنك فيما يخص فترة تحديث البيانات.

وفي جميع الأحوال لابد لكم من الاطلاع على سياسة مكافحة غسل الأموال الخاصة بمؤسستكم والالتزام بها، حيث تحدد لكم جميع المتطلبات والإجراءات المطلوبة بحسب السياسة الداخلية للبنك الذي تعملون فيه، وبما ينسجم مع المتطلبات الرقابية المحلية.

## مستوى مخاطر العميل Risk Rating Customer

كما تم شرحه سابقا، فإنه يجب تصنيف العميل من حيث مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتالي لابد من تحديد مستوى مخاطر العميل، ولكن هل تتم العملية بشكل يدوي أم لابد من وجود أنظمة آلية لعملية الاحتساب؟

يرى الخبراء أن عملية الاعتماد على نموذج ورقي لعملية التصنيف غير فعالة ومعرضة بشكل كبير إلى الخطأ، كما أن اعتبار العميل مرتفع المخاطر لوجود أحد من العوامل التي سبق ذكرها كأن يكون تاجر سيارات مثلاً غير كاف لاعتباره مرتفع المخاطر، وأنه لابد من احتساب جميع العوامل سويةً لتكون النتائج أكثر دقة. فمثلا وجود حساب تم تصنيفه مرتفع المخاطر كونه تاجر سيارات، وحساب آخر مصنف مرتفع المخاطر كونه متنفذا سياسيا وغير مقيم ويحمل جنسية دولة مرتفعة المخاطر وحاصل على تمويل بتأمينات نقدية ١٠٠٪، فإن العميلين تم تصنيفهما مرتفعي المخاطر (نفس التصنيف) على الرغم من أن العميل الثاني مخاطره أعلى بكثير.

بالتالي فإن عملية احتساب مخاطر العميل في البنوك والمؤسسات الكبيرة لابد أن تكون آلية ومبنية على احتساب قيم لجميع العوامل والمعلومات التي تؤخذ بعين الاعتبار.

يشير الخبراء، إجابة على استفسارات الكثيرين إن كان يتوجب على دائرة مكافحة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك أو المؤسسة مراجعة حركات الحسابات مرتفعة المخاطر؟

إن عملية التصنيف وكما أشرنا سابقاً تتم لغايات معينة وليس لغايات أن يقوم مسؤولو مكافحة غسل الأموال بمراجعة جميع الحركات المالية على الحسابات مرتفع المخاطر، وبالتالي فالإجابة هي لا.

حيث تتم مراجعة الحركات المالية مرتفعة الخطورة بحسب السيناريوهات المدخلة على نظام مراقبة الحركات المالية بصرف النظر عن تصنيف الحساب.

فعلى سبيل المثال: ليس من المنطقي أن يقوم أخصائي مكافحة غسل الأموال بمراجعة حركة سحب صراف آلي بقيمة ١٠٠ دولار لعميل مرتفع المخاطر، وليس من المنطقي أن يتغاضى مسؤول مكافحة غسل الأموال عن حركة إيداع نقدي بمبلغ مليون دولار إن كان العميل مصنف منخفض المخاطر، وبالتالي عملية التصنيف تتم للأسباب الخاصة بالموافقة بتحديد صلاحية الموافقة على التعامل مع العميل، وتحديد فترة تحديث البيانات، ويتم أخذها بعين الاعتبار عند دراسة التنبيهات التي يظهرها نظام مراقبة الحركات المالية.

## أنواع تصنيف مخاطر غسل الأموال

### ١. محظور التعامل معهم (Prohibited)

وهم الأشخاص أو الهيئات أو الكيانات المدرجة على قوائم العقوبات والحظر الدولية مثل قوائم مجلس الأمن للأمم المتحدة.

### ٢. مرتفع المخاطر

وهم العملاء الذين يشكلون مخاطر عالية على البنك أو المؤسسة بسبب طبيعتهم أو نشاط عملهم أو جنسياتهم أو الخدمات التي يرغبون بها، ولكن لا يوجد ما يمنع التعامل معهم، وهنا يتوجب على البنوك والمؤسسات وضع ضوابط رقابية وآليات رقابة أعلى على هذا النوع من الحسابات.

### ٣. متوسط المخاطر

وهم العملاء الذين لا يشكلون مخاطر عالية وبنفس الوقت ليست مخاطرهم منخفضة ويحتاجون إلى مستوى متوسط من الرقابة ومن تحديث البيانات، ويرى الخبراء أن المصنفين كمتوسطي المخاطر يكونون في العادة الأقل عدداً من بين العملاء، وأن تصنيف الحسابات كحسابات متوسطة المخاطر يكون عادةً بسبب تصنيف دولهم التي يحملون جنسياتها أو يقيمون فيها.

### ٤. منخفض المخاطر

وهم العماء الذين يشكلون مخاطر منخفضة على البنك أو المؤسسة ولا يجب على الأخصائيين منحهم الكثير من الوقت والتركيز على ملفاتهم أو معلوماتهم، وترك ذلك للخطوط الأمامية أو العمليات المركزية المعنية بالحسابات، وبالتالي لن يلتفت أخصائي مكافحة غسل الأموال إلى ملف العميل إلا إن ظهرت حاجة لذلك، كأن يقوم العميل بعملية نقدية كبير أو مجموعة عمليات مالية مثيرة للشكوك أو غيرها من الاسباب.

## التصنيف الإلكتروني لمستوى مخاطر العميل Electronic AML Risk Rating

يعتبر التصنيف الإلكتروني (الآلي) هو الوسيلة الأمثل لمعرفة أو تحديد مخاطر العميل بناء على عوامل التصنيف التي سبق ذكرها، وهذا يغني عن النماذج الورقية ويجنب الوقوع في أخطاء التصنيف ويعتبر أكثر فاعلية أن كان تم بناؤه أو برمجته بطريقة احترافية لأخذ جميع معلومات العميل والحساب ضمن عملية احتساب المخاطر، وليس فقط اعتماد أي عنصر لتصنيف الحساب كمرتفع المخاطر، وأيضاً يوضّح مدى خطورة الحسابات مرتفعة المخاطر وأيّها أعلى مخاطر من الآخر ضمن نفس التقييم.

فيما يأتي أهم نصائح الخبراء فيما يتعلق بأتمتة عملية تصنيف المخاطر:

إن عملية تصنيف المخاطر يجب أن يقوم بها نظام آلي وفقاً لمعلومات العميل أو الحساب، فتتم برمجة النظام والاستغناء عن النماذج الورقية، بل وتسهيل عملية التصنيف بحيث يظهر النظام للموظف (فور انتهائه من إدخال بيانات العميل من جنسيته وطبيعة عمله والخدمات التي يرغب بها وغيرها من المعلومات التي تدخل في عملية احتساب المخاطر) رسالة أو ملاحظة على الشاشة بتصنيف الحساب

وبالتالي لا يُطلب من الموظف إجراء أي جهد في عملية تصنيف المخاطر أو غيرها لاحتساب مخاطر الحساب (Excel) استعمال نماذج معينة بصيغة ملف النظام الآلي ليس بالضرورة نظاماً منفصلاً أو متخصصاً، حيث يمكن برمجة نفس النظام الأساسي المستعمل لغايات فتح الحسابات وإدخال بيانات العملاء إن أمكن، أو شراء نظام متخصص بهذه الغاية وربطه بالشاشات التي يتم استعمالها لإدخال بيانات العميل صاحب الحساب، إلا أن الخبراء يوصون بأن تظهر نتيجة التصنيف للموظف فور إدخال بيانات الحساب، حتى يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً للتصنيف، كما انتقد الخبراء أن يكون نظام التصنيف ضمن نظام مكافحة غسل الأموال للأسباب الآتية:

١) لابد أن يكون التصنيف متاحاً للموظف الذي قام بفتح الحساب أو أدخل بيانات العميل، ليتمكن من تحديد الإجراءات التي يتوجب اتخاذها وفقا للتصنيف، حيث قد تتطلب الإجراءات الحصول على موافقة مسبقة من جهة معينة قبل الموافقة على التعامل مع العملاء مرتفعي المخاطر، وبالتالي حصر عملية التصنيف ضمن أنظمة مكافحة غسل الأموال لن يمكن الموظفين في الخطوط الأمامية من تحديد الإجراءات التي يتوجب اتخاذها وفقاً للتصنيف.
٢) أن يكون التصنيف من ضمن إجراءات فتح الحساب وإدخال البيانات، وأن يقرأ نظام مكافحة غسل الأموال نتيجة التصنيف من نفس النظام الأساسي، كونه قد يتغير التصنيف بتغير معطيات أو بيانات الحساب والخدمات المتاحة عليه، وليس من الصحيح وجود تصنيفين مختلفين للحساب ما بين التصنيف على النظام الأساسي (الخاص بالحسابات) ونظام مكافحة غسل الأموال، ولابد من الاعتماد على نظام واحد فقط وأن يكون النظام الآخر يقرأ من النظام الأساسي فقط.

- بما أن النظام يعتمد على بيانات الحساب التي يتم إدخالها من موظفي الخطوط الأمامية فإن البيانات التي تدخل في عملية الاحتساب لابد أن تكون إجبارية (لا يمكن فتح الحساب إلا بإدخالها) وأن تكون قائمة موحدة (Drop Down List) وليست حقل نص ( Free Text) للتمكن من برمجة النظام.
- إتاحة الإمكانية لموظفين رئيسيين (برقابة ثنائية) لرفع تصنيف حساب معين بشكل يدوي، لأسباب خاصة مثل ورود استعلام من جهات إنفاذ القانون عن الحساب أو خضوعه

للتحقيق من قبل وحدة التحريات المالية التابعة للدولة، أو ظهور أخبار سيئة تتعلق بأعمال غسل أموال على شبكات الإنترنت، وغيرها من الأسباب التي تتطلب تصنيف الحساب كمرتفع المخاطر، في حين أن بيانات الحساب الداخلة على النظام لا تستدعي تصنيفه كمرتفع المخاطر، مع التأكيد أن لا يقوم النظام بإعادة الاحتساب الآلي طالما أن التصنيف تم تعديله يدوياً من المختصين بذلك، تفادياً لأن يقوم النظام بتخفيض التصنيف مرة أخرى وأن يتح النظام للمعنيين السماح للنظام بإعادة احتساب التصنيف آلياً واعتماده وفق خاصيات يتيحها النظام.

- ربط مدة تحديث البيانات بنتيجة التصنيف إن كانت تعليمات الجهات الرقابية للدولة تسمح بذلك، (مثلاً عام واحد للحسابات مرتفعة المخاطر، عامان لمتوسط المخاطر، ثلاثة أعوام لمنخفض المخاطر)، مع ضرورة الانتباه إلى قراءة تاريخ آخر تحديث للبيانات بدلاً من تاريخ فتح الحساب إن وجد.
- قد تصل بعض البنوك أو المؤسسات إلى مراحل تسمح لها ببرمجة النظام بإرسال رسالة آلية للعميل على رقم هاتفه المعتمد لدى البنك أو المؤسسة قبل فترة وجيزة (شهر مثلاً) من تاريخ استحقاق تحديث البيانات، ليتمكن من تحديث بياناته بشكل شخصي أو إلكتروني من خلال خدمة تحديث البيانات الإلكترونية التي سبق شرحها في الفصل الخاص بـــ (اعرف عميلك وإجراءات التعرف على العميل).
- أن يتم الانتباه إلى تصنيف جميع أنواع الحسابات من أفراد أو شركات أو هيئات أو حسابات مشتركة أو الشركات المالية والحسابات المراسلة، فمثلاً ما يخص الحساب المشترك فإنه حساب واحد ولكن توجد بيانات لأكثر من شخص، فما هي الآلية التي يتوجب اعتمادها لاحتساب مخاطر الحساب، حيث يشير الخبراء أنه يمكن اعتماد التصنيف الأعلى من ضمن بيانات المشتركين بالحساب مثلاً.
- كما لابد للنظام من أن يقرأ أي تغيير في البيانات آلياً، ويعيد الاحتساب سواء بشكل فوري أو يتم تشغيل إعادة الاحتساب والقراءة بشكل شهري مثلاً.
- لابد أن تكون هيكلة المعلومات المطلوبة تختلف باختلاف نوع الحساب، فمثلا معلومات الشركات تختلف عن معلومات الأفراد، وبالتالي يتوجب التنبه إلى جميع العناصر التي يتوجب

إدخالها في احتساب تصنيف مخاطر الشركة، ومن هذه المعلومات جنسية كبار المساهمين بالشركة إلى جانب جنسية الشركة نفسها.

- يمكن تحديد التصنيفات لثلاث درجات مثل (مرتفع، متوسط، منخفض)، ويمكن إعطاء تصنيفات أكثر كمستويين لكل تصنيف مثل (مرتفع ،A ، مرتفع B) وذلك يعتمد على عدد الحسابات ومبررات ذلك، إلا أن الخبراء يرون التصنيفات الثلاثة كافية في حال كان يصدر نظام التصنيف مجموع نقاط التصنيف مثل ( عالي المخاطر : ٩٥٠ نقطة من أصل ١٠٠٠، أو عالي المخاطر ٩١٠ نقطة من أصل ١٠٠٠).

## العقوبات الدولية والحظر

### المقدمة

يجب أن يفهم مديرو الامتثال وأخصائيين العقوبات ما تعنيه "العقوبات الدولية" والسياق الدولي. وما هي أنواع "العقوبات"؟ ومن يفرضها؟ ولماذا؟

يغطي هذا الفصل العمليات والأنظمة والتقارير المتعلقة بالعقوبات في المؤسسات المالية، مع التركيز على البنوك. بالإضافة إلى ذلك، ويناقش النقاط الأساسية التي ينبغي على الأخصائيين مراعاتها أثناء مراجعة وظائف الامتثال المتعلقة بالعقوبات. وتقديم المشورة اللازمة لهم.

**العمليات:** يتم النظر في السيطرة على الإجراءات الحساسة (مثل: فتح الحساب، رسائل البنك المشفرة (سويفت)، وتوفير منتجات وخدمات أخرى). والغرض من ذلك هو تجنب التعامل مع أفراد أو كيانات محظورة. وتم في الفصل مناقشة التكامل بين أنظمة الفحص وأنظمة الرسائل البنكية

المشـفرة. وسـيتم أيضـاً تغطية مخاطر العقوبات فيما يتعلق بخطابات الاعتماد (LOC) وتحقيقات السفن.

**الأنظمة:** تمت مناقشـــة تقنيات المراجعة وأدوات التدقيق بمســـاعدة الكمبيوتر (CAATs-Computer Assisted Audit Tools)، وتم تقديم نظرة عامة على ضـــوابط أنظمة العقوبات. والتوصيات لمراجعة صلاحية البرامج والقوائم التي تم تحميلها وامتيازات الوصول والجوانب الأخرى ذات الصلة لعمليات فحص العقوبات.

**التقارير:** تمت تغطية هيكل تقرير انتهاك العقوبات (Violation Report) من أنظمة مراقبة الامتثال للعقوبات الدولية وتغطية لمجالات مختلفة. مع تزايد الحاجة إلى دعوة قوية لتمكين صـــانعي القرار من اتخاذ القرارات الصـائبة، مناقشـة المنهج لتفسـير تقارير الانتهاكات. ونظراً للأهمية المتزايدة للرسـائل البنكية المشـفرة، تم إيلاء اهتمام خاص لتفسـير تقارير انتهاك رسـائل SWIFT، خاصـة وأنها تغطي بشكل فريد جميع الأطراف المعنية في أي معاملة بين بنكين.

**تعريف العقوبات**

العقوبة هي نوع من التدابير (الإجراء) الذي تتخذه الهيئات الرسمية مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC) لإجبار الأفراد أو الجماعات أو البلدان على الحفاظ على الســـلام والأمن الدوليين أو استعادتهما.

**فرض مجلس الأمن عقوبات من أجل:**

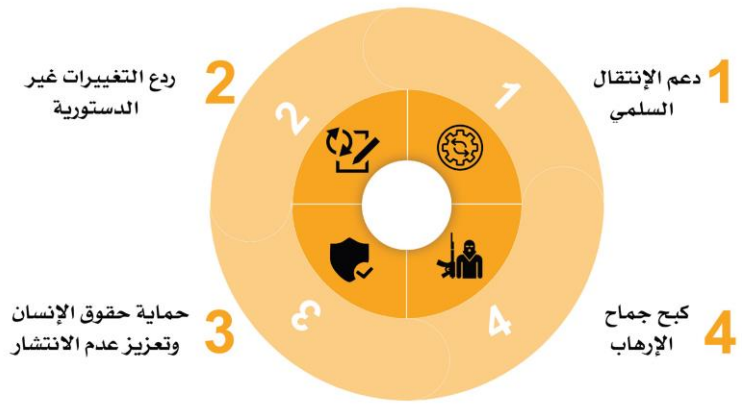

**تراوحت الإجراءات بين** عقوبات اقتصادية وتجارية شاملة وإجراءات أكثر استهدافاً مثل حظر الأسلحة وحظر السفن والقيود المالية أو على السلع.

## أنواع العقوبات

### عقوبات شاملة

عادة ما يتم تطبيق هذه الأنواع من العقوبات على البلدان (والأنظمة التي تدير الدولة). تمنع العقوبات الشاملة المؤسسات من التعامل مع دول معينة، ومع ذلك، قد تحدث بعض الاستثناءات، خاصة فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية.

ستواجه البلدان الخاضعة لهذا النوع من العقوبات العديد من التحديات في تجارة الاستيراد والتصدير والمعاملات المالية الدولية.

### العقوبات القطاعية

ينطبق هذا النوع من العقوبات على مستوى الدولة أو الولاية القضائية. بموجب هذا النوع من العقوبات، يحظر التعامل مع بلد في قطاع معن، على سبيل المثال، الطاقة والنفط والأسلحة والذهب والماس. يجوز التعامل مع الدولة المستهدفة في قطاعات أخرى، طالما أن الأطراف المرتبطة بالمعاملات غير مدرجة في قائمة العقوبات.

### العقوبات المستهدفة

ينطبق هذا النوع من العقوبات عادة على الأفراد والكيانات والجماعات. يحظر التعامل مع الأفراد أو الجماعات الخاضعة لهذا النوع من العقوبات. قد يشمل ذلك عدم السماح لهم بدخول البلاد (حظر السفر)، أو تجميد أصولهم، أو عدم السماح لهم ببيع معدات عسكرية.

## تعريف الحظر

تشبه عمليات الحظر العقوبات ولكنها عادة ما تكون أكثر صرامة ويمكن أن تمثل حظراً تاماً لجميع الأنشطة التجارية بين البلدان. ترتبط كلمة "حظر" بشكل عام بالقيود المفروضة على الأسلحة والسلع ذات الاستخدام المزدوج(٥)، وغالباً ما تستخدم في سياق "حظر الأسلحة".. (EC,2020)

## السياق الدولي

### الأمم المتحدة

الأمم المتحدة منظمة دولية تأسست عام ١٩٤٥. وهي تتألف من ١٩٣ دولة عضو. تسترشد مهمة الأمم المتحدة وعملها بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق تأسيسها.

يمكن لأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات بشأن القضايا التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين، مثل السام والأمن، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، ونزع السلاح، والإرهاب، وحالات الطوارئ الإنسانية والصحية، والمساواة بين الجنسين، والحوكمة، والمزيد.. (UN,2020)

### مجلس الأمن

يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الأساسية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عن صون السلم والأمن الدوليين. يتألف المجلس من ١٥ عضواً: خمسة أعضاء دائمين.

---

(٥) العناصر ذات الاستخدام المزدوج هي سلع وبرامج وتكنولوجيا يمكن استخدامها للتطبيقات المدنية والعسكرية. يتحكم الاتحاد الأوروبي في تصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج وعبورها والسمسرة فيها حتى يتمكن الاتحاد الأوروبي من المساهمة في السام والأمن الدوليين ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

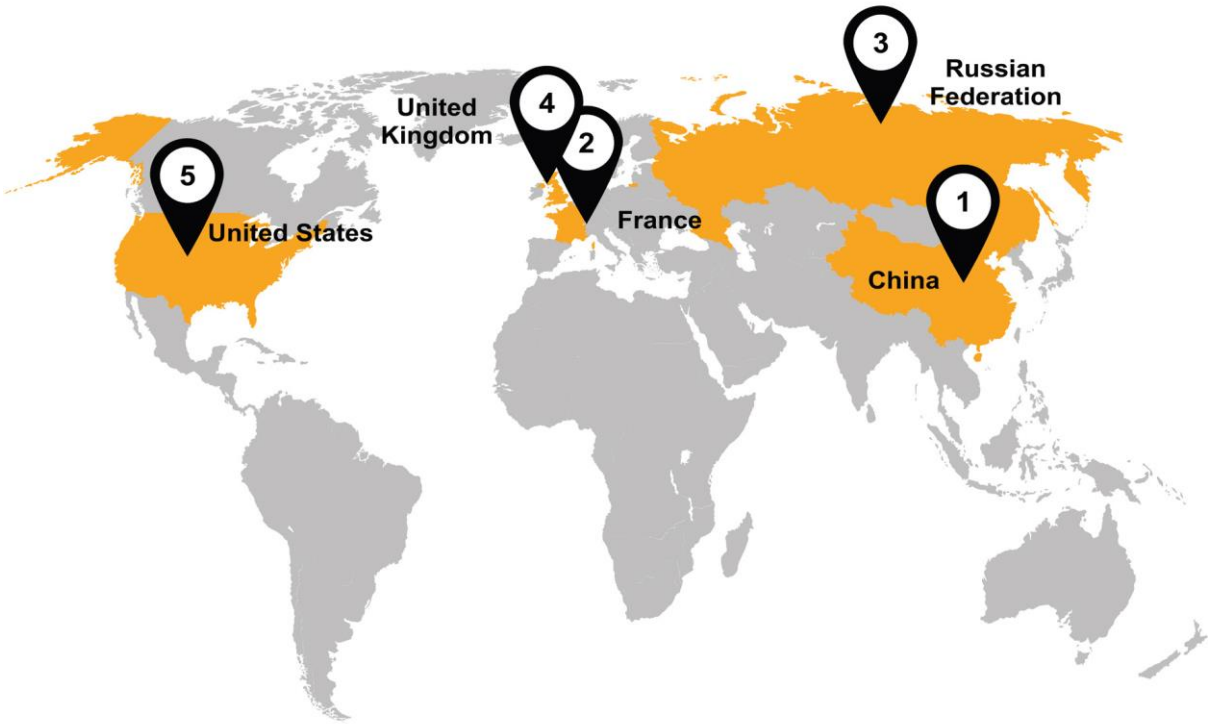


وعشـرة أعضـاء غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة لمدة سـنتين (بنهاية العام). تتخذ قرارات مجلس الأمن بشـأن المسـائل الإجرائية بالتصـويت الإيجابي لتسـعة أعضـاء بما في ذلك الأصـوات المتوافقة للأعضاء الدائمين، الذين يتمتعون بسلطة تصويت خاصة تعرف باسم "حق النقض". واتفق واضعو الصياغة على أنه إذا أدلى أي من الأعضاء الخمسة الدائمين بتصويت سلبي في مجلس الأمن المؤلف من ١٥ عضواً، فلن تتم الموافقة على القرار أو الإصدار. (UN,2020)

بموجب الميثاق، تلتزم جميع الدول الأعضـاء بالامتثال لقرارات المجلس. يتولى مجلس الأمن زمام المبادرة في تحديد وجود تهديد للسـلم أو عمل عدواني. ويدعو أطراف النزاع إلى تسـويته بالوسـائل السـلمية ويوصي بطرق التسوية أو شروط التسوية. في بعض الحالات، يمكن لمجلس الأمن أن يلجأ إلى فرض عقوبات أو حتى التصريح باستخدام القوة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما. لمجلس الأمن رئاسة، تتناوب وتتغير كل شهر.

يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ إجراءات لصـون أو اسـتعادة السـلم والأمن الدوليين بموجب الفصـل السـابع من ميثاق الأمم المتحدة. تشـمل تدابير العقوبات، بموجب المادة ٤١، مجموعة واسـعة من خيارات الإنفاذ التي لا تنطوي على استخدام القوة المسلحة. (UN,2020)

في قوائم جزاءات مجلس الأمن، هناك أكثر من ١٠٠٠ فرد وكيان مدرجين في القائمة الموحدة. ومع ذلك، هناك تباين كبير بن اللجان. على سبيل المثال، اعتبارًا من ١٠ شباط / فبراير ٢٠٢٠، كان هناك أكثر من ٣٠٠ فرد وكيان مدرجين في نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة (داعش) وتنظيم القاعدة، ولكن هناك ١٣ فقط في نظام العقوبات في جمهورية أفريقيا الوسطى.

.(UNSC,2020)

## أنظمة عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

ينشئ مجلس الأمن لجان جزاءات، مؤلفة من جميع أعضاء المجلس، مكلفة بتنفيذ أنظمة الجزاءات. غالباً ما يترأس هذه اللجان أعضاء غير دائمين في المجلس. يقوم المجلس أيضاً في كثير من الأحيان بإنشاء مجموعات خبراء (تسمى كثيراً لجان الخبراء) التي تدعم عمل اللجان. يوجد معظم أعضاء هذه المجموعات في مواقعهم الأصلية، بينما يوجد اثنان في نيويورك وواحد في نيروبي. بالإضافة إلى توفير دعم السكرتارية للجان، فإن قسم شؤون مجلس الأمن (SCAD) مسؤول عن تعيين وإدارة ودعم مجموعات الخبراء هذه.

## أنواع عقوبات مجلس الأمن الدولي

ترتبط عقوبات مجلس الأمن الدولي عادة بـ "حظر الأسلحة" و "حظر السفر" و "تجميد الأصول".

**حظر توريد الأسلحة**

يتعين على جميع الدول الأعضاء تنفيذ حظر توريد الأسلحة على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى البلد، بما في ذلك حظر تمويل جميع عمليات حيازة وتسليم الأسلحة والمعدات العسكرية، والإمداد المباشر أو غير المباشر بالمشورة الفنية والمالية والعسكرية. المساعدة والتدريب المتعلق بالأنشطة العسكرية، حتى يقرر المجلس خلاف ذلك.

**حظر السفر**

يتعين على جميع الدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة لمنع دخول أو عبور أراضيها للأفراد الذين حددهم مجلس الأمن الدولي.

**تجميد الأصول**

يتعين على جميع الدول الأعضاء تجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة على أراضيها دون تأخير، والتي يمتلكها أو يتحكم فيها، بشكل مباشر أو غير مباشر، أفراد وكيانات يحددهم مجلس الأمن الدولي.

يُطلب من جميع الدول الأعضاء التأكد من أن رعاياها أو أي أفراد أو كيانات داخل أراضيها يُمنعون أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية، لصالح الأفراد أو الكيانات المحددة من قبل مجلس الأمن الدولي.

**بالإضافة إلى أنواع أخرى من التدابير** مثل حظر الفحم، ومكونات العبوات الناسفة المواد المتفجرة) والقيود التجارية، والتدابير المتعلقة بمحاولات تصدير النفط بشكل غير مشروع وما إلى ذلك.

## عقوبات الاتحاد الأوروبي

تعتبر الإجراءات التقييدية (العقوبات) أداة أساسية في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي(CFSP) ، والتي يمكن للاتحاد الأوروبي من خلالها التدخل عند الضرورة لمنع الصراع أو الاستجابة للأزمات الناشئة أو الحالية. على الرغم من تسميتها العامية "عقوبات"، فإن التدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي ليست عقابية. وهي تهدف إلى إحداث تغيير في السياسة أو النشاط من خلال استهداف دول خارج الاتحاد الأوروبي، وكذلك الكيانات والأفراد المسؤولين عن السلوك الخبيث المعرض للخطر.

لدى الاتحاد الأوروبي أكثر من أربعين نظام عقوبات مختلف ساري المفعول. بعضها مكلف من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في حين يتم اعتماد البعض الآخر بشكل مستقل من قبل الاتحاد الأوروبي.

يتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي القرارات بشأن اعتماد أنظمة العقوبات أو تجديدها أو رفعها، بناءً على مقترحات من الممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. تقوم المفوضية الأوروبية، جنبا إلى جنب مع الممثل الأعلى، بإدخال هذه القرارات حيز التنفيذ في قانون الاتحاد الأوروبي من خلال مقترحات مشتركة للوائح المجلس، والتي يتبناها أيضًا المجلس. بالإضافة إلى ذلك، تلعب المفوضية دورًا أساسيًا في الإشراف على تنفيذ الدول الأعضاء للجزاءات من خلال دورها كوصي على المعاهدات.

قد تستهدف عقوبات الاتحاد الأوروبي حكومات الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك الشركات أو المجموعات أو المنظمات أو الأفراد من خلال الإجراءات التالية:

- حظر الأسلحة.
- قيود الدخول (حظر السفر).
- تجميد الأصول.

- تدابير اقتصادية أخرى مثل القيود على الواردات والصادرات.

إن عقوبات الاتحاد الأوروبي موجهة بعناية ومصممة بحيث تتناسب مع الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها. على هذا النحو، فهي تستهدف المسؤولين عن السياسات أو الإجراءات التي يريد الاتحاد الأوروبي التأثير عليها، مع تقليل أي عواقب غير مقصودة قدر الإمكان (eropa.eu,2020)

**أين تطبق عقوبات الاتحاد الأوروبي؟**

في حين أن عقوبات الاتحاد الأوروبي لها تأثير بطبيعتها في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، نظرا لأنها أداة للسياسة الخارجية، فإن الإجراءات لا تنطبق إلا في نطاق الولاية القضائية للاتحاد الأوروبي. بعبارة أخرى، الالتزامات التي تفرضها ملزمة لمواطني الاتحاد الأوروبي أو الأشخاص الموجودين في الاتحاد الأوروبي أو الذين يقومون بأعمال تجارية هناك.

.(eropa.eu,2020)

يسمح هذا القسم للحكومة الأمريكية بحجز مبالغ من حسابات البنك المراسل في الولايات المتحدة حسابات البنوك أجنبية لدى البنوك الأمريكية في الولايات المتحدة (Vostro Accounts).

يُسمح للوكالات الفيدرالية للبنوك بمطالبة المؤسسة المالية بمصادرة سجلات أو معلومات وبسبب قانون الباتريوت الأمريكي فإن جميع البنوك حول العالم تأخذ كل الحيطة والحذر عند تنفيذ معاملاتها بالدولار الأمريكي، ليس فقط من أجل الالتزام بقوانين الحظر، بل من أجل عدم حجز الأموال المحولة لدى مكتب OFAC ، والتي قد تؤدي إلى فرض غرامات عالية على المؤسسات المخالفة.

**مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)**

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) التابع لوزارة الخزانة الأمريكية يدير ويفرض عقوبات اقتصادية وتجارية على أساس السياسة الخارجية للولايات المتحدة وأهداف الأمن القومي ضد الدول والأنظمة الأجنبية المستهدفة والإرهابيين

ومهربي المخدرات الدوليين وغيرهم. تشارك في الأنشطة المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديدات الأخرى للأمن القومي أو السياسة الخارجية أو الاقتصاد للولايات المتحدة. (OFAC,٢٠٢٠)

ينشر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قوائم بأسماء الأفراد والشركات التي تملكها أو تتحكم فيها أو تعمل لصالح أو نيابة عن البلدان المستهدفة. كما يسرد الأفراد والجماعات والكيانات، مثل الإرهابيين ومهربي المخدرات المصنفين في إطار برامج غير خاصة بكل بلد.

بالإضافة إلى عقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، يمكن للرئيس الأمريكي الاعتماد على قانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية. (IEEPA) (تنطق: eye-e-puh) عقوبات مالية واقتصادية ضد البلدان.

## قوائم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)

### ١. قائمة المواطنين المعينين بشكل خاص والأشخاص المحظورين (SDN)

يسرد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأفراد والجماعات والكيانات، مثل الإرهابيين ومهربي المخدرات المصنفين في إطار برامج ليست خاصة ببلد معين بشكل جماعي، يُطلق على هؤلاء الأفراد والشركات اسم "المواطنين المعينين خصيصًا" أو "الشخصيات المحددة في الخدمة". يتم حظر اصولهم، ويحظر على الأشخاص الأمريكيين عموما التعامل معهم.

### ٢. قائمة الجزاءات الموحدة

من أجل تسهيل الامتثال للوائح عقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، يعرض المكتب الآن جميع قوائم عقوباته التي لا تتعلق بالتمييز على أساس محدد في مجموعة موحدة من ملفات البيانات "قائمة الجزاءات الموحدة. تتوافق هذه الملفات الموحدة مع جميع معايير البيانات الحالية لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

## من يجب أن يمتثل للوائح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية

يجب على جميع الأشخاص في الولايات المتحدة الامتثال للوائح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، بما في ذلك جميع الولايات المتحدة. المواطنون والأجانب المقيمون الدائمون، بغض النظر عن مكان تواجدهم، جميع الأشخاص والكيانات داخل الولايات المتحدة، وجميع الكيانات التي تأسست في الولايات المتحدة، وفروعها الأجنبية. في حالات برامج معينة، مثل تلك المتعلقة بكوبا وكوريا الشمالية، يجب أيضًا الامتثال لجميع الشركات التابعة الأجنبية التي تملكها أو تسيطر عليها الشركات الأمريكية. تتطلب بعض البرامج أيضًا امتثال الأشخاص الأجانب الذين يمتلكون سلعا أمريكية المنشأ.

أي كيان مملوك بشكل إجمالي، بشكل مباشر أو غير مباشر، ٥٠ في المئة أو أكثر من قبل شخص محظور أو أكثر يعتبر هو نفسه شخصاً محظوراً. (US.Treasury,2020)

## تراخيص مكتب OFAC

يوفر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية نوعين من الرخص وذلك للتصريح بمعاملة محظورة:

**"قانون العقوبات المستقلة" الأسترالي**

بالإضـــافة إلى العقوبات التي فرضـــها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب ميثاق قانون الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥، تفرض أستراليا أيضاً عقوبات مستقلة على بعض البلدان والأفراد لدعم أهداف سياستها الخارجية.

كما هو الحال مع عقوبات مجلس الأمن الدولي، يمكن أن تشمل العقوبات المستقلة حظر الأسلحة، والعقوبات المالية والسفر، وقيود الطيران المدني، وحظر استيراد وتصدير بعض السلع.

**المنتجات والخدمات الأخرى**

بصرف النظر عن العمليات الأساسية لفتح حسابات جديدة وإرسال أو تلقي رسائل مصدق عليها (SWIFT)، يجب إجراء تقييم كامل لمخاطر العقوبات لتحديد مدى تعرض مؤسـستك لمخاطر العقوبات.

يجب تطبيق عمليات فرز الأسماء المماثلة عبر جميع المنتجات والخدمات حيثما أمكن ذلك. ولكن ماذا لو لم يتم تطبيق عملية فرز الأسماء، ولكن المخاطر منخفضة؟

يوضح ما يلي تقييم مخاطر فحص العقوبات للمنتجات والخدمات:

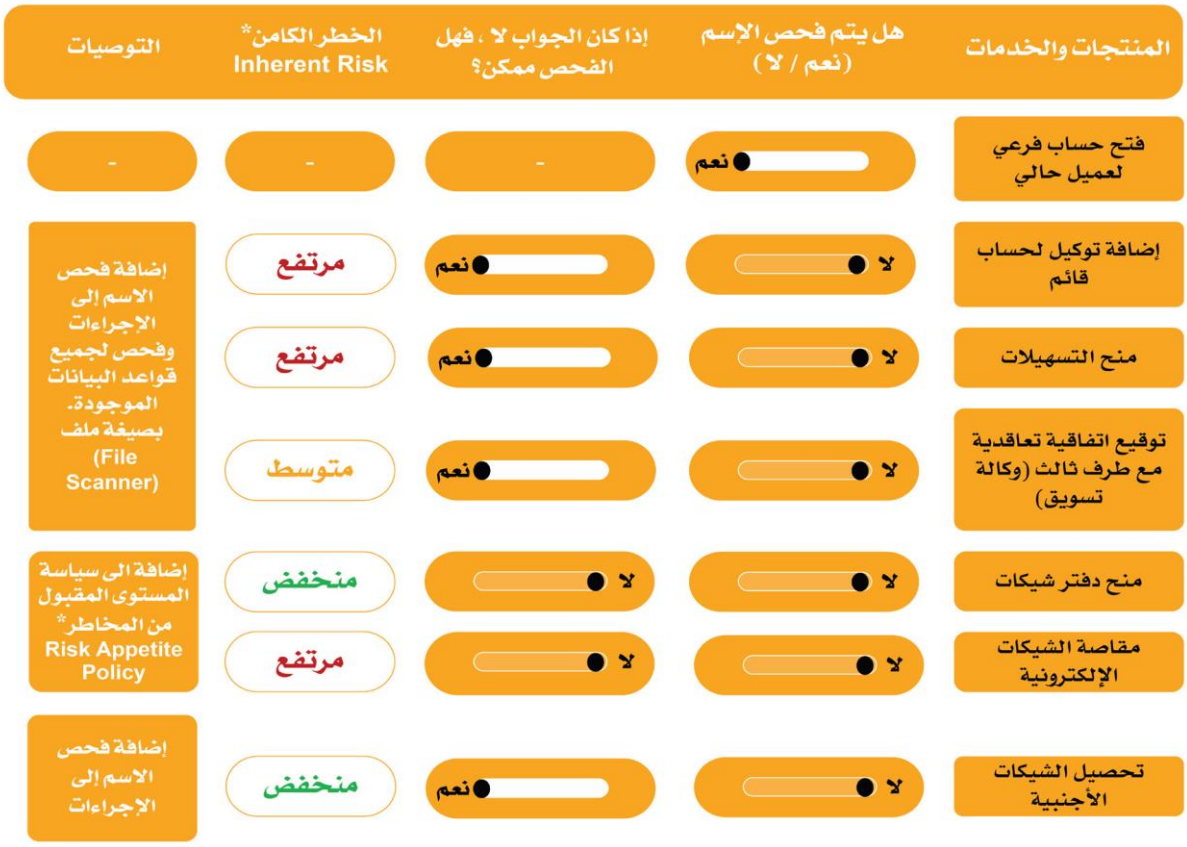


* المخاطر الكامنة (Inherent Risk): هي مستوى التعرض للمخاطر في حالة عدم تطبيق أي بيئة رقابية.

* المســـتوى المقبول من المخاطر (Rise Appetite): هو مســـتوى المخاطرة المقبول من قبل المؤسسة خاصة إذا كانت المخاطر منخفضة وأن عملية تطبيق الضوابط غير مجدية.

علاوة على ذلـك، وكـإجراء احترازي، يجوز للبنوك إجراء فحص دوري الأسمـاء. جميع. عملائهـا الحـاليين. يجـب أن تكون فترة الفحص وفقًـا لتعليمـات المنظم المحلي وإذا لم تكن هنـاك مثـل هـذه اللوائح. يجب أن يكون وفقًا للتقييم الذاتي لمخاطر العقوبات للبنك.

**نصائح للأخصائي**

تأكد من التحقق مما يلي:

- الحصـول على تقييم مخاطر خرق العقوبات في البنك وضـمان أن تقييم المخاطر يشـمل جميع المنتجـات والخـدمـات والعملاء، وأن تقييم المخـاطر وبيئـة المراقبـة (أي برنامج الفحص يتم إعدادها بشكل مناسب.
- يجب ذكر إجراءات فحص الاسم في دليل المنتج أو الخدمة.
- يجب أن توفر المراقبة المزدوجة وفصل المهام الخاصة بعملية فحص الأسماء.

هناك طريقة أخرى لضـــمان عدم إدراج أي من العملاء الحاليين في قائمة محظورة، وهي تقرير الدلتا (DELTA)، تعرض تقارير الدلتا فقط الأسماء المدرجة حديثا في قوائم العقوبات. لذلك، يمكنك التحقق مما إذا كان أي من الأسماء المدرجة حديثًا يحتفظ بحساب مع مؤسستك، بدلاً مـــن إعادة فحص جميع أسماء العملاء الموجودة في قاعدة البيانات (والتي قد تكون بالملايين)

**التعامل مع دول مرتفعة المخاطر**

أثناء فحص اسـم فرد أو اسـم شـركة ضـمن إطار العمليات التي تمت مناقشـتها سـابقاً، من المهم ملاحظة الجوانب المختلفة التي يجب أخذها في الاعتبار عند التعامل مع بلد ذي درجة خطورة أكبر قد لا تخضـع بعض البلدان لعقوبات شـاملة ليسـت دولة خاضـعة للعقوبات، في حين أنها دولة ذات مخاطر عالية من حيث غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب أو لديها حدود مع دولة خاضعة للعقوبات.

يجب على مديري الامتثال وأخصـائي العقوبات إجراء العناية الواجبة المعززة والنظر في جوانب مختلفة، بما في ذلك الغرض من العملية المالية، وطبيعة العلاقة بين مقدم الطلب والمسـتفيد، وخط عمل مقدم الطلب والمستفيد، وأصل البضـائع وتوجه الشـحنة والمستفيد النهائي واطلب أيضًا المستندات المعززة، مثل الفواتير وسندات الشحن.

على ســـبيل المثـايـل، عنـد مراقبـة معـاملـة تتعلق بالنقـل إلى أو من بلـد أفريقي عليـه حظر المـاس (Diamond Embargoed)، يجب التحقق من البضائع الداخلة في المعاملة.

**نصائح للأخصائي**

أفضـــل طريقة لمراقبة هذه الأنواع من المعاملات، هي من خلال إدراج البلدان عالية المخاطر في قائمة داخلية ضمن نظام فحص الاسم، والذي يتم دمجه بعد ذلك مع نظام SWIFT مثل SWIFT Alliance Access هذا لمنع المعاملات مع البلدان عالية المخاطر أو البلدان لهـــا حـــدود مع بلدان خاضعة للعقوبات.

**الأنظمة**

في الأقسام الآتية، سنسلط الضوء على الجوانب المختلفة التي يجب على البنوك دمجها في إعداد النظام الداخلي الخاص بها.

تقنيات التدقيق بمســـاعدة الكمبيوتر Computer Assisted Audit Techniques (CAATs)

الـــ CAATs (أو تقنيات تدقيق بمساعدة الحاسوب) هي الأدوات الأساسية التي يستعملها المدققون والتي تســـهل البحث عن المخالفات من البيانات المعطاة بمســـاعدة هذه الأداة، ســـيكون بمقدور المدققين تقديم المزيد من النتائج التحليلية. قد تكون هذه الأدوات عبارة عن استعمال بسيط لـــ excel حيث يمكن أن يساعد المراجع ذا الخبرة المهنية على استعمال excel لتقسيم البيانات بفعالية، وبالتالي الحصول على البصيرة الصحيحة. بدلا من ذلك، يمكن استعمال برنامج CAAT المتخصـــص مثل TopCAATS :و SoftCAAT و eCAAT وبعضـــها عبارة عن إضـــافات إلى .Excel هذه الأدوات تحســـن بشـــكل كبير من كفاءة مراجعي الحســـابات. .(IACAE, 2020)

باســتعمال تقنيات التدقيق بمســاعدة الحاســوب فإنه يمكن للأخصــائيين والمدققين الاســتفادة من الأدوات الإحصائية وتحليل البيانات لمقارنة سيناريوهات معينة. على سبيل المثال، يمكن للأخصائي أو المدقق أخذ قائمة معلومات فتح الحساب ومقارنتها مقابل سجلات مستعمل نظام العقوبات من أجل التحقق من الحالات عندما لا تتضمن عملية فتح الحساب خطوة فحص الاسم.

استمراراً لمثال تدقيق عملية فتح الحساب، لدى الأخصائي المدقق خيار استعمال الـ CAATS. بينما تتطلب منهجية التدقيق التقليدية أن يختار المدقق عينة تمثيلية، لنقل ٥٠ حالة فتح حساب. يسمح استعمال CAATS للمدقق بأخذ سجل المستعمل بأكمله وسجل البيانات الممسوحة ضوئياً لفترة التدقيق والتحقق من سيناريو محدد في هذه الحالة التحقق من اسم العميل في نظام (العقوبات). إن الاستعراض الواسع للبيانات من خلال CAATS سيؤدي إلى تقييم أفضل لعناصر المخاطر في عملية المراجعة. ومع ذلك، فإن استعمال CAATS ليس ممكناً دائماً بسبب قيود البيانات الإلكترونية، ولكنه مفيد جداً في السيناريوهات حيث تتوفر البيانات بشكل إلكتروني وله بنية جيدة. في السيناريوهات المختلفة، تعتبر اختبارات CAATS خطوة تكميلية ممتازة لمنهجية التدقيق التقليدية.

وفقاً لدليل (مدقق نظام المعلومات المعتمد (CISA) يجب على مدقق نظام المعلومات الحصول على أدلة كافية وذات صلة ومفيدة لتحقيق هدف المراجعة بفعالية. يجب دعم نتائج التدقيق واستنتاجاته عن طريق التحليل والتفسير المناسبين للأدلة. تشكل بيئة معالجة المعلومات اليوم تحدياً كافياً للمدقق لجمع أدلة كافية وذات صلة ومفيدة لأن الأدلة موجودة على وسائط مغناطيسية.

تقنية التدقيق بمساعد الحاسوب هي أدوات مهمة للمدقق في جمع المعلومات من هذه البيئات. عندما يكون للأنظمة بيئات مختلفة للأجهزة والبرامج (hardware and software)، أو تنسيقات

لهيكل السجلات أو وظائف المعالجة، يكاد يكون من المستحيل على المدققين جمع الأدلة دون أداة برمجية لجمع وتحليل السجلات.

كما يتيح نظام CAATS لمراجعي الحسابات جمع المعلومات بشكل مستقل وتوفير وسائل للوصول إلى البيانات وتحليلها من أجل تحقيق هدف محدد مسبقاً للمراجعة والإبلاغ عن نتائج التدقيق، مع التأكيد على موثوقية السجل المنتج والمحافظ عليه في النظام ... "(CISA).

**القوائم الداخلية للنظام**

كما ذُكر في الأقسام السابقة، هناك قوائم رسمية مقدمة من الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة، في حين أن السلطات المحلية، مثل البنك المركزي يمكن أن يكون لها قائمة منفصلة. لكن ماذا عن الخبرة المتراكمة للبنك أو سياسته الداخلية؟ على هذا النحو، عادة ما تكون هناك قائمة داخلية أو قوائم يحتفظ فيها البنك بسجلات للعملاء ذوي السلوك المشبوه. من المهم أن يتحقق المراجع من استعمال السجلات، سواء بشكل تلقائي في الأنظمة أو يدويا من خلال العمليات. تُستعمل هذه القوائم الداخلية عادة في:

- مراقبة معاملات العملاء الذين يخضعون لتحقيقات مكافحة غسل الأموال.
- مسك المعاملة التي تتطلب موافقة خاصة قبل تمريرها (على سبيل المثال الحصول على موافقة الحكومة لبعض الحالات خاصةً التبرعات الأجنبية للجمعيات الخيرية المحلية).
- أنها أداة رائعة لبناء الخبرة التراكمية للمؤسسة. أي أسماء مثل استفسارات وحدة الاستخبارات المالية (وحدة التحقيقات المالية)، حيث يقوم البنك بتسجيل أسماء العملاء المحتملين الذين يعتبرون خطراً على التعامل مع البنك.
- مراقبة المعاملات التجارية مع البلدان عالية المخاطر (والبلدان التي لها حدود مع البلدان الخاضعة للعقوبات)، للتحقق من شحنات البضائع من منظور العقوبات.

## نظرة عامة على أنظمة العقوبات

من المهم ملاحظة أنه على الرغم من وجود عدد من بائعي البرامج لنظام العقوبات، إلا أن هناك ميزات محددة يجب أن تكون موجودة في البرنامج من أجل توفير تغطية كافية لمتطلبات الفحص. النقاط الرئيسة وهي كما يأتي:

- ينبغي أن يحتوي النظام على جميع القوائم الرسمية سواء كانت دولية أو محلية بما في ذلك: الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية.
- يجب على النظام تمكين المستعمل الإداري لإضافة قوائم داخلية لأغراض المراقبة. يجب أن تكون ميزة "فحص الأسماء يدوياً – أي فحص اسم واحد عند الحاجة" متاحة، ومتاحة بشكل خاص لمرحلة فتح الحساب ولعمليات منح التسهيلات.
- كما ذُكر من قبل، يجب أن يكون لدى النظام ميزة للدمج مع أنظمة المراسلة الموثوقة (مثل SWIFT).
- يجب على النظام تمكين تحميلات الملفات المجمعة، وبالتالي تسهيل ميزة File Scanner التي تمنح القدرة على مسح جميع حسابات العملاء الحالية.
- كما هو موضح في قسم العمليات، يجب أن يقوم النظام بإعطاء صلاحية (تحديد أو تعديل نسبة المطابقة Matching Rank) أو أن يتم تحديد المطابقة من خلال مطابقة الصوت phonetic.

## خوارزميات فحص الأسماء وتقليل عدد النتائج الزائفة

يعد تعين الخوارزمية الصحيحة في نظام فحص الأسماء هو المعيار لإنشاء تنبيهات أفضل. أصدرت مجموعة ولفسبيرغ في وقتها بعنوان (إرشادات ولفسبيرغ[٦] حول فحص العقوبات) في مبادئ عام ٢٠١٩ لتوليد التنبيهات الإنتاجية:

---

(٦) مجموعة Wolfsberg هو مجموعة يضم ثلاثة عشر بنكاً عالمياً يهدف إلى تطوير أطر عمل وإرشادات لإدارة مخاطر الجرائم المالية، لاسيما فيما يتعلق بسياسات اعرف عميلك ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (Wolfsberg,2020).

"ينبغي تحديد وتنفيذ قرارات الفحص القائمة على المخاطر، من أجل تحســـين جودة التنبيه وتقليل عدد التنبيهات منخفضــة الجودة أو غير ذات الصــلة، قبل نشــر نظام فحص جديد وبعد ذلك على أساس مستمر. قد تتضمن القرارات القائمة على المخاطر ما يلي:

يجب أن يحتوي إطار الحوكمة على أساس منطقي موثق القرارات القائمة على المخاطر، مثل تلك التي تم إجراؤها لدعم إنشـاء قواعد الفحص وإعداد سـقوف التشـابه، كجهود قبول المخاطر أو معالجتها، فيما يتعلق بأوجه القصور أو التغييرات المادية (Wolfsberg,2020).

## نصائح أخرى لتقليل التشابهات الزائفة في نظام فحص الأسماء

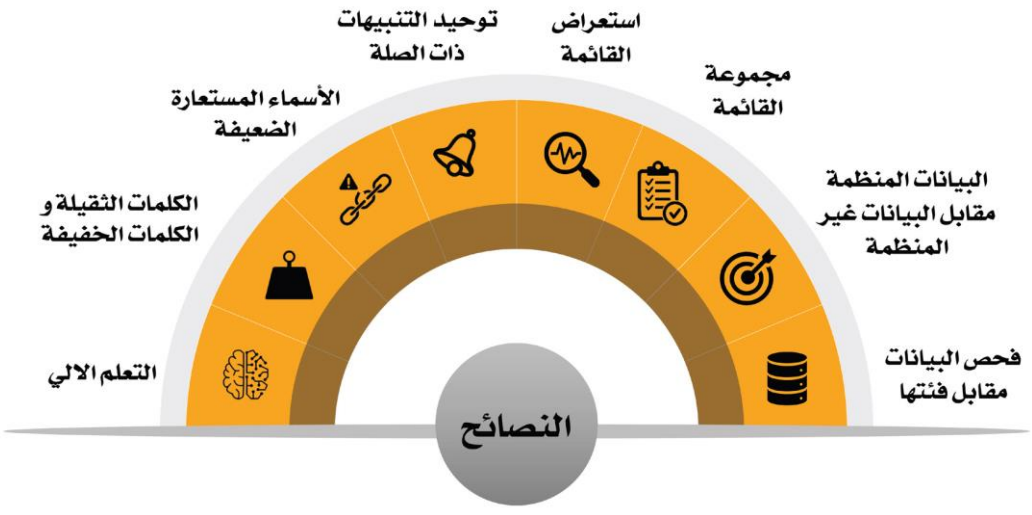

**فحص البيانات مقابل فئتها**

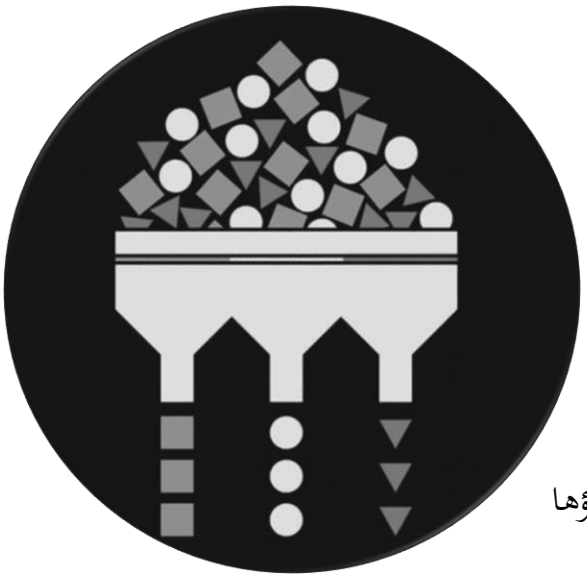

سيؤدي فحص البيانات وفقًا لجميع أنواع فئات الأسماء المدرجة إلى توليد الكثير من النتائج الزائفة؛ على سبيل المثال، إن وجود تنبيه متعلق بسفينة أو كيان أثناء قيامك بمسح اسم فرد لن يكون ذا صلة. يمكنك إبلاغ البرنامج عن فئة البيانات التي تقوم بفحصها، وبالتالي ستكون عملية الفحص والتنبيهات التي تم إنشاؤها أكثر دقة.

يمكن القيام بذلك على فحص حركات السويفتSWIFT أيضًا. سيساعدك تعيين حقول السويفت في نظامك مقابل فئة القوائم ذات الصلة في تقليل عدد النتائج الزائفة.

على سبيل المثال، سيساعدك فصل حقل اسم مقدم الطلب أو المستفيد عن حقل العنوان في تقليل النتائج الزائفة عن طريق ربط بيانات العنوان مقابل فئة القائمة (البلد) فقط. وتجاهل أي تشابه يتعلق بأفراد أو سفن أو كيانات والعكس صحيح تأتي معظم النتائج الزائفة في عملية فحص المعاملات من التنبيهات التي تم إنشاؤها لأسماء الشوارع والمدن التي تتطابق مع أسماء أفراد أو كيانات مدرجة على القوائم

**البيانات المنظمة مقابل غير المنظمة**

إذا كان نظام فحص الأسماء الخاص بك يقوم بمسح اسم العميل تلقائيًا في مرحلة فتح الحساب Onboarding خاصة بالنسبة لتلك المؤسسات التي تستخدم تقنية التعرف الضوئي على الأحرف، (OCR) حيث تكون أخطاء الكتابة والأخطاء الإملائية نادرة جدًا؛ يمكن أن تكون نسبة التشابه المستخدمة أعلى من المعتاد، وستكون نتائج بحث المنطق المشوش Fuzzy logics أكثر دقة أيضًا.

تطلب بعض البرامج من المستخدم تحديد ما إذا كانت البيانات التي تم فحصها منظمة أم لا. لذلك سيختار النظام خوارزميات مناسبة في الفحص.

يمكن اعتبار اسم مقدم الطلب في معاملات التحويل البرقي الخارجي في SWIFT بيانات منظمة في حالة سحب نظام التحويلات لها تلقائيا (بدون تدخل بشري) من النظام المصرفي الأساسي.

يجب الانتباه هنا إلى أن اسم مقدم الطلب في التحويل الإلكتروني SWIFT الوارد قد لا تعتبر بيانات منظمة نظرًا لأنه تم إدخاله من خلال مؤسسة أخرى وقد لا يتطابق تمامًا مع الاسم الموجود في سجلات المؤسسة المتلقية .

**مجموعة القائمة**

تتطلب معالجة تنبيه فحص الاسم لمعاملة مباشرة استجابة سريعة جدًا. خاصة في أنظمة تحويل الأموال المحلية التي لها وقت محدد للإغلاق.

يعد إنشاء أكثر من قائمة واحدة ضمن نظام فحص الاسم الخاص بك عاملا مهما في الحد من النتائج الزائفة وحذف التنبيهات غير الضرورية. حتى يتمكن المستخدم من التركيز على أهمها.

وبالتالي معالجة التنبيهات ستكون أسرع بكثير.

قد يكون فحص المعاملات السريعة SWIFT مقابل قوائم الاخبار السلبية على الانترنت وقوائم المتنفذين سياسيا PEP غير ضروري بينما قد تكون هذه القائمة مفيدة في فرز الأسماء.

## مراجعة القوائم

بصفتك متخصصًا في العقوبات، يجب عليك مراجعة جميع القوائم التي تم تحميلها في النظام، وقد تكون بعض القوائم غير ضرورية وفقًا لاختصاصك القضائي ونوع عملك، قد يتم تكرار بعض القوائم في النظام. بالإضافة إلى العديد من الأخطاء الأخرى التي قد تؤدي إلى توليد تنبيهات كاذبة أو مكررة.

## توحيد التنبيهات ذات الصلة

العديد من أسماء الأفراد أو الكيانات المدرجة تظهر في أكثر من قائمة، وبالتالي سيتم إنشاء العديد من التنبيهات (واحد لكل قائمة لنفس البيانات التي تم فحصها، وبالتالي تعديل التقرير وبنية إنشاء التنبيهات لإظهار جميع القوائم في تنبيه واحد وتقرير انتهاك واحد، سيساعدان كثيرا في معالجة التنبيهات وتقليل أعدادها.

**الأسماء المستعارة الضعيفة**

إلى جانب الإدخالات في القائمة، غالبًا ما يتم توفير، ذكر ورقة مجموعة ولفسبورج في ورقتها معلومات تعريفية معينة للمساعدة في تمييز المطابقة الحقيقية عن المطابقة الزائفة. لا يلزم فحص هذه المعلومات. يتم توفيرها للمساعدة في تقييم تنبيه. وهذا يشمل سمات مثل تاريخ الميلاد والجنسية (حيثما كان ذلك مسموحاً به قانوناً) ومكان الميلاد.

قد يتم إنشاء الكثير من النتائج الكاذبة بخصوص الاسماء المستعارة (المعروف أيضًا باسم)؛ مثل هذه التقنيات ليست صحيحة، خاصة إذا تم التعامل معها بشكل غير دقيق.

على سبيل المثال، يمكنك أن تطلب من النظام تجاهل أي تطابق محتمل يتعلق بإرهابي محدد، خاصة إذا كان جزءًا واحدًا أو جزأين حيث يكون أحدهما بادئة شائعة جدًا مثل كلمة (أبو) في اللغة العربية مما يعني (والد كذا وكذا)

ان الاسماء المستعارة للإرهابين هي ألقاب فقط، ولا يمكن لأحد فتح حساب أو تنفيذ معاملة باستخدام لقب، إلى جانب أن المؤسسات المالية تنفذ التحقق من الهوية وتعتمد على بطاقات الهوية الصادرة من الحكومة. ناهيك عن أن الإرهابين لن يأتوا إلى مكتبك ويطلبوا خدمة باستخدام هذه الأسماء المستعارة للإرهاب (مثل اسم زعيم داعش أبو بكر البغدادي هو إبراهيم عوض إبراهيم علي البدري السامرائي) حتى ليس قريبًا من اسمه المستعار.

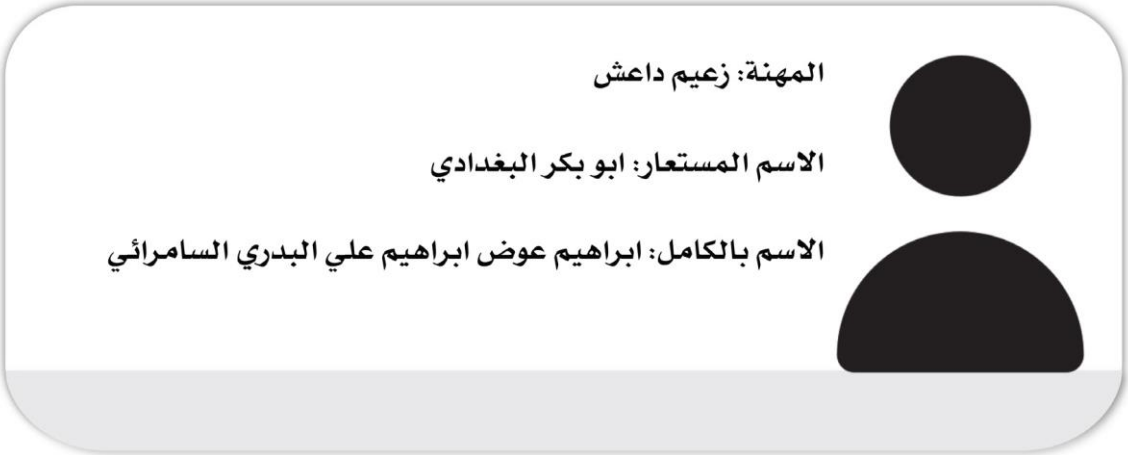

**الكلمات الثقيلة والخفيفة**

يمكن برمجة الأنظمة لتجاهل البادئات غير الضرورية وجزيئات الاسم والحرف الأولى.

البادئات: مثل (السيد والسيدة) للفرد و (LLC) شركة ذات مسؤولية محدودة للكيانات، وما شابه بكل اللغات المختلفة.

جزيئات الاســـم: مثل (The) باللغة الإنجليزية، "EL" أو "AL" باللغة العربية، "DE" باللغة الإسبانية.

الأحرف الأولى: مثل (John Fitzgerald Kennedy- J.F. Kennedy)

يمكن أيضـاً برمجة الأنظمة لإعطاء وزن أقل للأسماء الأولى الشـائعة (على سـبيل المثال، شـارلوت في أستراليا). يمكن العثور بسهولة على الأسماء الأولى الأكثر شيوعاً لكل ولاية قضائية على الإنترنت.

يقوم بعض المزودين بتوفير هذه الخدمة وتحديث هذه الأسماء على أساس منتظم.

**ملاحظة:** لا يمكن اعتبار اسم العائلة كلمة خفيفة حتى لو كانت معروفة جيداً

**التعلم الآلي**

تسـاعد التكنولوجيا والتعلم الآلي[٧] في تقليل عدد النتائج الزائفة من خلال التصـنيف التلقائي لجميع التطابقات المحتملة التي ثبت بأنها نتائج زائفة صنفت كذلك على النظام من قبل المستخدمين (صانع ومدقق) في القائمة البيضاء أو ما يسمى (قائمة رجل جيد).

قد ينطبق ذلك أيضاً على رسالة SWIFT كاملة، خاصة في رسائل تحويل الراتب MT-103

(٧) استخدام وتطوير أنظمة الكمبيوتر القادرة على التعلم والتكيف دون اتباع تعليمات صريحة، وذلك باستخدام الخوارزميات والنماذج الإحصائية لتحليل واستخلاص الاستنتاجات من الأنماط في البيانات.

قد يساعد التعلم الآلي أيضاً في اكتشاف التطابقات المحتملة المماثلة التي تم تصنيفها من قب المستخدمين بالإضافة إلى التحسينات الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج أكثر دقة.

**التقارير**

تقوم أنظمة العقوبات بإنشاء تقرير انتهاك يتضمن عموماً مجموعة من الحقول. ستغطي الأقسام الآتية:

## هيكل تقرير الانتهاك Violation report – structure

تتضمن النتائج الصادرة عن أنظمة العقوبات عدداً من التنبيهات التي يطلق عليها تقرير المخالفات أو الانتهاكات. يتضمن هذا التقرير الحقول الآتية:

**وظيفة الامتثال داخل المؤسسات المالية (الجانب العملي)**

**الامتثال لتعليمات الجهات الرقابية المباشرة**

ينحصر نطاق دائرة الامتثال:

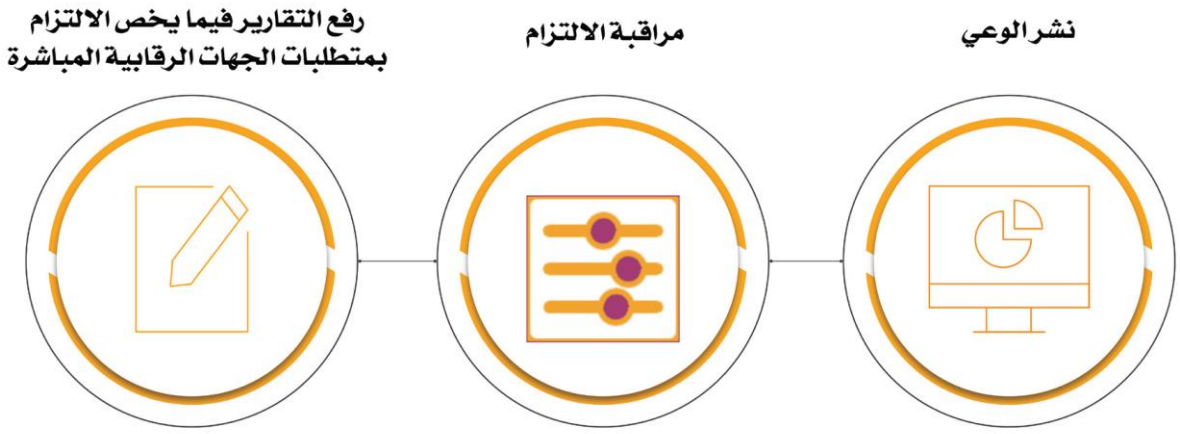


ولكن ما المقصود بكلمة "المباشرة"؟

يقصد بالمباشرة أي الجهة التنظيمية الرسمية التي عينتها الحكومة للرقابة على القطاع، فمثلاً الجهات الرقابية المباشرة على البنوك تكون في العادة البنوك الاحتياطية الفيدرالية، وهيئات الأوراق المالية والاستثمارات في قطاع الوساطة، وهيئات تنظيم قطاع التأمين لشركات التأمين. وبالتالي فأول مهمة لضابط الامتثال هي أن يحدد من هي الجهة الرسمية المباشرة المعنية بالإشراف والرقابة على أعمال المؤسسة.

فإن كنت مسؤول امتثال في بنك فستكون الجهة الرسمية للرقابة على أعمال مؤسستك هي البنك الاحتياطي الفيدرالي وأية جهات أخرى قد يحددها القانون للرقابة على أعمالك.

هنا إجابة صريحة للعاملين في قطاع الامتثال ان مهام دائرتهم تنحصر بما صدر عن جهات محددة كالبنك الاحتياطي الفيدرالي فقط.

**ولكن هل هذا يعني أن مسؤول الامتثال غير معني بالامتثال بالقوانين الأخرى؟**

**الامتثال لتعليمات الجهات الرقابية غير المباشرة والأنظمة والقوانين الأخرى**

يوجد العديد من القوانين التي تتأثر بها أعمال البنوك أو الشركات، وهي قوانين وليست تعليمات من الجهات المباشرة، والقوانين تصدر لجميع المواطنين والمقيمين في الدولة للالتزام بها، وقد توجد ضمن

القوانين مواد تخص أعمال البنك أو المؤسسة وبنود أخرى لا تتأثر بها، وفيما يأتي أهم الخطوات التي يتوجب اتخاذها بهذا الخصوص، وتوضيح دور دائرة الامتثال ودور الدائرة القانونية فيما يخص الأنظمة والقوانين:

إلا أن بعض الخبراء انتقدوا هذا الإجراء كونه يخص مخالفة قوانين ومخاطرها وذلك يقع ضمن المخاطر القانونية، وبالتالي تخص أعمال الدائرة القانونية في البنك، ولكن كون ممارسة الأعمال القانونية في العادة عبارة عن تمثيل البنك بمرافعات المحاكم أو تقديم الاستشارات القانونية عند وجود استفسارات لدى المؤسسة، فبالتالي لم تجرِ العادة أن تقوم الدوائر القانونية في المؤسسات بإجراء أي نوع من أنواع الفحص أو التدقيق على الموظفين في الدوائر الأخرى، أو كون الكثير من المؤسسات تتعاقد مع مستشارين قانونين خارجين، ولكون دائرة الامتثال تعتبر دائرة شقيقة، ومن ضمن أعمالها إجراء عمليات فحص الامتثال بالتعليمات التي تصدر عن الجهات الرسمية الرئيسية،

**يوصي الخبراء بالآتي:**

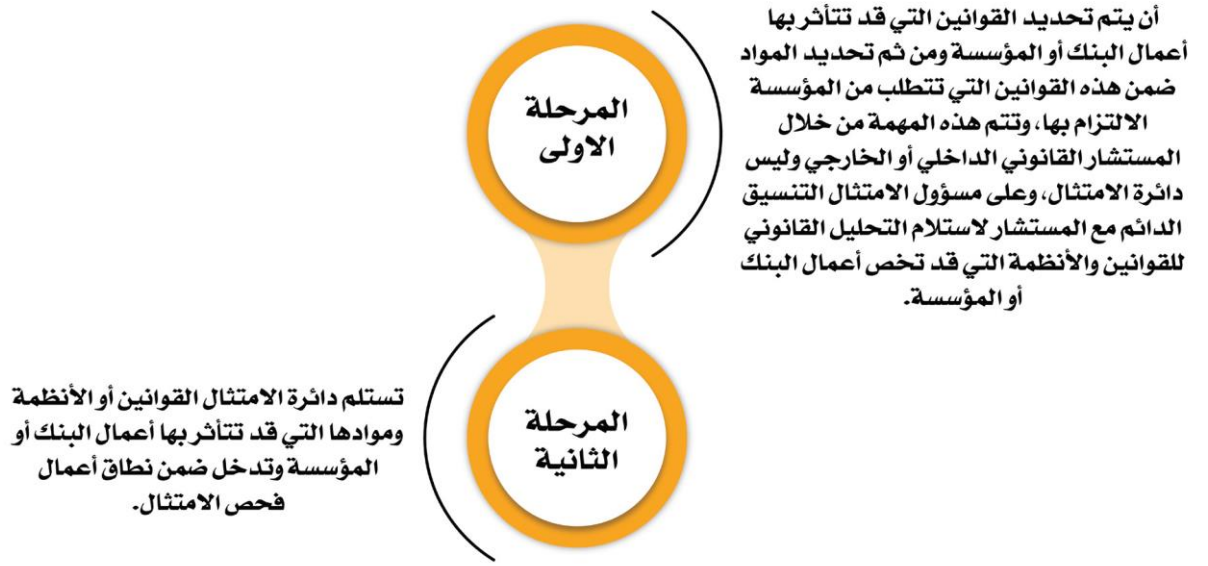


وبالتالي ينصح الخبراء أن يكون للمستشار القانوني دور مهم فيما يخص الامتثال للأنظمة والقوانين، وأن يستلم من مسؤول الامتثال أية معلومات قد تؤدي إلى مخاطر قانونية ليتكمن من توضيح هذه المخاطر ونقاش أساليب الامتثال للأنظمة والقوانين مع المعنين بالمؤسسة.

من أهم الأمثلة على القوانين التي تتأثر بها أعمال البنوك:

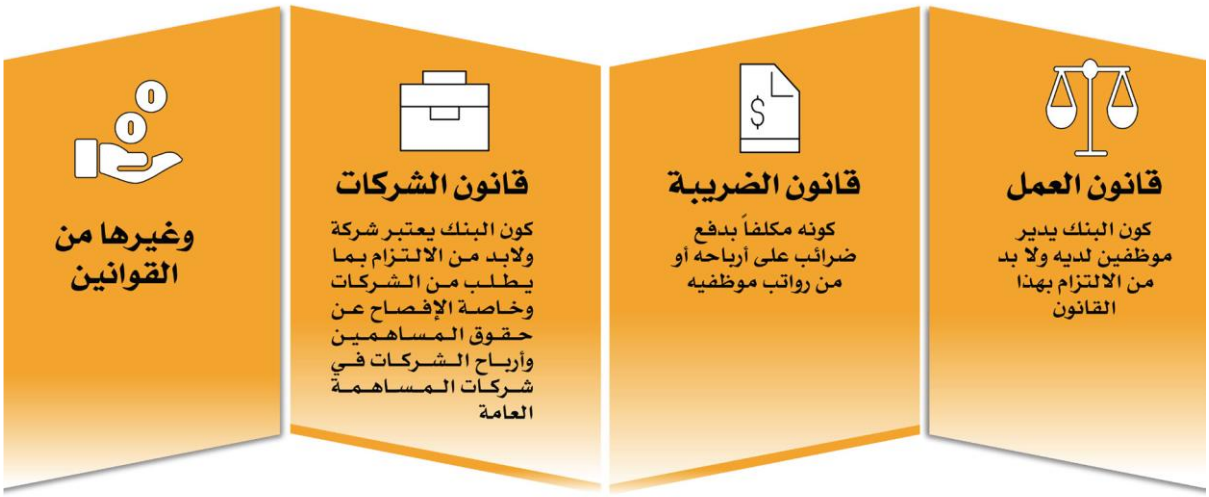

## الامتثال للسياسات الداخلية في المؤسسة

قد يسأل الكثيرون من مسؤولي الامتثال إن كان من ضمن نطاق عملهم التأكد من الالتزام بالسياسات الداخلية وإجراءات العمل الداخلية للبنك أو المؤسسة.

**يجيب الخبراء:** إن الالتزام للسياسات الداخلية خارج تماماً عن نطاق عمل دائرة الامتثال كونه بالعادة من مهام مسؤولي الدوائر المعنية بالسياسة أو الإجراء، ومن ثم الدوائر الرقابية الأخرى كدوائر الرقابة اليومية على العمليات ودوائر التدقيق الداخلي والرقابة على المخاطر التشغيلية.

كل ما يطُلب من مسؤولي الامتثال بخصوص السياسات والإجراءات الداخلية هو مراجعتها وتقديم التوصيات قبل اعتمادها، للتأكد من توافق السياسة أو الإجراءات مع متطلبات تنظيمية تم تحديدها، سواء صادرة من الجهات الرقابية المباشرة أو ضمن قوانين تخص أعمال البنك أو المؤسسة، وأيضا حين يتم عند فحص الالتزام بالتعليمات التأكد من أن التعليمات الصادر عن الجهات الرقابية المباشرة أو القوانين ذات العلاقة قد تم عكسها وتحديد مسؤولية الالتزام بها ضمن السياسات والإجراءات وكما سيتم شرحه لاحقاً.

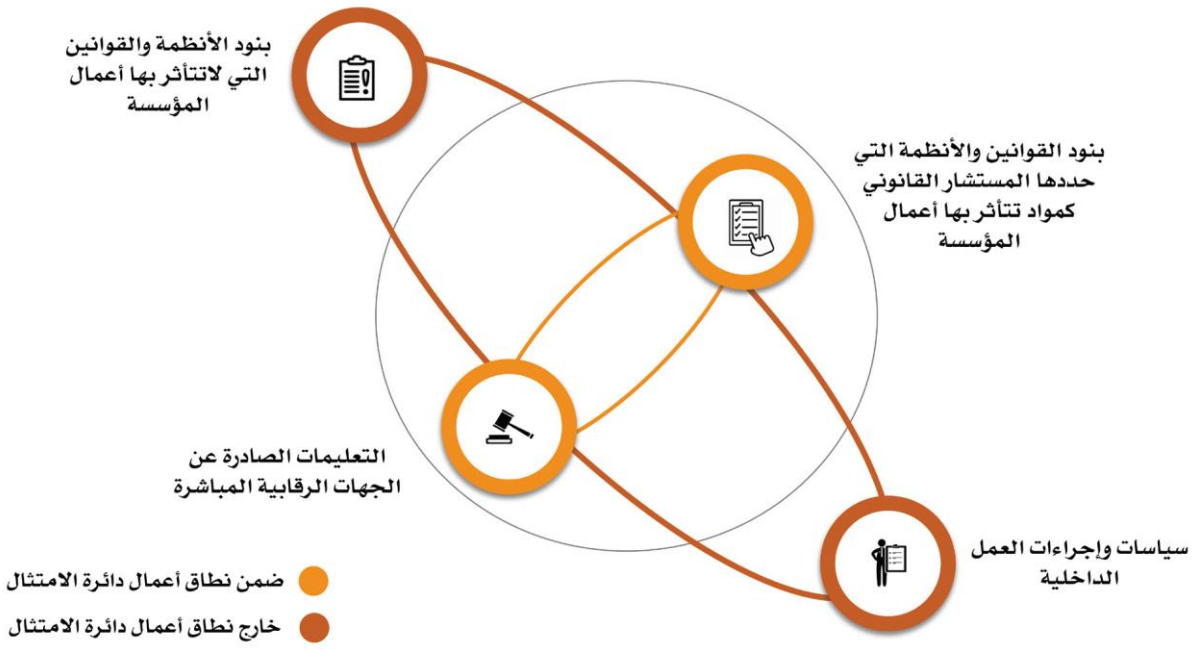


**استقلالية دائرة الامتثال وموقعها ضمن الهيكل التنظيمي بالمؤسسات وفقاً لأفضل الممارسات، تعتبر دائرة الامتثال ومكافحة غسل الاموال بمثابة دائرة رقابية ويجب ان تكون مستقلة ولا تنفذ إجراءات تنفيذية. ولكن ما المقصود بالاستقلالية والإجراءات التنفيذية؟**

الاستقلالية تعني ان قسم الامتثال ومكافحة غسل الاموال يجب ان يكون منفصل عن الإدارات الأخرى داخل المؤسسة ولديه خط إبلاغ مستقل ومختلف عن بقية الإدارات داخل الهيكل التنظيمي.

الغرض من الاستقلالية هو ان يقوم قسم الامتثال ومكافحة غسل الأموال بتنفيذ إجراءات مراقبة لضمان امتثال المؤسسة للقوانين واللوائح سواء كانت محلية او اجنبية، نتيجة لذلك، قد يؤثر دمجها مع قسم اخر على موضوعيتها.

على سبيل المثال، إذا كان موظف الالتزام جزءاً من قسم إدارة المخاطر ووجد بعض الإخفاق في الالتزام بالتعليمات الصادرة عن الجهات التنظيمية التي تقع على عاتق إدارة المخاطر، قد يؤثر ذلك على شفافيته وموضوعيته لأنه يبلغ عن فشل مديره، ناهيك عن ان مديره قد يمنعه من القيام بذلك.

عدم ممارسة الإجراءات التنفيذية يعني انه لا ينبغي لها المشاركة في العمليات التجارية، بل يجب عليها مراقبة هذه الإجراءات نظراً لأنه ليس من المناسب مراقبة الإجراءات التي كنت جزءا منها.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن ان يكون موظف الامتثال جزءاً من قسم التدقيق الداخلي، نظراً لان لها وظيفة ومهام مختلفة كما سيتم توضيحه لاحقاً.

## علاقة دائرة الامتثال بدوائر أخرى ضمن المؤسسة

لابد من شرح علاقة دائرة الامتثال بالدوائر الرقابية الأخرى، وفيما يخص الدوائر غير الرقابية كالأعمال والعمليات وغيرها تعتبر العلاقة واضـــحة كونه لا يمكن دمج أعمال أي دائرة رقابية مع مهام دوائر الأعمال الأخرى أو دمج دائرة الامتثال ضمن دائرة أعمال أخرى ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وذلك تحقيقاً لمفهوم الاســـتقلالية وتفعياً لدور الدوائر الرقابية في المؤســـســـة التي يجب أن تتمتع بالاستقلالية وبمكانة عالية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسات لتمكينها من القيام بمهامها، ولكن ما علاقة دوائر الامتثال بالدوائر الأخرى وبمدير عام المؤسسة؟

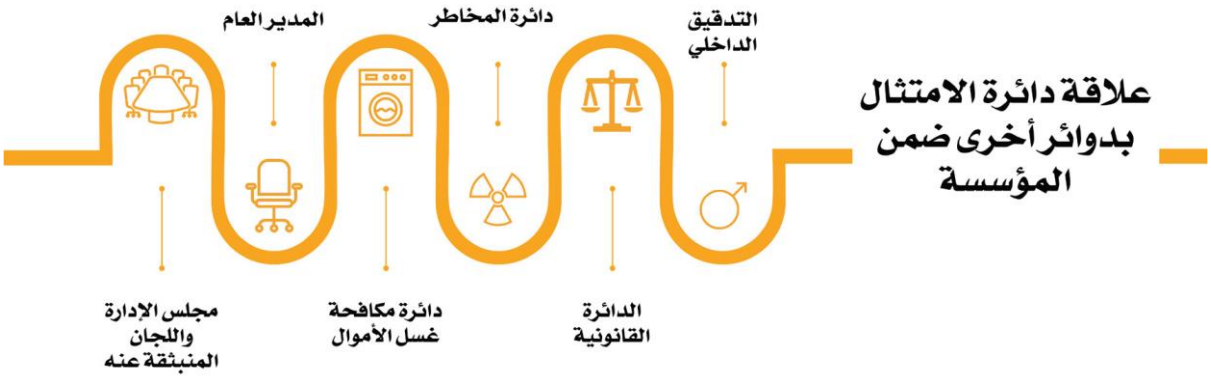


## علاقة دائرة الامتثال بالتدقيق الداخلي

يرى بعضـــهم أن هناك تداخاً ما بن مهام الامتثال ومهام التدقيق الداخلي، كونه من ضـــمن مهام التدقيق الداخلي التحقق من الالتزام سواء بالقوانين أو الأنظمة أو التعليمات من خال زياراته الميدانية للتدقيق على دوائر وقطاعات أعمال المؤسسة.

إلا أن الحقيقة ليســت كذلك، فالقيام بمهام الامتثال بشــكلها الصــحيح يعتبر مكملاً لدور التدقيق وليس تكراراً لمهامه، ولكن كيف يتم ذلك؟

التدقيق الداخلي يقوم عادة بفحص الضـوابط الرقابية والتأكد من وجود الرقابة الثنائية وفصـل المهام لمنع حصـول أي خداع من الموظفين أو تجنباً لحصـول الأخطاء، بالإضـافة إلى التأكد من الالتزام بالسياسات الداخلية وحتى التعليمات التنظيمية وغيرها من المهام، للكشف عن أي نوع من المخاطر التي قد تحدث نتيجة لعدم الالتزام بمعيار معن أو لغيره من الأسـباب، وبالتالي نرى أن نطاق عمل التدقيق أوسع بكثير من نطاق عمل الامتثال الذي ينحصر بالالتزام بالتعليمات التنظيمية فقط.

مسؤول الامتثال لا يتأكد من وجود ضوابط رقابية فعالة تمنع الخداع أو الأخطاء، ولا يتدخل بالالتزام بسـياسـات وإجراءات عمل داخلية، هذا من جهة، من جهة أخرى نظرا لانحصـار أعمال مسـؤول الامتثال في التعليمات التنظيمية الخارجية فإن ذلك يجعله متخصـصـاً ومرجعاً رئيسـاً فيما يخص أية تعليمات تصـدر من الجهات التنظيمية، ويمكن أن يكون دوره مكملاً للتدقيق من خال عمل فحص الامتثال من خال أنظمة معينة أو آليات أخرى، ومراجعة للسياسات والإجراءات والتأكد من توافقها وشمولها لما تتطلبه التعليمات التنظيمية.

وبالتالي فمسـؤول الامتثال لا يقوم بزيارات ميدانية ولا يحصـل على عينات من الملفات أو المعاملات للفحص، وإنما يقوم بالفحص الرقابي من خال مكتبه والتراسـل سـواء من خال البريد الإلكتروني أو حتى الاجتماعات وجهاً لوجه، للاسـتفسـار والتحقق من أن الدائرة المعنية على علم بالتعليمات التنظيمية، وأنه تم عكسـها بالإجراءات ومن ثم الاستفسـار والحصـول على تغذية راجعة من مسـؤول الدائرة المعنية بالتعليمات ووصفه للضوابط الرقابية الموجودة للتأكد من الالتزام بالتعليمات.

يقوم مسؤول الامتثال بعد ذلك بإصدار تقرير فحص الامتثال الرقابي للجهات المعنية كلجنة الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق والمدير العام، وإعطاء نسـخة من هذا التقرير إلى مدير التدقيق الداخلي لتمكينه من تحسـن برنامج التدقيق الذي يتم اسـتعماله عند التدقيق على الدوائر، ومن شموله على إجراءات تدقيق للتأكد من الالتزام بالتعليمات التنظيمية وإعطائه وصف مدير الدائرة المعنية للضوابط الرقابة الموجودة حتى يقوم التدقيق بفحصها، وفي المقابل يقوم التدقيق الداخلي بتزويد مسـؤول الامتثال بأية ملاحظات تدل في تقارير التدقيق الداخلي على أن دوائر المؤسـسـة في حال كانت الملاحظة تخص مخالفة تعليمات تنظيمية للجهات الرقابية لإجراء الازم بخصوصها، وبحسب ما سيتم شرحه تفصيلياً ضمن هذا الفصل في إجراءات الفحص الرقابي.

غسـل الأموال دوائر مسـتقلة أيضـاً وتتبع لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه كلجنة الامتثال أو لجنة التدقيق، فنظراً لكون دائرة مكافحة غسـل الأموال تتمتع بالاسـتقلالية ولا تمارس أعمالاً تنفيذية، وأن دورها إشـرافي، وأيضـاً مهامها تعتبر كمراقبة الالتزام بتعليمات مكافحة غسـل الأموال وتعليمات العقوبات والحظر التي تصدر عن جهات رسمية، سواء المحلية أو العالمية كقرارات مجلس الامن في الأمم المتحدة، كانت هي أقرب ما يكون لنوع الاسـتقلالية التي يجب أن تتمتع بها دائرة الامتثال وطبيعة أعمال دائرة الامتثال.

أن فصـل الدائرتين عن بعضـهما بعضـاً لا يعتبر خاطئاً، بل قد يكون أفضـل في بعض الحالات للتخصـصـية، إلا أن المدير العام للمؤسـسـة يرغب بالعادة في تقليل أعداد المدراء التابعين له بشـكل مباشر للتمكن من إحكام السيطرة وتوزيع المهام في المؤسسة، وأنه في حال توافقت السمات الخاصة بالتبعية والمهام بين دائرة الامتثال ودائرة مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب فإنه لا يوجد ما يمنع من ذلك.

**علاقة دائرة الامتثال بالمدير العام**

تعتبر علاقة مدير الامتثال بالمدير العام للمؤسـسـة حسـاسـة جداً، كون أهم أهداف المدير العام للمؤسـسـة تحقيق أعلى نسـبة ربح وأهدافه الاسـتراتيجية تتمحور حول النمو والتطوير من ناحية الأعمال، في حن أن هدف مدير الامتثال مختلف تماماً حيث أن هدفه رفع مسـتوى الامتثال الرقابي للتعليمات والذي يعتبر مركز تكلفة للمدير العام، وأيضـاً قد ترد للمؤسـسـة فرص عمل أو اتفاقيات تكون مربحة جداً ولكن فيها مخالفات لبعض التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية، وبالتالي أهداف المدير العام ربحية في حن أن دوائر الامتثال تعتبر مراكز تكلفة بالنسبة للمدير العام، مؤكدين على أنها تحمي البنك من دفع غرامات كبيرة تؤثر على أرباحه بشكل كبير.

أهم مهام مدير الامتثال هي إطلاع مجلس الإدارة (المالكين) على التجاوزات التي تتم بالمؤسـسـة أو عدم التزامها بالتعليمات التي تصـدر عن الجهات الرقابية، وما قد تتعرض له الشـركة من مخالفات أو عقوبات قد تصل إلى حد سحب رخصة ممارسة الأعمال بالدولة، وأيضاً يعتبر مسؤول الامتثال أحد أهم العناصـر التي طلبت الجهات التنظيمية وجودها في المؤسـسـات، وخاصـة في البنوك للحفاظ على

استقرار الجهاز المصرفي بالدولة وعدم تعريضه لمخاطر عالية قد تؤثر على حقوق المساهمين والجهاز المصرفي بالدولة ككل، وأيضاً سمعة الدولة المصرفية.

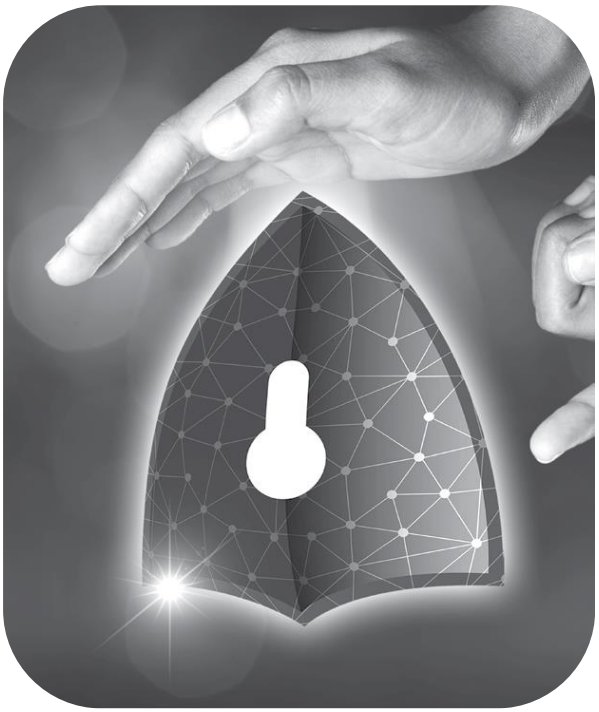

ويرى الخبراء أنه على الرغم من أن دوائر الامتثال لا تحقق أرباحاً أو تجلب أعمالاً إلى المؤسسة إلا أنها تعتبر الدرع الحامي للمؤسسة، وتحميها من ارتكاب المخالفات، وبالتالي تحميها من التعرض لمخالفات قد تكون في معظم الأحيان ضخمة جداً، أو مما قد يؤثر على سمعة المؤسسة وبالتالي على أعمالها، وهذا ما يجب أن يراه المدراء العامون والمالكون في المؤسسات، وأن تعمل قطاعات الأعمال والمدير العام بانسجام وتكاملية مع مدير الامتثال للقيام بالأعمال ضمن بيئة رقابية محكمة وملتزمة بالتعليمات وتتمتع بسمعة طيبة خاصة عند الجهات الحكومية الرسمية.

ولكن منعا لأي من العوامل التي قد تؤثر على استقلالية ونزاهة وموضوعية أعمال دائرة الامتثال فإنه من أجل أفضل الممارسات وبحسب توصيات الخبراء، يجب أن يكون مدير الامتثال تابعاً لمجلس الإدارة أو اللجنة المنبثقة عنه كلجنة الامتثال أو لجنة التدقيق إن لم يوجد لجنة امتثال.

وفيما يخص التقارير التي يرفعها مدير الامتثال؛ يجب أن يتم رفعها مباشرة إلى مجلس الإدارة أو اللجنة المنبثقة عنه مباشرة دون صلاحيات للمدير العام بالتعديل عليها أو إخفاء أي من المعلومات الواردة في التقارير، إلا أنه يجب أن يتم تزويد المدير العام بنسخة عن هذه التقارير للاطلاع عليها واتخاذ الإجراءات المناسبة مع المعنين بالمؤسسة لتصويب الأوضاع والوصول إلى أعلى مستويات الامتثال.

في حال كان مسؤول الامتثال يعمل في شركة من نوع آخر غير الشركات المساهمة العامة فإن ذلك يعني عدم وجود مجلس إدارة بالشكل المطلوب، وأن أعمال الشركة تتم إدارتها من قبل نفس صاحب الشركة، فهنا تختلف التوصيات بحسب واقع الحال، فمثلاً إن كان مسؤول الامتثال يعمل في شركة

صرافة صغيرة مملوكة من شخص واحد فلابد من أن يكون مسؤول الامتثال تابعا للمالك/المدير، أي أن يكون تابعاً لأعلى الهرم في الهيكل التنظيمي للشركة وبشكل مستقل عن دوائر الشركة الأخرى، وفي حال كانت الشركة مملوكة لأكثر من شخص (مجموعة مالكين/ هيئة مديرين) فإن مسؤول الامتثال يكون تابعاً لهيئة المديرين مباشرة، وفي حال كان عدد المالكين كبيراً ستلجأ الشركة مضطرة لعمل مجلس إدارة بشكل أصولي وتطوير خصائص الحاكمية المؤسسية فيها لتحسن عملية السيطرة على الشركة، وقد يتم تشكيل لجان مختصة من المجلس لإدارة مهام معينة كالتدقيق والمخاطر والامتثال.

أما في حال كان مسؤول الامتثال يعمل في شركة مساهمة عامة أو بنك، فإن تعليمات هيئات تنظيم أعمال الأوراق المالية أو الشركات المدرجة في السوق المالي وهيئات حماية حقوق المساهمين أو الجهات التنظيمية الأخرى تجبر هذا النوع من الشركات (المساهمة العامة) على إجراءات حاكمية مؤسسية صارمة من تشكيل مجلس إدارة بعدد محدد وخبرات معينة ولجان منبثقة عن مجلس الإدارة وجميع التفاصيل ذات العلاقة بالحاكمية المؤسسية.

**علاقة دائرة الامتثال مع مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه**

كما أشرنا سابقاً في الشركات الكبيرة والمساهمة العامة التي لديها مجلس إدارة يتم إنشاء لجان صغيرة تكون مشكّلة من عدد قليل من أعضاء المجلس (ثلاثة أشخاص مثلاً)، أو بحسب تعليمات الجهات الرقابية (إن وجدت)، وذلك تسهيلاً للأعمال قبل عرضها للموافقات أو الاعتماد أو اتخاذ القرار من مجلس الإدارة، وقد يفوض مجلس الإدارة بعضاً من صلاحياته إلى هذه اللجنة أيضاً بما يتوافق مع التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية كالبنك الاحتياطي الفيدرالي أو هيئات الأوراق المالية والاستثمارات أو التأمن وغيرها.

أشـرنا سـابقاً إلى أن تبعية مدير الامتثال إلى المدير العام يعتبر من الممارسـات الخاطئة، لما له من تأثير على استقلالية وموضـوعية تقارير الامتثال، وبالتالي فلابد من أن تكون دائرة الامتثال تتبع في الهيكل التنظيمي للمؤسسة إلى مجلس الإدارة أو لجنة منبثقة عنه.

فمثلاً قد يشـكل المجلس لجنة منبثقة عنه تحت مسـمى لجنة التدقيق أو لجنة المخاطر أو لجنة الامتثال أو كل هذه اللجان بالإضـافة إلى لجان أخرى لمراعاة مسـؤوليات مختلفة، هنا ينصـح الخبراء البنوك المؤسـسـات المالية أن تشـكل لجنة خاصـة بالامتثال من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لغايات الإشراف على الأعمال المتعلقة بأعمال الامتثال وغسل الأموال مثلاً، والتخصصية تكون أفضل من أن ترعى لجنة واحدة جميع التقارير الصـادرة عن الجهات الرقابية من تدقيق ومخاطر وامتثال، والممارسـات الفضـلى وتعليمات الجهات التنظيمية في الدول المتقدمة تجبر الشـركات الكبرى على تشكيل لجنة امتثال منبثقة عن مجلس الإدارة.

لكل لجنة وثيقة تحدد مهامها ومسؤولياتها تطلق عليها المؤسسات المالية اسم اللائحة التنظيمية للجنة أو ميثاق أعمال اللجنة (Committee charter of Terms of reference)، وأهم ما يجب تضـمينه في هذه الوثيقة يوضـح العلاقة بين أعمال دائرة الامتثال ولجنة الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة وكما يأتي:

- الهدف من تشـــكيل اللجنة ونطاقها والذي يجب أن يتضـــمن توفير أســـس التطوير والأداء المؤسسي ودعم الثقة في أنشطة المؤسسة وتعاملاتها بما ينسجم مع القوانين والأنظمة السارية، متابعة الامتثال لتعليمات الجهات الرقابية وبذل الجهود داخل المؤسـسـة لوضـع أسـس فعالة للامتثال، وتحديد نطاق مسؤوليات اللجنة وأدوارها ومهامها ومسؤولياتها بالإضافة إلى تحديد الإجراءات التي تتعلق بتنظيم عمل اللجنة والتي تتمثل في كيفية تشـــكيل أعضـــاء اللجنة، وإجراءات عقد الاجتماعات والنصاب والتصويت واتخاذ القرارات.
- تشـــكيلة وتنظيم اللجنة وأن يتم تشـــكيل اللجنة من قبل المجلس لتكون مســـؤولة عن اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالامتثال في مجالات عمل المؤسسة المختلفة وحسب الصلاحيات التي يحددها المجلس، وأن يعين المجلس أعضـــاء اللجنة لفترة محددة (ســـنتين مثلاً) قابلة للتجديد بقرار من المجلس، وتحديد عدد أعضاء اللجنة وتعيين رئيسها ونائب رئيسها وأمين سرها.
- وأن تتضـمن الوثيقة إعطاء الحق للجنة اسـتدعاء من تراه مناسـباً لحضـور أي من اجتماعاتها لتحقيق أهدافها دون أن يكون له حق التصويت.
- ذكر كيفية تقييم أداء اللجنة من حضور ومؤشرات أداء وانجازات وغيرها.
- تحديد كيفية انتهاء العضـــوية في اللجنة كأن يكون للمجلس الحق وذلك من خلال مراجعته لأداء اللجنة– في اسـتبدال أي عضـو من أعضـاء اللجنة اسـتناداً إلى نتائج أداء هذا العضـو، أو أن تنتهي عضـوية أي عضـو في اللجنة بشـكل تلقائي في حال انتهاء عضـويته في المجلس، وأن يقوم المجلس بملء أي شـــواغر في اللجنة من خلال تعيين أعضـــاء من المجلس وفقاً لدليل الحاكمية المؤسسية الخاص بالمؤسسة وأيضاً انتهاء العضوية إذا لم يتم التجديد.
- وعلى الوثيقة أيضاً أن تحدد دورية اجتماعات اللجنة ونصاب اكتمال العدد اللازم كحد أدنى للتمكن من عقد اجتماع وحق التصـويت فيها ، فتذكر مثلاً أن تجتمع اللجنة بشـكل شـهري ويكتمل نصابها بحضور أغلبية أعضائها شريطة حضور رئيس اللجنة أو نائبه وما هو الحضور المقبول للاجتماع سـواء الحضـور الشـخصـي أو إمكانية حضـور الاجتماع من خلال وسـائل إلكترونية كالهاتف أو الإنترنت، وتحديد الجهة صـاحبة الصـلاحية بقبول الحضـور من خلال الوسائل الإلكترونية، وهل له الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدول المتقدمة تشجع على استعمال هذا الوسائل وخصوصاً التي يظهر بها العضو

من خلال الشاشة، وأن يتمكن كل من الطرفين الحاضرين شخصياً رؤية العضو من خلال الشاشات وتعابير وجهه، بالإضافة إلى آلية اعتماد قرارات اللجنة خصوصاً في حال اختلاف الآراء، فمثلاً أن يكون القرار بالأغلبية، وفي حال التساوي بالأصوات يتم اعتماد قرار من يترأس الاجتماع وغيرها من الأمور التنظيمية التي لابد من ذكرها في جميع الوثائق التي تنظم أعمال اللجان المنبثقة عن مجالس الإدارة.

- كما لابد من أن تتضمن الوثيقة كيفية ترتيب اجتماعات وكيفية توزيع جدول أعمالها والفترة التي يجب فيها تحضير بنود ومستندات الاجتماع وتسليمها إلى الأعضاء قبل موعد الاجتماع الفعلي، وكيفية التعامل عند الحاجة إلى اجتماع طارئ، وأيضاً تحديد أماكن انعقاد الاجتماعات.
- يتم تحديد إجراءات الإعداد للاجتماع ومهام أمين سر اللجنة الذي لا يكون عضواً في مجلس الإدارة)، كتسجيل أسماء الحاضرين (أعضاءً وحضوراً)، وإعداد محاضر الاجتماعات (Minutes of Meeting) والحصول على موافقة الأعضاء وتواقيعهم عليها، وحفظ أوراق العمل المقدمة والتقارير التي تم عرضها على اللجنة وكيفية تزويد أمين سر مجلس الإدارة بنسخ من محاضر الاجتماعات لعرضها على مجلس الإدارة للتحقق من القرارات التي تقوم اللجنة باتخاذها كنوع من الإشراف على أعمال اللجنة من المجلس، والحصول على قرارات من المجلس على التوصيات التي ترفعها اللجنة إلى المجلس للموافقة أو اتخاذ القرار بحسب الصلاحيات وتعليمات الجهات التنظيمية.
- كما أنه على الوثيقة أن تنص صراحة على صلاحيتها في الوصول إلى أية معلومات في المؤسسة بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها. إجراء أي تحقيق ضمن نطاق مسؤولياتها أو تفويض أي جهة أخرى بذلك، وصلاحية اللجنة في الاستعانة عند اللزوم بمصادر خارجية بعد الحصول على الموافقات اللازمة من المجلس مثلا لتسهيل قيامها بالمهام الموكلة إليها.
- من أهم ما يجب ان تتضمنه الوثيقة أيضاً تحديد مهام اللجنة المتعلقة بمراقبة الامتثال مثل:

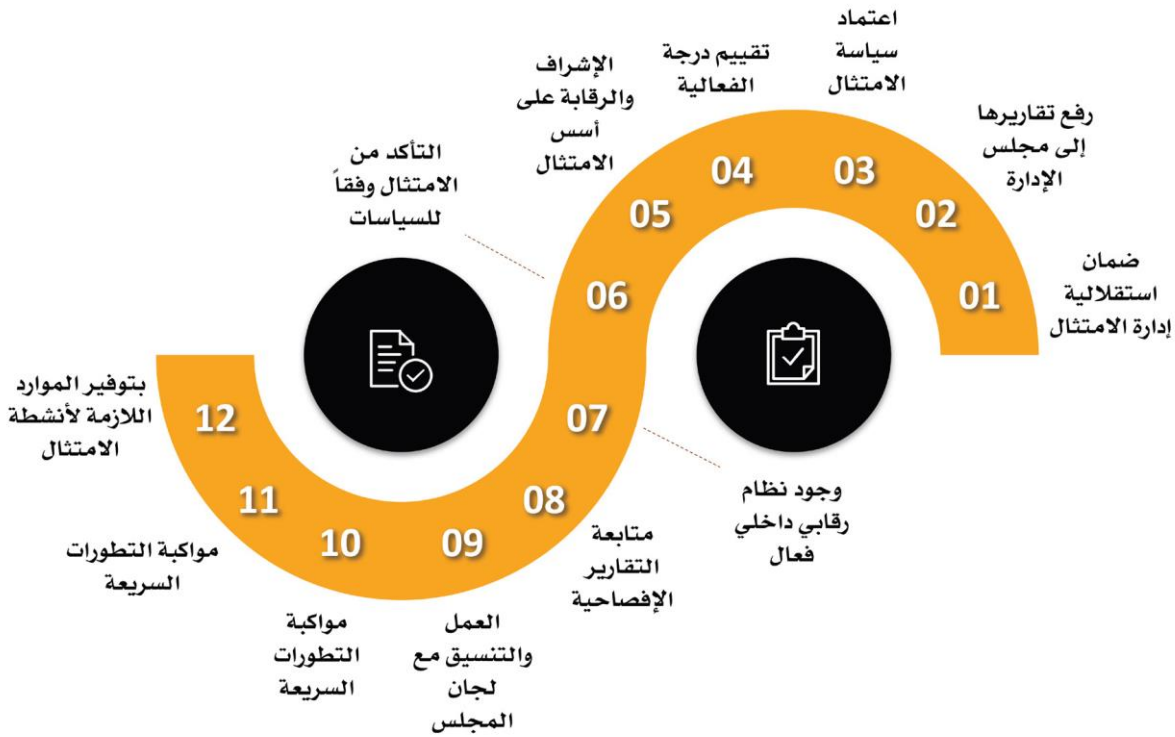


- الإشراف على ضمان استقلالية إدارة الامتثال وضمان استمرار تزويدها بكوادر كافية ومدربة.
- الإشـــراف على قيام إدارة الامتثال برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة (أو) اللجنة المنبثقة عنه ونسخة عنها إلى المدير العام والمعنيين في المؤسسة.
- اعتماد سـياسـة الامتثال (من ضـمنها مهام ومسـؤوليات دائرة الامتثال وأي سـياسـة أخرى تتعلق بأعمال دائرة الامتثال والتوصية للمجلس بالموافقة عليها.
- تقييم درجة الفعالية التي تدير بها المؤسـسـة مخاطر عدم الامتثال ودورية هذا التقييم ومراجعتها عند إجراء أية تغييرات عليها.
- الإشراف والرقابة على أسس الامتثال في المؤسسة من خلال التقارير التي يحضرها و/أو يرفعها أمين سر اللجنة.
- التأكد من الامتثال وفقاً للسياسات والإجراءات والمتطلبات الرقابية.
- التأكد من ضـــمان وجود نظام رقابي داخلي فعال لتطبيق ســـياســـات الامتثال والتحقق من حسن أدائه. – متابعة التقارير الإفصاحية الصادرة عن دائرة الامتثال.
- العمل والتنسيق مع لجان المجلس الأخرى لرفع سوية الامتثال في المؤسسة.

- واكبة التطورات السـريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة الامتثال ورفع تقارير دورية إلى المجلس حول تلك التطورات.
- على اللجنة أن تقدم أية توصـيات للمجلس في نطاق مسـؤولياتها إذا ارتأت أنها ضـرورية لتحسين أعمالها، أو في حال تطلبت التعليمات ذلك.
- التوصية بتوفير الموارد اللازمة لأنشطة الامتثال ورفدها بالمتطلبات اللازمة.
- تُعتمد هذه الوثيقة من اللجنة وأيضـاً من مجلس الإدارة للموافقة على مهامها والصـلاحيات المعطاة لها.

## الهيكل التنظيمي

كما ذكرنا سابقا بأنه لابد من منح دائرة الامتثال المكانة المناسبة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة يضمن لها الاستقلالية والقوة في ممارسة أعمالها بموضوعية.

الرسم التوضيحي الآتي لهيكل تنظيمي بمؤسسة يوضح أحد أفضل المعايير الخاصة بموقع دائرة الامتثال ضمن مؤسسة مساهمة عامة، تجد من خلاله ما يأتي:

- دائرة الامتثال دائرة مستقلة غير مدمجة مع دائرة أخرى.
- تتبع دائرة الامتثال مباشرة (بخط متصل) – وظيفياً إلى لجنة الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة وليس إلى المدير العام أو نائبه أو أي منصب آخر.
- من الممكن عمل (خط متقطع) ما بين دائرة الامتثال والمدير العام للمؤسسة يبين تبعية إدارية فقط وليست وظيفية، وهو يعني عمل تنسيق مع المدير العام في الشؤون الإدارية لإدارة شؤون المؤسسة، إلا أن تقارير دائرة الامتثال تصدر مباشرة إلى لجنة الامتثال ونسخة منها إلى مدير عام المؤسسة.

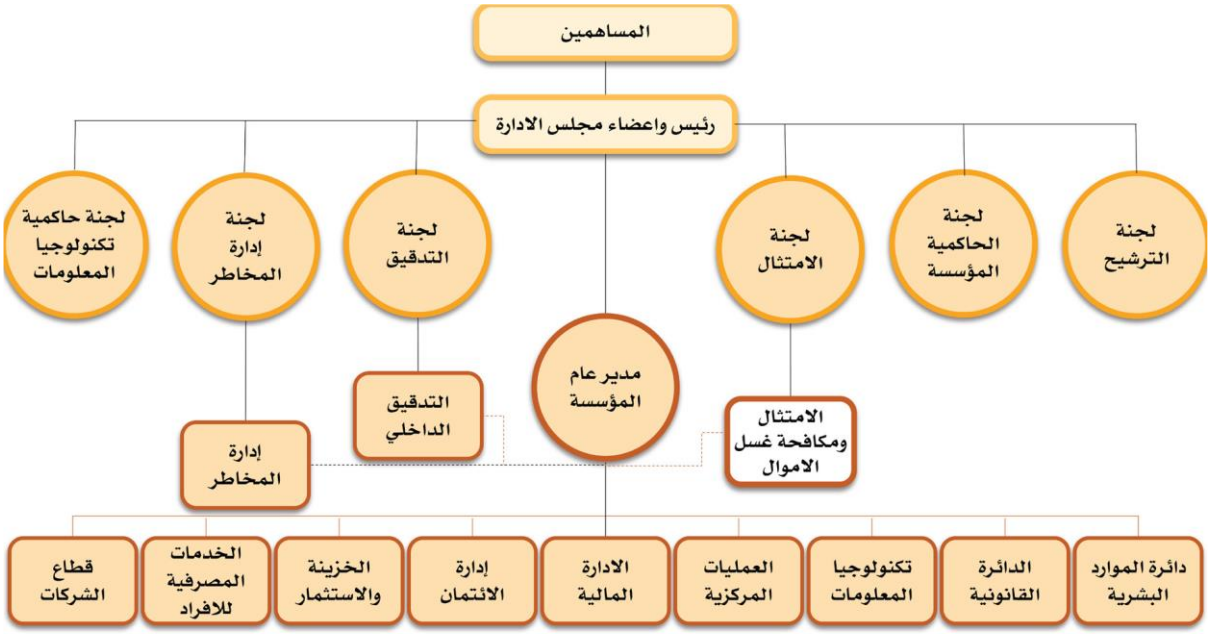


## سياسة الامتثال

كما هو الحال في تنظيم أعمال المؤسسات والشركات لابد من وجود وثيقة (مستند) تحدد سياسة المؤسسة أو الشركة في مواضيع معينة وتحدد الأطر العامة لها وما هو مسموح وما هو ممنوع بحسب توجه المؤسسة داخليا، وتكون هذه الوثيقة تشمل رؤية وتوجه المؤسسة بما لا يتعارض مع الأنظمة والقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية، أو قد يتم عمل السياسة منذ البداية التزاماً بما ورد من الجهات الرقابية الرسمية، وتختلف السياسة عن إجراءات العمل بأن السياسة توضح التوجه والأطر العامة للتعامل مع مواضيع معينة في حين أن إجراءات العمل تنص تفصيلاً على المهام التي يتوجب القيام بها مع تحديد الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذا الإجراء، وحتى المستوى الوظيفي لكل خطوة لتفيذ الأفكار العامة الواردة في السياسات، كما أن السياسات لابد أن يتم اعتمادها من أعلى هرم المؤسسة مجلس الإدارة، في حين أن إجراءات العمل لا تتطلب ذلك، ويكفي أن تتم مراجعتها من مدراء الدوائر ذات العلاقة. وبالتالي لابد لدائرة الامتثال في أي مؤسسة سواء أكانت مالية أم غير مالية أن يكون لديها سياسة امتثال توضح النقاط الرئيسة الخاصة بهذا الموضوع مثل مهام مجلس الإدارة فيما يخص الامتثال للتعليمات، ومهام الإدارة العليا وبقية الدوائر ضمن المؤسسة فيما يخص الامتثال إلى التعليمات أيضاً، وتحديد نطاق أعمال دائرة الامتثال ومسؤولياتها وواجباتها والجهات التي

تتعامل معها، وآلية رفع تقارير الامتثال والصلاحيات المخولة بها دائرة الامتثال في المؤسسة والآلية التي اعتمدتها المؤسسة في مراقبة الامتثال داخلها وغيرها من الأمور ذات العلاقة.

## آليات مراقبة وفحص الامتثال

كما ذكرنا سابقاً فإن دور دائرة الامتثال هو مراقبة الالتزام بالتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية والأنظمة والقوانين التي تتأثر بها أعمال المؤسسة، ولكن ما هي أفضل الممارسات لتطبيق إجراءات مراقبة الامتثال؟

لشرح ذلك قمنا بتقسيم آليات المراقبة إلى ما يأتي:

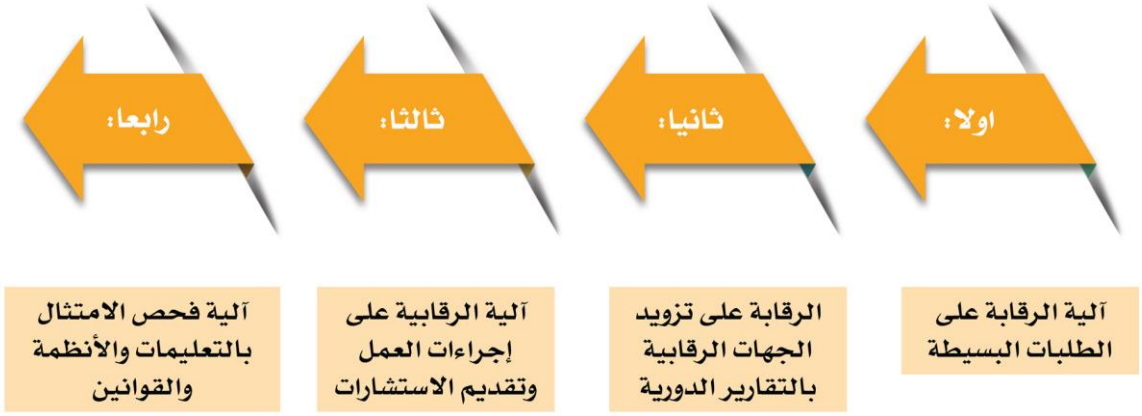


### أولاً: آلية الرقابة على الطلبات البسيطة

ترد إلى المؤسسات بشكل يومي أو متكرر كتب أو تعاميم أو طلبات من الجهات الرسمية، إلا أنها تأخذ طابعاً بسيطاً ولا تتطلب مراقبة مستمرة، أو قد تكون إعلاماً أو رداً على طلب من المؤسسة، أو استفساراً معيناً طلبت الجهة الرقابية رداً عليه، وبالتالي لا يحتاج إلى رقابة مستمرة أو آليات تضمن فحصه والامتثال له كل فترة.

إن كان الكتاب المستلم من ضمن الطلبات البسيطة التي (لا تتطلب مراقبة امتثال مستمرة)، فإنه يتم التعامل معها بتسجيلها ضمن سجل خاص يحدد فيه المعلومات الآتية على الأقل:

تتطلب رداً من عدة جهات داخل المؤسسة، أو وجود تداخل لأكثر من دائرة ضمن المؤسسة بخصوص المطلوب من الجهة الرقابية، وبالتالي قد تعتمد بعض الدوائر على الدوائر الأخرى أو لا يتم تجهير المطلوب بشكل كامل، نظراً لكل هذا لابد من أن يكون هناك دور إشرافي ورقابي لدائرة الامتثال في المؤسسة بهذا الخصوص، وعلى أن يكون دورها رقابياً وليس تنفيذياً، وأن يتم إجراء المطلوب من الدوائر المعنية التي يتم تحديدها من دائرة الامتثال بالتنسيق معها ، فمثلا لو استلم كتاب من الجهات الرقابية للاستعلام من المؤسسات إن كان لديها تعاملات مع أشخاص معينين بحسب طلب محكمة مثلاً، أو طلب معلومات معينة، فإن دور دائرة الامتثال يقتصر فقط على التأكد من استلام الدوائر المعنية لهذا الكتاب وأنهم قاموا بالرد على المطلوب والحصول على نسخة من الرد.

وبالطبع الكتب السرية الخاصة بأعمال الجرائم المالية كغسل الأموال وتمويل الإرهاب تأخذ طابع السرية ويتم استلامها والرد عليها فقط من ضابط الارتباط مع هذه الجهات خارج نطاق هذه الآلية.

**ملاحظة:** في حال كانت المؤسسة وخاصة البنوك تستلم بشكل يومي كتب استعلام عن أسماء معينة مثل الضريبة أو المحاكم، فإن هذه الكتب لا تقع ضمن نطاق أعمال دائرة الامتثال كونها صادرة عن جهات أخرى غير الجهات الرقابية المباشرة كما تم توضيحه مسبقاً.

**ثانياً: الرقابة على تزويد الجهات الرقابية بالتقارير الدورية**

يسأل الكثيرون عن دور دوائر الامتثال في التزام الدوائر المعنية بالمؤسسة بتزويد الجهات الرقابية بالتقارير الدورية التي تتطلبها بحسب تعليماتها، فمثلاً قد تطلب البنوك الإحتياطية الفيدرالية من البنوك تزويدها بتقارير دورية بشكل يومي، أسبوعي شهري، سنوي، وغيره.

**ويسأل آخرون أنه في حال لم تلتزم دائرة معينة بإصدار التقرير وضمن المدة المحددة فهل مراقبة الالتزام بذلك يقع من ضمن مهام مراقبة الامتثال بالمؤسسة؟**

يقول الخبراء بأن التعامل مع التقارير الدورية يجب تحديده وبدقة وتحديد الجهة والأشخاص (كرتب وظيفية المسؤولين عنه، وإن لدائرة الامتثال دوراً مهماً في مراقبة ذلك ولكن من خلال أي من الآليتين الآتيتين ووفقاً ما تقره وترتئيه المؤسسة:

- أن يكون دور دائرة الامتثال وفور اســـتلام أية تعليمات من جهات رقابية خارجية تتطلب تزويدها بتقارير دورية أن تقوم بتحليل المطلوب بالتقارير وتحديد الجهة أو الجهات المعنية بتحضـــير المطلوب والتنســـيق معهم وإبلاغهم رسمياً بالتقارير المطلوبة وبأنه تم تكليفهم رسمياً بهذه المسؤولية، وأن تقوم دائرة الامتثال عند إجراءات الفحوصات الرقابية والتي سيتم شرحها تفصـيلياً لاحقاً في هـــــذا الفصـل بالتأكد من عكس المطلوب من الجهات الرسمية ضـمن إجراءات العمل الداخلية للدوائر المعنية وتوفر الضـــوابط الرقابية اللازمة للامتثال للمطلوب، ومن ثم تقع مسـؤولية الامتثال لهذه التقارير على المسـؤولين الذين تم تحديدهم من البداية من الدوائر المعنية وليس دائرة الامتثال وبالتالي في حال حصـــل خطأ أو عدم التزام بالتقارير المطلوبة بحسب مصفوفة التقارير الرقابية أو تسليمها ضمن الفترة المحددة بالتعليمات، أو في حال حصـــلت المؤســـســـة على مخالفات نتيجة عدم الامتثال لهذه التعليمات، فإن كامل المسـؤولية تقع على الجهات المعنية بإصـدار التقرير والتي قامت دائرة الامتثال بتحديدها فور اسـتلام التعليمات، ولا توجد أية مسـؤولية على دائرة الامتثال بهذا الخصـوص، طالما قامت بالتحليل اللازم وتحديد الجهات المسؤولة عن الالتزام وأنه تم عكس المطلوب ضـمن إجراءات العمل الداخلية.

كما وتجدر الإشـارة ضـمن هذه الآلية أن دور دائرة الامتثال لا يقتصـر فقط على التحليل والتحقق من تحديد المسؤوليات عند استلام التعليمات، بل يتم ذلك بشكل دوري بحسب خطورة التعليمات وبحسب ما سيتم شرحه تفصيلياً في بند فحص الامتثال للتعليمات لاحقاً ضـمن هذا الفصـل، ولكن دورية الرقابة وإعادة الفحص التي تتم من دائرة الامتثال لا علاقة لها بدورية إصـدار التقارير فمثلاً قد يتم إعادة فحص الامتثال الرقابي كل ٦ شـهور على آلية الامتثال للمطلوب بحسب تعليمات تطلب من المؤسسة إصدار تقارير شهرية.

- الآلية الأخرى ترتبط بوجود أنظمة آلية إضـــافة إلى ما ورد ذكره في الآلية الأولى، بحيث يتم برمجة نظام الامتثال الرقابي بإصدار رسالة إلكترونية تذكيرية إلى الأشخاص المسؤولين بإصدار التقارير قبل فترة وجيزة من تاريخ إصـدار التقرير كوسـيلة تذكيرية لضـمان عدم النسـيان أو التهاون في ذلك، وقد يتم برمجة النظام على أن يتم إرسـال الرسـالة الإلكترونية أيضـاً لمدير

الشخص المسؤول عن إصدار التقرير وأيضاً إلى دائرة الامتثال، وقد تطلب بعض الأنظمة من الشخص المسؤول عن التقرير الدخول إلى نظام مراقبة الامتثال للتعزيز من خلال النظام بأنه تم إصدار التقرير وإرفاق صورة عنه.

إلا أنه في جميع الأحوال فإن إصدار تقرير دوري إلى الجهات الرسمية لا يحتاج لعدم ممانعة من دائرة الامتثال، كما ذكرنا سابقاً بأن التقارير الدورية والكتب الصادرة عن المؤسسة والخاصة بمشاريع محددة يتم من ضابط ارتباط من الدائرة المعنية ودون عرضه على دائرة الامتثال

**ثالثاً: آلية الرقابية على إجراءات العمل وتقديم الاستشارات**

لابد للمؤسسة من أن تقوم بتجميع جميع التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية التي تحكم عملها، وأيضاً الأنظمة والقوانين التي قد تتأثر بها أعمال المؤسسة في مكان واحد وبآلية يكون من السهل الرجوع إليها عند الحاجة إلى تعليمات الجهات الرسمية بموضوع ما، فمثلا قد يوجه سؤال لمسؤول الامتثال: ما المتطلبات المطلوبة من البنك الذي ينوي فتح فرع جديد، أو طرح خدمة أو منتج جديد؟ فبالتالي تخاف المؤسسات من الوقوع في مخالفات أو التعرض لغرامات نتيجة عدم تنفيذ الأمور بالشكل الصائب أو مخالفة تعليمات الجهات الرقابية.

وهنا يكون مسؤول الامتثال هو المرجع الأساسي لإعلام المؤسسة بما ومطلوب منها، ولكن هذا الإجراء ليس سهلا، ففي كل يوم يوجه لمسؤول الامتثال سؤال جديد وعن موضوع مختلف ومن جهات متعددة بالمؤسسة، نتيجة لذلك وبالإضافة إلى أن التعليمات الصادرة عن الجهات الرسمية عددها ضخم جداً، فإن إعطاء التوصية السليمة يعتبر أمراً صعباً جداً، وبالتالي لابد من توفير الوسائل والأدوات التي تسهل على مسؤول الامتثال مهمته.

فليس من المنطق أن يقوم مسؤول الامتثال عند الحاجة لتقديم كل استشارة بالرجوع إلى التعليمات والأنظمة والقوانين كافة وقراءتها والبحث فيها، أو البحث من خلال شبكة الانترنت أو مواقع الجهات الرسمية التي إن كانت تنشر تعاميمها وتعليماتها فإنها لن تكون مطروحة بشكل سهل يتيح لمسؤول الامتثال إمكانية البحث عن التعليمات المتعلقة بموضوع معين، كأن تكون بصيغة

(Image) مثلا وحتى إن كانت بصيغة تسهل عملية البحث فلا يمكن إجراء البحث بكل ملف على حدة كون التعاميم والتعليمات عددها ضخم جداً.

بالتالي لابد لمسؤول الامتثال أن يقوم بتجميع التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية الرسمية ومواد الأنظمة والقوانين التي تتأثر بها أعمال المؤسسة، وأن يتم إدخالها في ملف واحد فقط بحيث يمكن عمل تصفية (Filtering) للبنود التي يحتاجها، كأن يقوم بعمل تصفية للبنود التي تحدثت عن الحوالات مثلاً، أو عن العمولات، وغيرها من المواضيع، وأن يتم تحديد اسم ورقم التعليمات في كل بند. وهنا قامت العديد من المؤسسات بتجميع المعلومات بصيغة ملف (Excel) مثلا للتمكن من البحث بحسب اسم التعليمات أو رقمها أو كلمة وردت ضمنها، وهذه تعتبر الخطوة الأولى لإعداد مصفوفة الامتثال للتعليمات الرقابية.

في حال وجد هذا الجزء من المصفوفة فإنه يمكن لمسؤول الامتثال وبسهولة أن يحصر فقط التعليمات التي تخص للموضوع الذي يبحث عنه، إلا أن بعضهم يرى أن هذه المصفوفة غير كافية، وأن آليات التصفية بصيغ الملفات مثل (Excel) قد تضيع بعض التعليمات التي تخص الموضوع الذي يبحث عنه مسؤول الامتثال، كأن يستعمل الموظف إحدى مفردات الكلمة دون أخرى، مثلا:

وبالتالي قد لا يظهر لمسؤول الامتثال بعض التعليمات التي تخص الموضوع أيضاً، وبالتالي التأثير على صحة توصياته أو أداء عمله عند مراجعته لأية سياسات أو إجراءات عمل أو متطلبات طرح منتج جديد، وبالتالي ينصح الخبراء بشراء نظام يمكّن مسؤول الامتثال من إجراء البحث كما بنفس أسلوب البحث عن موضوع معن في محركات المتطورة مثل محرك البحث (Google).

**رابعاً: آلية فحص الامتثال بالتعليمات والأنظمة والقوانين**

بعد أن يقوم مسؤول الامتثال في المؤسسة بتجهيز الجزء الأول من مصفوفة الامتثال (تجميع جميع التعليمات والقوانين والأنظمة التي تخص أعمال المؤسسة، تبدأ هنا مرحلة التحضير لإجراء عمليات الفحص لهذه التعليمات ضمن ما يسمى مصفوفة فحص الامتثال الرقابي Regulatory Control Matrix (RCM)، أو إضافتها لجزء مكمل لمصفوفة الامتثال، ويتم ذلك من خلال عدة خطوات وكما يأتي:

- مرحلة التحديد: ويتم فيها تحديد البنود التي تتطلب إجراءات فحص للامتثال لها من ضمن جميع بنود التعليمات والأنظمة والقوانين، وهذا يعني أن مصفوفة الفحص (RCM) تحتوي فقط على البنود التي تتطلب القيام بإجراءات فحص، ويستثنى منها ما يرد بالتعليمات من بنود لا تتطلب إجراءات فحص كإرشادات غير إلزامية أو تعريفات لمفاهيم وردت بالتعليمات وغيرها من الأمور، فهذا يعني أن مسؤول الامتثال عند حاجته لمراجعة إجراءات عمل أو سياسات داخلية أو تقديم توصية أو استشارة بموضوع معين فإنه يعود إلى مصفوفة التعليمات (RIM)، أما عند إجراء عمليات فحص الامتثال الرقابي فإنه يعود إلى مصفوفة الفحص (RCM).

وقد يرى الكثيرون أنه يمكن دمج مصفوفة التعليمات (RIM) بمصفوفة الفحص (RCM)، بحيث لا يتم الاستمرار في إجراءات الفحص إلا إن كان البند ضمن المصفوفة يتطلب ذلك (مثلاً: خاضع للفحص نعم يتم الاستمرار بالمصفوفة، لا يتم الاستمرار في إجراءات الفحص).

- **مرحلة التقسيم**: على مسؤول الامتثال ضمن هذه المرحلة وعند عكس التعليمات من مصفوفة التعليمات إلى مصفوفة الفحص أن يقوم بتقسيم كل إجراء تتطلبه التعليمات إلى حقل منفصل والتأكد من عدم دمج أكثر من بند يتطلب الفحص ضمن حقل واحد) أو سطر واحد ضمن مصفوفة الـ (Excel)، فمثلاً قد تتطلب التعليمات تنفيذ أكثر من إجراء بخصوص موضوع معين، وعند الفحص قد يتضح التزام المؤسسة بإجراء دون الآخر، وبالتالي في حال احتاجت المؤسسة أو مسؤول الامتثال تحديد البنود التي لا تلتزم بها المؤسسة يستطيع تحديد ذلك بدقة وبسهولة، ويتمكن بعدها من متابعة إجراءات التصحيح للبنود التي لا يتم الالتزام بها سواء بشكل كلي أو جزئي.
- **مرحلة الربط (Mapping)**: ويتم فيها تحديد الجهة المعنية داخل المؤسسة للالتزام بهذا البند، ويتم فيها أيضاً تحديد المسمى الوظيفي داخل الجهة المسؤولة كشخص مسؤول عن الالتزام بهذا البند، وهنا يتمكن مسؤول الامتثال من توزيع مهام الامتثال على جميع المؤسسة ووفقاً لأعمالها، وبالتالي في حال حدوث أخطاء أو مخالفات يمكن لمسؤول الامتثال وبسهولة تحديد المسؤول عن هذا التقصير.

وقد يواجه مسؤول الامتثال بعض البنود ضمن التعليمات تخص أكثر من جهة داخل المؤسسة، وهنا يتم تكرير البند ضمن مصفوفة الامتثال مع تغيير الجهة المعنية والموظف المسؤول في كل مرة، كونه قد تكون جهة ملتزمة وجهة أخرى غير ملتزمة ضمن المؤسسة.

بعد أن تم تحديد البنود التي يتوجب فحص الامتثال لها ضمن المؤسسة وتحديد الجهة والموظفين المسؤولين عن تنفيذه، تبدأ فعليا إجراءات الفحص، وقد تتم إجراءات الفحص بحسب التعليمات أو بحسب الدوائر، إلا أن الخبراء يوصون بأن تتم إجراءات الفحص وفقاً للمخاطر، وفيما يأتي تفاصيل ذلك:

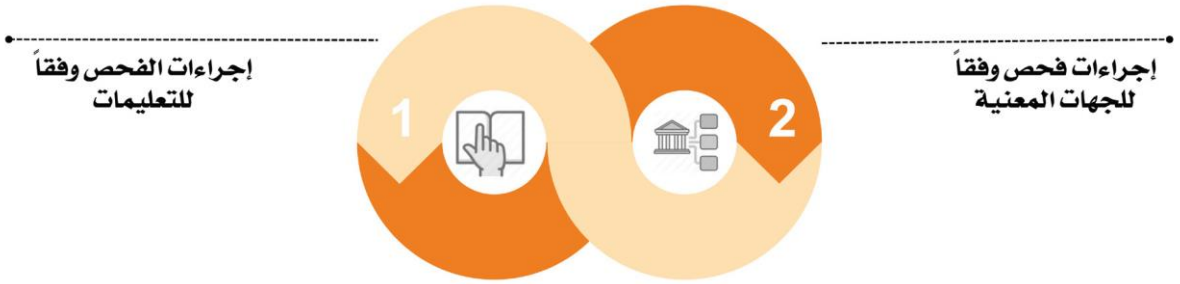


- **إجراءات الفحص وفقاً للتعليمات:** كأن يتم تحديد البنود التي وردت في تعليمات صدرت كوحدة واحدة من الجهات الرقابية ومن ثم البدء بإجراءات فحصها، فمثلا يتم فحص إجراءات مكافحة غسل الأموال، وهنا يوجد أكثر من جهة معنية بالالتزام منها دائرة مكافحة غسل الأموال، وقطاعات الأعمال من أفراد وشركات ومؤسسات مالية وحتى دوائر العمليات المركزية كالحوالات والشيكات والعمليات التجارية وحتى دوائر التدريب، وغيرها من الجهات ضمن المؤسسة، فيتم الرجوع إلى جميع الجهات المعنية لفحص هذه التعليمات فقط ضمن المهمة.
- **إجراءات فحص وفقا للجهات المعنية:** كأن يتم إجراء الفحص على دائرة الحوالات ضمن البنك أو دائرة تطوير المنتجات أو دائرة الموارد البشرية، وهكذا، وهنا يتم فحص جميع البنود التي تخص أعمال الدائرة في جميع التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية، وبالتالي يتم إصدار تقرير فحص رقابي على مستوى الدائرة وليس على التعليمات. ولكن متى يُنصح أن يتم إجراء فحص الامتثال وفقاً للتعليمات ومتى يتم الفحص وفقاً للجهات المعنية بالمؤسسة؟

يرى الخبراء أن طبيعة المؤسسة وطبيعة التعليمات أو أهميتها هي ما يحدد ذلك، فمثلاً عند صدور تعليمات جديدة تتطلب من المؤسسات الامتثال لها ضمن إطار زمني محدد هنا يُنصح أن يتم إجراء الفحص وفقاً للتعليمات، وإصدار تقرير الامتثال على مستوى التعليمات، كون الجهات الرقابية في العادة تطلب الالتزام بصرف النظر عن الجهة التي تقوم بذلك داخل المؤسسة كونها تعامل المؤسسة كوحدة واحدة، أما إجراء الفحص على مستوى الدوائر أو الجهات المعنية فإنه يتم في العادة كإجراء روتيني بحسب خطة الامتثال التي تضعها دائرة الامتثال خلال العام.

وكما أشرنا سابقاً بأنه لابد للمؤسسة بعد إجراء الفحص والتحليل الأولي لجميع التعليمات التي تخص أعمالها أن يتم بعد ذلك إجراء الفحص وفقاً للمخاطر بحسب ما يوصي به الخبراء، وفيما يأتي سيتم شرح تفصيلي لبقية إجراءات الفحص والفحص المبني على المخاطر.

## إجراءات فحص الامتثال الرقابي المبني على المخاطر

يوصي الخبراء في. جميع المهام الرقابية ومن ضمنها الامتثال أن يتم تنفيذ المهام الرقابية والإشرافية وفقاً للمخاطر (وهو احتمال حدوث تهديد)، فمثلاً إعداد خطة فحص الامتثال الرقابي وفقاً للتعليمات أو وفقا للجهات المعنية كالدوائر ضمن المؤسسة قد يؤدي إلى تأجيل فحص لتعليمات لا يتم الامتثال

لها وتشكل مخاطر عالية على المؤسسة، والقيام بإجراءات فحص رقابي على تعليمات مخاطرها متدنية أو أن المؤسسة ممتثلة لها ولا تشكل مخاطر عالية، بالإضافة إلى صعوبة الرقابة على جميع التعليمات ضمن وقت قصير وصغر حجم فريق الامتثال مقارنة مع حجم التعليمات التي يتوجب الامتثال لها، وغيرها من العوامل التي تواجه مسؤولي الامتثال في جميع المؤسسات التي تركز مواردها على الأمور الأكثر خطورة.

يتسم النظام المبني على المخاطر بالفعالية، حيث إن اكتشاف المخاطر العالية وإعطاءها الأولوية سيوفر كثيرا على المؤسسات من احتمالية التعرض لمخالفات أو غرامات نقدية، وإعطاء الأولوية يعتبر الحل العقلاني والأمثل في تنفيذ أية مهام، أما في حال الفشل في إعطاء الأولويات فسيزيد ذلك من احتمالية وقوع الأخطاء أو المخالفات أو التعرض للغرامات والعقوبات نظراً لمرور وقت طويل لحين فحصها، وبالتالي إعطاء الأولوية يكون دائماً أكثر فعالية.

وسنشرح الآن إجراءات الفحص ومخاطر التعليمات ومن ثم تحديد مخاطر عدم الامتثال لها وتحديد تاريخ الفحص التالي للتعليمات وفقاً للمخاطر.

بعد إعداد مصفوفة الفحص سواء وفقاً للتعليمات أو للجهة المعنية داخل المؤسسة يتم إعداد برنامج فحص أو تحديد خطوات الفحص التي يجب ان تشتمل على الأقل على ما يأتي:

على مسؤول الامتثال أن يكون على خبرة ودراية كافية وحصل على التدريب اللازم الذي يمكنه من دراسة وتحليل التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية وتقييم مخاطرها المبدئية.

يقوم مسؤول الامتثال بتقييم كل بند من التعليمات من ناحية المخاطر المبدئية أو ما يسمى بالمخاطر المتأصلة (Inherent Risk)، وهي مخاطر عدم الامتثال بالتعليمات قبل وضع الضوابط الرقابية اللازمة لها، أي بمجرد استلام التعليمات من الجهات الرقابية، فمثلاً إن نصت التعليمات أن المؤسسات التي لن تلتزم ستكون معرضة لغرامات مالية عالية أو حتى سحب ترخيص ممارستها لأعمالها تعتبر من المخاطر المتأصلة العالية.

**عملية تقييم المخاطر**

تعرف مجموعة ولفسبورغ تقييم المخاطر بأنه تمرين "يستخدم لتحديد المخاطر الرئيسية التي تواجهها الشركة ولاختبار الضوابط التي تمتلكها الشركة للتخفيف من هذه المخاطر. يمكن أن تكون المخاطر خارجية وداخلية للشركة يهدف تقييم المخاطر إلى قياس إجمالي تعرض الشركة للمخاطر التي تواجهها وتخطيط الإجراءات للحد من هذه المخاطر" (wolfsberg,2020)

تقييم مخاطر الامتثال (مخاطر الامتثال هي التهديد المحتمل الذي تتعرض له المكانة المالية أو التنظيمية أو السمعة للشركة الناتجة عن انتهاكات القوانين أو اللوائح أو قواعد السلوك أو معايير الممارسة التنظيمية). هو تقييم مستوى مخاطر المؤسسة عن طريق قياس وتحديد شكلين رئيسيين من المخاطر : المخاطر المتأصلة والمخاطر المتبقية.

**مقدمة[٨] قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA)**

قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) هو قانون ضريبي يلزم مواطني الولايات المتحدة في الدولة وخارجها بتقديم تقارير سنوية عن أي حيازة لحسابات أجنبية إلى دائرة الإيرادات الداخلية [٩] (IRS)، ويتطلب من المؤسسات مالية أجنبية (FFI) وبعض الكيانات الأجنبية غير المالية الأخرى تقديم تقارير عن الأصول الأجنبية في حسابات الأمريكيين لديهم أو الخاضعة للحجز وهو فعل الاحتفاظ ببعض قيمة المدفوعات ، لغرض دفع الضرائب (على المدفوعات الخاضعة للحجز) مصطلح المدفوعات الخاضعة للحجز يعني أي دفعة من الدخل الثابت ، القابل للتحديد، السنوي، الدوري (FDAP) وأي عائدات إجمالية من البيع أو التصرف في أي ممتلكات من النوع

(٨) ملاحظة مهمة: مصدر معظم المعلومات الواردة في هذا الفصل هو موقع (وزارة الخزانة الأمريكية IRS)، نحرص في GCI على تزويدك بأحدث المعلومات من مصدرها وتزويدك بها بتنسيق سهل التعلم، وكذلك التطبيق العملي لهذه المعرفة كما ينصح الخبراء في هذا المجال.

(٩) دائرة الإيرادات الداخلية (IRS) هي وكالة حكومية أمريكية مسؤولة عن تحصيل الضرائب وإنفاذ قوانين الضرائب.

الذي يمكن أن ينتج عنه فوائد أو حصـــص أرباح من مصـــدر دخل أمريكي خاضـــع للحجز [١٠] (FDAP) تقديم قانون الامتثال الضـــريبي للحســـابات الأجنبية في عام ٢٠١٠ كجزء من قانون (حوافز التوظيف لاستعادة الوظائف – HIRE) لتعزيز الشفافية في قطاع الخدمات المالية العالمية. (Internal Revenue services, 2010)

تم التوقيع على قانون (حوافز التوظيف لاستعادة الوظائف – HIRE) من قبل الرئيس باراك أوباما في عام ٢٠١٠ لتحفيز الشـــركات على توظيف العمال العاطلين عن العمل لتقليل معدل البطالة المرتفع الناجم عن الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة. تتضـــمن إحدى حوافز قانون HIRE المقدمة لأصحاب العمل زيادة في الائتمان الضريبي للأعمال لكل موظف جديد تم تعيينه والاحتفاظ به لمدة ٥٢ أسبوعًا على الأقل (HIRE ACT, 2009).

ولتمويل تكاليف هذه الحوافز، أدرج الكونجرس أحكامًا لتوليد الدخل في قانون (حوافز التوظيف لاستعادة الوظائف – HIRE) خلال قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية. تتطلب أحكام قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية من جميع دافعي الضرائب الأمريكيين الإبلاغ سنويا عن جميع الأصول المحتفظ بها خارج الدولة من خلال فرض ضرائب على هذه الأصول الموجودة بالخارج، تزيد الولايات المتحدة من إيراداتها، والتي يتم وضـــعها في حســـاب الحوافز لتحفيز الوظائف. تفرض

(١٠) مصطلح الدخل (FDAP) يعني الدخل السنوي أو الدوري الثابت أو القابل للتحديد. تشمل الفوائد وأرباح الأسهم والإيجارات والعائدات والعمولات والرسوم والأقساط.

عقوبات على المقيمين في الولايات المتحدة الذين لا يبلغون عن ممتلكاتهم وأصـــولهم الأجنبية التي تتجاوز قيمتها ٥٠،٠٠٠ دولار في أي عام.

غير الأمريكيين من المؤســســات المالية الاجنبية (FFI) والكيانات الأجنبية غير المالية (NFFE) يطلب منها أيضــا الامتثال لهذا القانون من خلال الكشــف عن هويات المواطنين الأمريكيين وقيمة أصـــولهم الموجودة في بنوكهم إلى دائرة الإيرادات الداخلية (IRS) أو وفقًا لاتفاقية فاتكا الحكومية الدولية. [١١] (IGA) المؤســســات المالية الأجنبية (FFIS) التي لا تمتثل لتعليمات دائرة الإيرادات الداخلية (IRS) لن يتم استبعادها من سوق الولايات المتحدة فحسب، بل سيحجز أيضًا ٣٠٪ من قيمة أي دفعة قابلة للاقتطاع منها كغرامة ضـريبية. قانون الامتثال الضـريبي للحسـابات الأجنبية (فاتكا إلى القضـاء على التهرب الضـريبي من قبل الأفراد والشـركات الأمريكية التي تسـتثمر وتشـغل وتكسـب الدخل الخاضـع للضـريبة في الخارج. في حين أنه من القانوني التحكم في حسـاب خارجي، فإن عدم الكشــف عن الحســاب يعتبر غير قانوني لأن الولايات المتحدة تفرض ضــرائب على جميع دخل وأصول مواطنيها على نطاق عالمي.

(١١) تهدف الاتفاقيات الحكومية الدولية إلى تمكين المؤسسات المالية الأجنبية (FFIs) والكيانات الأجنبية غير المالية (NFFEs) من تحديد وإبلاغ دائرة الضـرائب الأمريكية بالأشـخاص الأمريكيين الذين لديهم أصـول في الخارج، وتحديد المالكين الأمريكيين الرئيسين لبعض الكيانات الأجنبية غير المالية (NFFEs).

## أنواع اتفاقيات فاتكا

بدأت عملية جمع المعلومات الضـــريبية في عام ٢٠١٤. وكان الهدف من قانون الامتثال الضـــريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) هو تشكيل الأساس لعلاقة بين وزارة الخزانة الأمريكية والبلدان أو المؤســـســـات المالية في جميع أنحاء العالم. قدمت دائرة الإيرادات الداخلية (IRS) ثلاثة أنواع من الاتفاقيات التي يمكن للبدان أو المؤســـســـات المالية في جميع أنحاء العالم الاختيار من بينها، لتزويد الولايات المتحدة بالمعلومات والتفاصـــيل الضـــريبية المطلوبة ( U.S.DEPARTMENT OF THE TREASURY, 2019):

فيما يلي أهم التفاصيل التي تميز كل اتفاقية من هذه الاتفاقيات:

## النوع الأول: اتفاقية حكومية – نموذج IGA 1

في هذا النوع من الاتفاقيات، توقع الدولة اتفاقية مع دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS) بدلاً من مؤسساتها المالية، ويتم تقديم التقارير إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS) من خلال مؤسسة حكومية مثل البنك الاحتياطي للدولة.

أهم خصائص هذا النوع من الاتفاقيات هي:

١. تزود المؤسسات المالية كياناً حكومياً بالمعلومات المطلوبة لتقارير قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية، ثم تقدم الجهة الحكومية تقريراً عن الدولة إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS) نيابة عن جميع المؤسسات المالية.
٢. يعتبر الاتفاق التزام دولة.
٣. تتم مراقبة التطبيق من قبل سلطة الحكومية.
٤. لا يوجد إجراء حجب على "الحسابات المتمردة recalcitrant-accounts". (حسابات العملاء غير المتعاونين الذين فشلوا في تزويد المؤسسة المالية (FFI) بالمعلومات والوثائق المطلوبة لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية).

٥. جميع المسؤوليات والتكاليف تقع على عاتق السلطة الحكومية، وليس على المؤسسات المالية.
٦. هناك إمكانية لتبادل المعلومات الضريبية بين دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS) والدولة المشاركة.
٧. يتوجب تعيين مسؤول عن قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية في المؤسسات المالية لغايات التسجيل فقط.

٨. وفقاً لهذا النوع من الاتفاقيات، تخضع المؤسسات غير الأمريكية لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية، إذا كان لديها مالك أمريكي رئيسي (مساهم يمتلك أكثر من ٢٥٪ من أسهم الشركة).
٩. وفقاً لهذا النوع من الاتفاقية، لا يطلب من المؤسسات المالية الحصول على موافقة العميل قبل الكشف عن معلومات حساباتهم إلى مصلحة الضرائب الأمريكية.

**النوع الثاني: اتفاقية حكومية من نوع آخر**

## Inter-Governmental Agreement Module 2

وفي هذا النوع يتم عمل اتفاقية بين الحكومة أو الدولة) مع مصلحة الضرائب الأمريكية بالإضافة إلى اتفاقية بين المؤسسة المالية ومصلحة الضرائب الأمريكية.

وأهم ما يميز هذا النوع من الاتفاقيات ما يأتي:

١. ترفع التقارير إلى مصلحة الضرائب مباشرة ولكن بحسب توجيهات الجهة الحكومية.
٢. تعتبر الاتفاقية التزاماً حكومياً على الدولة حيث يتوجب على الدولة التأكد من امتثال المؤسسات المالية للقانون.
٣. الرقابة على التطبيق تتم من قبل الجهة الحكومية ومصلحة الضرائب الأمريكية.
٤. يوجد متطلبات حجز على مبالغ حسابات الأشخاص غير المتعاونين بتطبيق القانون ضمن المؤسسة كما ويوجد إجراءات حجز على المؤسسات غير المشاركة.
٥. المسؤوليات والتكاليف تقع على عاتق الجهة الحكومية والمؤسسات الحكومية، ولكن المخاطر بهذا النوع أكبر من النوع الثاني بالنسبة للجهة الحكومية.
٦. لا توجد إمكانية تبادل المعلومات الضريبية بين مصلحة الضرائب الأمريكية والدولة المشاركة أو المؤسسة المالية.
٧. يتوجب على المؤسسات المالية تحديد مسؤول فاتكا فيها لدى مصلحة الضرائب الأمريكية.
٨. إن حسابات الشركات غير الأمريكية الخاضعة لقانون فاتكا بحسب هذا النوع تتطلب وجود نسبة ملكية تزيد عن ٢٥٪ لشخص يخضع للقانون من إجمالي رأسمال الشركة.

٩. يُطلب بحسب هذا النوع من الاتفاقيات حصول المؤسسات المالية على تفويض بالإفصاح من العميل الخاضع للقانون لتتمكن المؤسسة من الإبلاغ عن حساباته لدى مصلحة الضرائب الامريكية IRS[١٢].

**النوع الثالث: اتفاقية مؤسسة مالية أجنبية**

## FFI (Foreign Financial Institution) Agreement

وهنا توقع المؤسسة المالية مثل البنوك اتفاقية خاصة مصلحة الضرائب الأمريكية IRS مباشرة مع للإبلاغ عن الحسابات الخاضعة للقانون، وأهم ما في هذا النوع من الاتفاقيات ما يأتي:

١) ترفع التقارير إلى مصلحة الضرائب مباشرة من المؤسسات المالية.
٢) عدم وجود التزام حكومي على الدولة.
٣) الرقابة على التطبيق تتم من قبل مصلحة الضرائب الأمريكية IRS مباشرة.
٤) يوجد متطلبات حجز على مبالغ حسابات الأشخاص غير المتعاونين بتطبيق القانون ضمن المؤسسة كما ويوجد إجراءات حجز على المؤسسات غير المشاركة.
٥) جميع المسؤوليات والتكاليف تقع على عاتق المؤسسات المالية.
٦) لا توجد إمكانية تبادل المعلومات الضريبية بين مصلحة الضرائب الأمريكية والمؤسسات المالية كون الاتفاقية ليست بين دولتين.
٧) يتوجب على المؤسسات المالية تحديد مسؤول فاتكا فيها.
٨) إن حسابات الشركات غير الأمريكية الخاضعة لقانون فاتكا. بحسب هذا النوع تتطلب وجود نسبة ملكية تزيد عن ١٠٪ لشخص يخضع للقانون من إجمالي رأسمال الشركة.

---

(١٢) كما يمكنكم الرجوع إلى موقع مصلحة الضرائب الأمريكية / وزارة الخزانة الأمريكية لمعرفة الدول والمؤسسات المشاركة بالقانون من خلال المواقع الآتية:
www.treasury.gov/
https://apps.irs.gov/app/fatcaFfiList/flu.jsf

٩) لابد حسب هذا النوع من الاتفاقيات من حصول المؤسسات المالية على تفويض بالإفصاح من العميل الخاضع للقانون لتتمكن المؤسسة من الإبلاغ عن حساباته.

**مخاطر عدم الامتثال لقانون فاتكا**

## المخالفات الجوهرية (Material Breach)

المخالفات الجوهرية هو فشل المؤسسات في تطبيق متطلبات اتفاقية FFI أو لوائح الخزانة الامريكية أو الاتفاقية الحكومية الدولية(IGA) ، حسب الاقتضاء ("متطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية")، فيما يلي بعض الأمثلة على الأنشطة التي تعتبر مخالفات جوهرية من قبل مصلحة الضرائب:

- إذا كان الفشل ناتجا عن إجراء متعمد من جانب واحد أو أكثر من موظفي الكيان) أو وكيله أو FI الامتثال (لتجنب متطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA)للكيان أو؛

- خطأ بسبب فشل الكيان في تنفيذ الضوابط الداخلية الكافية للجهة لتلبية متطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية.

لن تشكل المخالفات الجوهرية حدث تقصير ما لم يحدث هذا الفشل المادي في أكثر من ظرف عندما لا يمتثل الكيان إلى حد كبير لمتطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية.

## أحداث التقصير (Event of Default)

تحدث أحداث التقصير إذا أخفق الكيان في أداء الالتزامات المادية المطلوبة فيما يتعلق بمتطلبات العناية الواجبة أو التحقق، أو الإقتطاع أو الإبلاغ عن قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية أو إذا قررت مصلحة الضرائب الأمريكية أن الكيان قد فشل في الامتثال إلى حد كبير لمتطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية. تشمل أحداث التقصير عن السداد التي سيصدر بشأنها إشعار التقصير عندما:

- فشل في إكمال وتقديم شهادة FATCA المطلوبة بحلول تاريخ الاستحقاق.
- أشاروا إلى أنهم غير قادرين على إكمال وتقديم الشهادة المطلوبة.
- أشاروا إلى أنهم ليسوا مطالبين بتقديم شهادة، خلافًا للمتطلبات المشار إليها في تصنيف قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية الخاص بهم، أو البلد / الولاية القضائية للإقامة الضريبية أو تسجيل أي فروع أو كيانات مدعومة تحتاج المؤسسة المالية.(FI)
- إكمال وتقديم شهادة بها نتيجة "فشل في التحقق".

**عواقب عدم مشاركة المؤسسات المالية في قانون فاتكا**

- حجب المؤسسة عن السوق المالي الأمريكي.
- تصنيفها كمؤسسة مالية غير مشاركة NPFFI من قبل دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية IRS.
- ستسعى المؤسسات المالية إلى إيقاف تحديد تعاملها مع المؤسسات المالية غير المشاركة.
- ستكون خاضعة لإجراءات حجز بقيمة ٣٠٪ على أي مدفوعات من إيرادات الاستثمار الأمريكية والحصيلة الإجمالية من بيع حقوق الملكية أو أدوات الدين الصادرة من الولايات المتحدة الخاضع للحجز) كما يأتي:

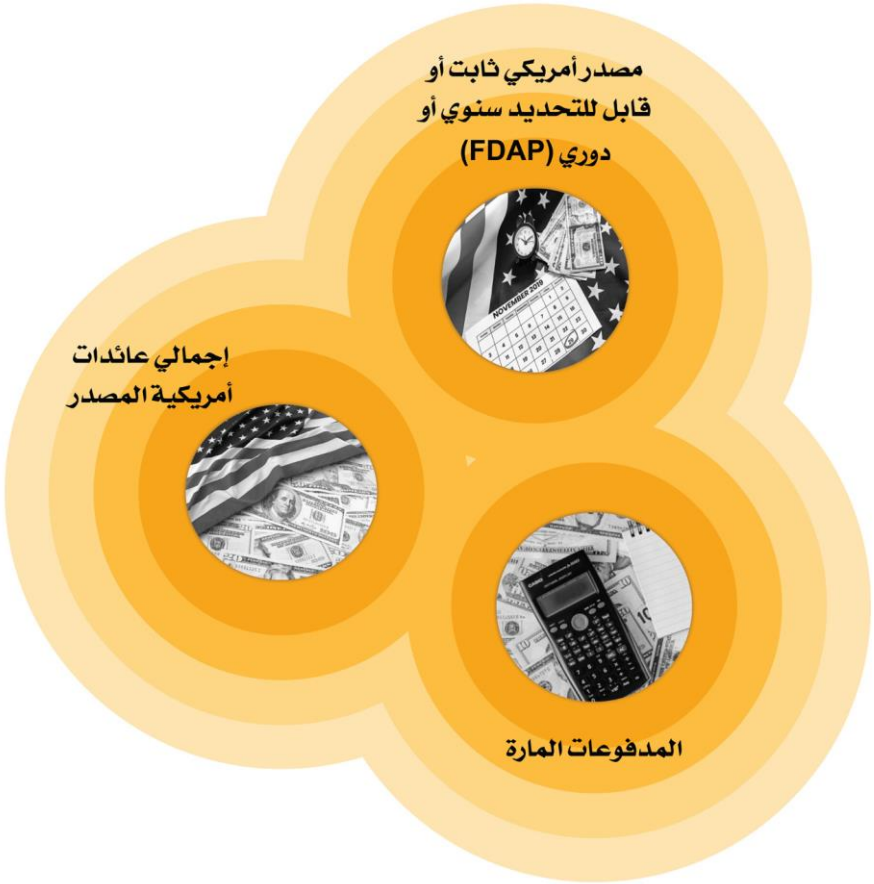


- في شباط من عام ٢٠٠٩ دفع أحد البنوك السويسرية مبلغ ٧٨٠ مليون دولار لتسوية التهم الجرمية المرفوعة عليه من قبل وزارة العدل الأمريكية، وذلك نتيجة لقيام البنك بمساعدة آلاف

الأمريكيين الأغنياء بالتهرب الضريبي وإخفاء حوالي عشرين مليار دولار في حسابات سرية لديهم.

- قدر الكونغرس الأمريكي بأنه يوجد حوالي مئة مليار دولار كإيرادات ضريبية ضائعة كل سنة نتيجة للتهرب الضريبي للحسابات الخارجية، أما بالنسبة لتكلفة تطبيق هذا القانون.
- تقدر التكلفة لتطبيق قانون FATCA بحوالي المليار دولار بشكل سنوي للسنوات العشر القادمة (منذ إصدار القانون) وسوف تشكل عبئاً عند الالتزام بهذا القانون من قبل البنوك حول العالم.
- قدر الاتحاد الأوروبي تكلفة الالتزام بهذا القانون بحوالي مئة مليون دولار لكل بنك دولي، نتيجة لخسارة العديد من الحسابات الضخمة.

**تعريف الشخص الأمريكي (الخاضع لقانون فاتكا)**

**الأفراد**

- مواطن أمريكي (يحمل الجنسية الأمريكية) حتى بوجود جنسية أخرى.
- يحمل البطاقة الخضراء الأمريكية (Green Card).
- تنطبق عليه معايير الإقامة الأمريكية (Substantial Presence Test): وهو الفرد الذي يوجد في الولايات المتحدة بالتفاصيل الآتية كحد أدنى:

١. ٣١ يوماً خلال السنة الحالية و،
٢. ١٨٣ يوماً خلال السنوات الثلاث، السنة الحالية والسنتان ما قبلها مباشرة ويتم احتسابها كما يأتي:

- كل أيام الإقامة للسنة الحالية.
- ١/٣ أيام الإقامة في السنة (الأولى) السابقة للسنة الحالية.
- ١/٦ أيام الإقامة للسنة (الثانية) السابقة للسنة الحالية.

- U.S. DEPARTMENT OF THE TREASURY, IRS, ) ٢٠١٩).

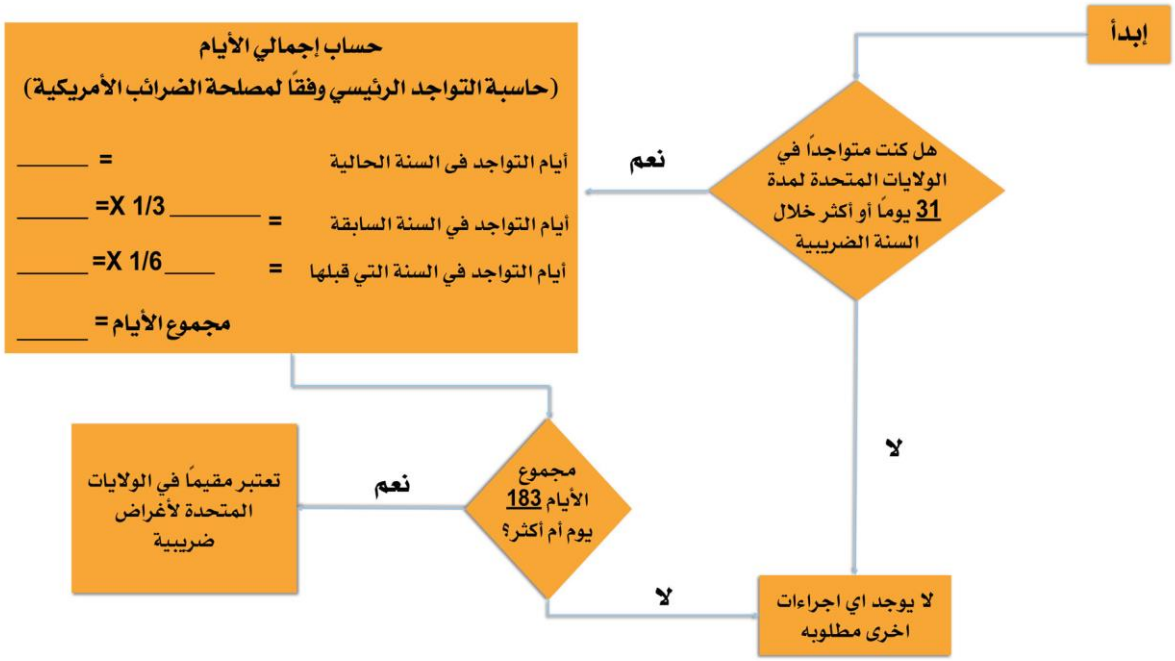


## الشركات

**تخضع الشركة لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية في أي من الحالات التالية:**

- الأولى هي مؤسسة مالية، بغض النظر عن جنسية أصحابها، وفقًا لتعريف المؤسسات المالية الصادر عن مصلحة الضرائب الأمريكية، وهي " مؤسسة إيداع أو مؤسسة حفظ، امين، أو كيان استثماري، أو شركة تأمين (أو شركة قابضة لشركة تأمين) التي تصدر تأمينًا بقيمة نقدية أو عقود أقساط سنوية أو شركة قابضة أو مركز خزينة يمثل جزءًا من مجموعة منتسبة موسعة لبعض المؤسسات المالية الأجنبية، وما إلى ذلك " وبالتالي، تخضع جميع المؤسسات المالية للقانون بغض النظر عن جنسية مالكها.

يجب عليهم التسجيل لدى مصلحة الضرائب الأمريكية ليتم تصنيفهم على أنهم "مؤسسة مالية أجنبية مشاركة" وفقًا لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية، ويجب أن يكون لديها ما يسمى بـ "رقم التعريف المتوسط العالمي "GIIN – ، وهو رقم التسجيل لدى مصلحة الضرائب. يجب أن يزود هذا النوع من الكيانات البنك بالمعلومات المطلوبة من خلال نموذج FATCA يسمى W-8BEN-E.

- الثانية هي مؤسسة غير مالية ولكن لديها مالك أمريكي كبير. المالك الأساسي هو مساهم يمتلك من ٢٥ % للاتفاقيات الحكومية الدولية وأكثر من ١٠٪ للاتفاقيات غير الحكومية.

يجب على المفوض بالتوقيع تزويد البنك بالمعلومات الضرورية في نموذجW-BENE ، حيث يتم تصنيف معظم الشركات كشركات نشطة ولديها رقم ضريبي محلي يسمى من منظور (FATCA) (رقم التعريف الضريبي الأجنبي). ومع ذلك، فإن تصنيف الكيان، سواء كانت شركة نشطة أو تصنيف آخر، هو دور العميل وليس البنك.

- ثالثًا شركة أمريكية مسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية يجب على المفوض بالتوقيع تزويد البنك بالمعلومات الضرورية في نموذج W9 (والذي يمكن استخدامه للأفراد أو الكيانات)، وبشكل أساسي رقم تعريف صاحب العمل -EIN .
- على حد علم المسؤول وبعد تطبيق الاستعلامات المطلوبة، أن المؤسسة لم تمارس سواء بشكل رسمي أو غير رسمي إجراءات لمساعدة أصحاب الحسابات على التهرب من قانون فاتكا.
- يشهد أيضاً وبشكل دوري لدائرة الإيرادات الداخلية أن المؤسسة لديها ضوابط رقابية فعالة للامتثال لفاتكا.

**ممارسات تهرب ضريبي يجب الحذر منها**

فيما يأتي بعض الممارسات التي يتوجب على المؤسسات المالية التنبه لها فيما يخص التهرب الضريبي من فاتكا:

- أن يقوم صاحب الحساب بتقسيم رصيد الحساب على مجموعة من الحسابات لتفادي تصنيفه كحساب عالي القيمة، أو ليصبح رصيد كل حساب تحت الحد الأدنى للإبلاغ.
- أن يقوم أصحاب الحسابات (الأمريكيون) بإغلاق حساباتهم وتحويل أرصدتها أو سحبها لتفادي متطلبات الإبلاغ عنها، وتحويل الأرصدة لقريب لا يخضع لفاتكا.
- أن يقوم أصحاب الحسابات (الأمريكيون) بإغلاق حساباتهم التي فتحت بمستندات الجنسية الأمريكية وإعادة فتحها من خلال مسندات تعريفية لجنسية أخرى.
- إصدار حوالة لقريب لا يحمل الجنسية الأمريكية.

- أن يكون المستفيد الحقيقي من حساب يظهر بأن مالكه غير أمريكي ولا يخضع لفاتكا، ويحصل على وكالة عدلية على الحساب للتمكن من التصرف به.

**بناء برنامج متكامل للامتثال لفاتكا**

للتمكن من بناء برنامج امتثال متكامل لابد للمسؤول عمل ما يأتي:

- تحديد الحسابات الخاضعة للقانون ومراقبة التغيرات عليها.
- تطبيق الإجراءات والأنظمة اللازمة امتثالا للقانون.
- تقديم التدريب اللازم والعمل على نشر الوعي بين الموظفين بالقانون ومتطلباته.
- تطوير إجراءات الحجز والابلاغ.
- تشكيل اللجان والفرق المعنية داخل المؤسسة: اللجنة التوجيهية لفاتكا و(هي لجنة على مستوى الإدارة العليا لاتخاذ القرارات الهامة ومنح الموافقات الخاصة بتطبيق القانون من ميزانيات وأنظمة وغيرها) وتحديد مسؤول فاتكا في المؤسسة المالية أمام دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكيةIRS ، وتحديد فريق عمل لتطبيق القانون وإعداد السياسات والإجراءات

وتطبيق الأنظمة وعمل التدريب اللازم، مع توضـــيح الأدوار والمســـؤوليات لكل جهة معنية بتطبيق القانون بالمؤسسة.

- نشـــر الوعي مع أعضـــاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وخطوط الأعمال المعنية، وعمل التواصل اللازم مع الجهات الخارجية كالجهات الحكومية المعنية.
- التواصل مع الشركات الفرعية المملوكة للمؤسسة ومناقشة حالتها بخصوص القانون.
- إعداد سياسة داخلية لفاتكا وخطة عمل وتحديد ميزانية لتطبيق القانون.

## كيفية التعامل مع الحسابات القائمة (المشاريع الأربعة)

بعد إعداد برنامج امتثال كامل للقانون يبدأ العمل بالحسـابات القائمة والتي يمكن تقسـيمها إلى أربعة مشاريع كما يأتي:

يعتبر الحســـاب خاضـــعاً لإجراءات فاتكا في حال وجود أي من المؤشـــرات الآتية، حتى وإن كان الحسـاب (قائماً)، وتُعرّف الحسـابات القائمة بأنها الحسـابات التي تم فتحها قبل تاريخ ٢٠١٤/٧/١ وهو تاريخ تطبيق القانون.

| الأول: | الثاني: | الثالث: | الرابع: |
|---|---|---|---|
| مؤشرات "حسابات الأفراد" | مؤشرات "حسابات الشركات" | مؤشرات "حسابات ذات قيمة عالية" | مؤشرات "حسابات المؤسسات المالية" |
| | | | |

### أولاً: مؤشرات حسابات الأفراد

١) مواطن أمريكي.

٢) مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية.

٣) من يحمل البطاقة الخضراء Green Card.
٤) مواليد الولايات المتحدة الأمريكية.
٥) عنوان في الولايات المتحدة الأمريكية.
٦) رقم هاتف أمريكي.
٧) أوامر دفع مبالغ مالية لحساب في الولايات المتحدة الأمريكية.
٨) وكالة عدلية أو تفويض على الحساب صدر لشخص عنوانه في الولايات المتحدة الأمريكية.

هنا يمكن للمؤسسات تشغيل تقرير MIS لتحديد الحسابات التي تحتوي على أي من هذه المؤشرات.

**ثانياً: مؤشرات حسابات الشركات**

- في حال انطبق على أي من مالكيها أي من مؤشرات الأفراد التي سبق ذكرها.
- وفي حال وجود مؤشرات على الشركة نفسها توحي بأنها أمريكية مثل: جنسية الشركة، بلد التأسيس أو التسجيل، موقع المكتب الرئيس، العنوان البريدي، رقم الهاتف.

**ثالثاً: حسابات الأرصدة المرتفعة**

حيث تقوم المؤسسة المالية بتحديد الحسابات التي تبلغ أرصدتها مليون دولار أو أكثر كما في تاريخ تطبيق هذا القانون، وذلك من أجل إجراء بحث يدوي في ملفات أصحاب هذه الحسابات للبحث عن مؤشرات FATCA وذلك لتحديد إذا كان هذا الحساب خاضعاً لقانون FATCA أم لا.

**رابعاً حسابات المؤسسات المالية**

في حال كانت المؤسسات المالية (كالبنوك مثلاً) تحتفظ بحسابات لمؤسسات مالية أخرى بحسب تعريف مصلحة الضرائب الأمريكية للمؤسسات المالية (حيث يخضع لهذا التعريف حسابات لبنك آخر أو حساب لشركة وساطة مالية أو حساب لشركات صناديق الاستثمار، أو حساب لشركات تأمين لديها منتجات خاضعة للقانون مثل Cash Value Insurance or annuity contractsوغيرها من المؤسسات المالية بحسب التعريف).

فإن هذا النوع من الحسابات خاضع للقانون ودون الحاجة إلى وجود مؤشرات، كون هذا النوع من المؤسسات يُطلب منه الإبلاغ عن الحسابات الخاضعة لديه كما هو الحال في المؤسسة التي تحتفظ بالحساب لديها.

ويطلب من مثل هذه المؤسسات الإفصاح عن حالة فاتكا الخاصة بها من خلال تقديم النموذج الخاص مثل:

نموذج WBBEN-E للبنوك وشركات التأمين (والذي سيتم شرحه لاحقاً).

**المستندات المطلوبة للحسابات الخاضعة للقانون**

بعد أن قمنا بتحديد الحسابات الخاضعة للقانون سنبدأ الحديث عن مستندات FATCA التي يتم طلبها من هؤلاء العملاء بعد أن قمنا بتحديدهم:

في حال تبين أن الشخص أمريكي أو خاضع للقانون فإنه يتوجب الحصول على ما يأتي:

- صورة عن جواز السفر الأمريكي / أو البطاقة الخضراء.Green Card
- التوقيع على نموذج الإفصاح (الذي يخول البنك الإبلاغ عن أرصدة المتعامل ومعلوماته بحسب المطلوب وفقاً للقانون).
- نموذج فاتكا W9 (والذي سيتم شرحه لاحقاً).

في حال أفاد العميل أنه غير خاضع للقانون على الرغم من ظهور مؤشر على ذلك فإنه يُطلب منه توقيع نموذج فاتكا. W-BEN.

وفي حال كان المؤشر الذي ظهر على الحساب أياً من المؤشرات الآتية فيطلب منه بالإضافة إلى نموذج W-8BEN أن يقدم إثباتا مستنداً بعدم خضوعه للقانون وتبرير المؤشر الظاهر على الحساب):

- المواطنة.
- الإقامة.
- رقم هاتف يعود للولايات المتحدة الأمريكية مع عدم وجود أرقام أخرى غير أمريكية.
- أوامر دفع لحساب في الولايات المتحدة.

وفي حال كان المؤشر بأن العميل مواليد الولايات المتحدة ولكنه أفصح بأنه غير خاضع للقانون فلا بد عليه من أن يقدم شهادة التنازل عن الجنسية الأمريكية وإثباتات مستندية.

## نموذج W-8BEN

ويستعمل هذا النموذج كما أشرنا سابقاً في حال وجود مؤشرات على احتمالية أن يكون العميل صاحب الحساب حاملاً للجنسية الأمريكية أو خاضعاً للقانون، ولكن العميل أفاد بأنه لا يخضع

للقانون على الرغم من وجود هذه المؤشـــرات، ففي هذه الحالة يطلب من العميل توقيع هذا النموذج الصادر عن مصلحة الضرائب الأمريكية:

**الحسابات المشتركة**

في حال وجود حساب مشترك فإنـــه تتم مخاطبة أصحاب الحســاب كل بحســب حاله، فعلى ســبيل المثال فإن وجد حساب مشترك لشخصين (شخص أمريكي وشخص آخر غير أمريكي فإنه يتم تحصـــيل المســـتندات المطلوبة من الشخص الأمريكي فقط، وكون الشخص الآخر غير أمريكي فلا يطلب منه أية مســـتندات)، علماً بأن الحســـاب يتم معاملة كوحدة واحدة مـــن حيـــث التصنيف (كحساب خاضع أو غير خاضع) وأيضا من حيث الإبلاغ لمصـــلحة الضـــرائب الأمريكية، حيث يتم التبليغ عن الحســـاب بالرقم الضـــريبي الأمريكي للشـــخص الأمريكي وبكامل رصيد الحساب وليس نصفه أو جزء منه في حال كان الحساب خاضعاً للتبليغ بحسب ما سيتم شرحه لاحقاً.

**حسابات القصر**

في حال وجود حساب لقاصر، فإنه يتم البحث عن خضوع صاحب الحساب – المستفيد الحقيقي، (أي القاصر) لقانون فاتكا من عدم خضوعه، وفي حال خضوعه فإنه يتوجب على الوصي أو الولي تعبئة نموذج فاتكا ببيانات القاصر والتوقيع عليه، وإن خضع الحساب للتبليغ فإنه يتم الإبلاغ بحسب الرقم الضريبي للقاصر.

وفي الحالة الأخرى إن كان القاصر غير أمريكي في حين أن الوصي أمريكي فإن الحساب غير خاضع للقانون كون المستفيد الحقيقي من الحساب غير خاضع.

**الوكالات**

كما أشرنا سابقاً فإن وجود وكالة أو تفويض على حساب لشخص أمريكي أو عنوانه في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر مؤشراً بأن صاحب الحساب يحمل الجنسية الأمريكية أو يخضع للقانون، وعليه يتوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة مع صاحب الحساب (المستفيد الحقيقي).

**حسابات الموظفين**

في حال كانت المؤسسة المالية تحتفظ بحسابات لموظفيها فإنه ينطبق على الموظفين ما ينطبق على العملاء فيما يخص قانون فاتكا.

وفي جميع الحالات يجب الانتباه والتعامل مع صاحب الحساب والمستفيد الحقيقي في تحديد خضوع الحساب للقانون من عدم خضوعه، وفي حال ملاحظة أي ممارسات تهرب ضريبي يجب إبلاغ مسؤول فاتكا بالبنك أو الشركة ليقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة بهذا الخصوص.

كما يمنع نصح العميل بأي من الإجراءات التي تساعده في التهرب الضريبي، حيث إن على المؤسسات المالية والبنوك تضمين ميثاق السلوك المهني للموظفين بحيث يشمل عدم مساعدة العملاء بالتهرب من قانون FATCA والإفصاح عن حساب الموظف نفسه في حال كان يخضع لقانونFATCA .

**حسابات غير المتعاونين**

في حال تم اكتشاف مؤشرات على الحساب فلابد من التواصل مع العميل للقيام بتقديم النماذج الخاصة بالقانون، ولكن في حال الاحتفاظ بحسابات خاضعة للقانون ولم يتم استيفاء المستندات المطلوبة، فلابد من تصنيف الحساب كحساب غير متعاون (Recalcitrant) واتخاذ الإجراءات اللازمة مع الجهات ذات العلاقة بالبنك خاصة المستشار القانوني من أجل الخروج من العلاقة مع العميل بالسرعة الممكنة وعدم طرح أية خدمات أو منتجات جديدة له، حيث إن هذه النوع من الحسابات يخضع لإجراءات حجز مبالغ مالية على أنواع معينة من المعاملات المالية الواردة على الحساب، وبحسب ما ورد بالقانون، ويتم التبليغ عن إجمالي عدد وأرصدة هذه الحسابات بشكل سنوي لمصلحة الضرائب الأمريكية دون الإفصاح عن أصحابها.

**التبليغ السنوي**

ننتقل الآن إلى المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التبليغ السنوي لمصلحة الضرائب الأمريكية عن الحسابات الخاضعة للتبليغ بحسب قانون FATCA.

# تاريخ:

## الإبلاغ

يجب على المؤسسات المالية تقديم تقارير قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية من خلال الموقع الإلكتروني ذي الصلة إلى مصلحة الضرائب الأمريكية بحلول نهاية مارس للاتفاقيات IGA 2 واتفاقية FFI، وبحلول نهاية سبتمبر اتفاقية IGA 1 من كل عام.

## الرصيد

يجب الإبلاغ عن أرصدة الحسابات كما في نهاية السنة المالية

### حسابات الأفراد

يجب تقديم تقرير بجميع المعلومات والأرصدة الخاصة بهذه الحسابات إذا وصل الرصيد الإجمالي لحساب العميل إلى مبلغ 50،000 دولار أمريكي أو أكثر.

### حسابات الشركات

يجب تقديم تقرير بجميع المعلومات والأرصدة الخاصة بهذه الحسابات إذا وصل الرصيد الإجمالي لحسابات الشركة إلى مبلغ 250 ألف دولار أمريكي أو أكثر.

بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للمؤسسات التي تحتفظ بحسابات لمؤسسات مالية أخرى (وفقاً لتعريف المؤسسة المالية بموجب القانون)، فإن هذه الحسابات ليس لها قواعد دنيا ويجب الإبلاغ عنها مهما كانت أرصدتها.

يحكم مخطط XML الخاص بفاتكا هيكل ومحتوى الملفات التي تحدد تقارير فاتكا المقدمة إلكترونيا من خلال خدمة تبادل البيانات الدولية (IDES) يجب أن يكون جميع مستخدمي الخدمة على دراية بلوائح قانون فاتكا ولغة الترميز الموسعة[١٣] (XML) ومخططات (XML) الخاصة بفاتكا.

يتحكم مخطط (XML) لفاتكا في بنية ومحتوى الملفات التي تحدد التنسيق الإلكتروني للنموذج ٨٩٦٦ نموذج تقرير فاتكا. يتم استخدامه لإنشاء تقارير تتوافق مع المعايير الموصي بها وتوفر التحقق من صحة مخطط المستوى الأول بحسب المخطط. يعتمد مخطط فاتكا على مخطط إعداد تقارير موجود ومتطلبات العمل.

**هناك خمسة تقارير يجب تقديمها سنويًا إلى مصلحة الضرائب:**

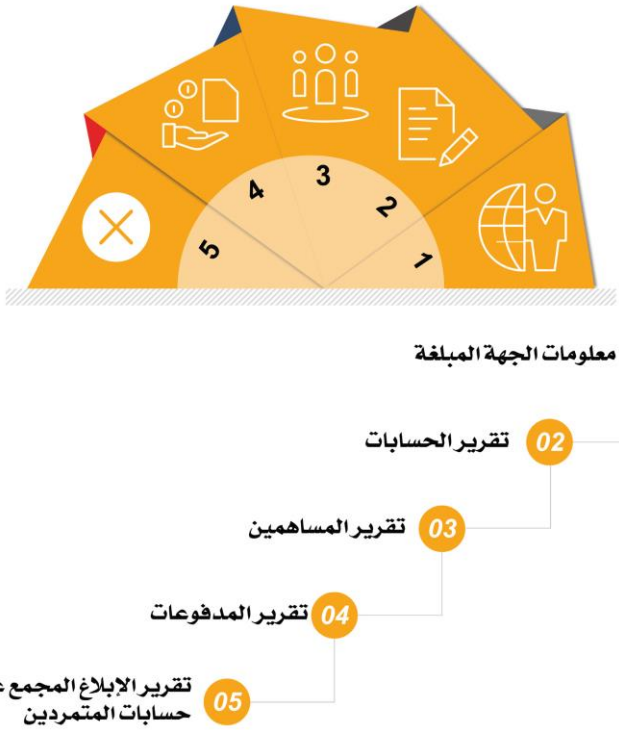


(١٣) لغة الترميز الموسعة (XML) هي لغة ترميز مرنة للمستندات الإلكترونية المنظمة، هي لغة برمجة شائعة الاستخدام من قبل خدمات تبادل البيانات لإرسال المعلومات بين الأنظمة غير المتوافقة.

## معيار الإبلاغ المشترك (CRS)

### خلفية

تم تطوير معيار الإبلاغ المشترك (CRS) استجابة لطلب مجموعة العشرين ووافق عليها مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[١٤] (OECD). تدعو المعايير السلطات القضائية للحصول على معلومات من مؤسساتها المالية وتبادل هذه المعلومات تلقائيًا مع الولايات القضائية الأخرى على أساس سنوي. ويحدد معلومات الحساب المالي التي سيتم تبادلها ، والمؤسسات المالية المطلوب الإبلاغ عنها، والأنواع المختلفة للحسابات ودافعي الضرائب المشمولين، بالإضافة إلى إجراءات العناية الواجبة الشائعة التي يتعين على المؤسسات المالية اتباعها. (OECD,2014)

في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠، وقعت ٢٠ دولة في الأصل على اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومنذ ذلك الحين، انضم ١٧ دولة إلى عضوية المنظمة. يتم نشر أسماء الدول المشاركة على موقع المنظمة على الإلكتروني، ويوضح الرابط التالي قائمة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

.https://www.oecd.org/about/document/list-oecd-member-countries.htm

معيار التبادل التلقائي لمعلومات الحساب المالي في المسائل الضريبية معيار التبادل التلقائي لمعلومات الحساب المالي "، الذي طورته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع دول مجموعة العشرين، يمثل الإجماع الدولي على التبادل التلقائي لمعلومات الحساب المالي للأغراض الضريبية، على أساس المعاملة بالمثل التزمت أكثر من ٦٠ سلطة قضائية بتنفيذ المعيار وتم دعوة جميع المراكز المالية لمطابقة هذه الالتزامات، اعتبارًا من يوليو ٢٠١٤."

---

(١٤) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي منظمة اقتصادية حكومية تضم ٣٧ دولة عضو، تأسست عام ١٩٦١ لتحفيز التقدم الاقتصادي والتجارة العالمية.

يتكون "المعيار" من الأجزاء الأربعة الرئيسية التالية:

- اتفاقية نموذجية للسلطة المختصة(CAA) ، توفر الإطار القانوني الدولي للتبادل التلقائي لمعلومات معيار الإبلاغ المشترك؛
- معيار الإبلاغ المشترك؛
- التعليقات على الاتفاقية النموذجية للسلطة المختصة (CAA)، ومعيار الإبلاغ المشترك
- دليل مستخدم مخطط XML لمعيار الإبلاغ المشترك

بموجب هذه المعايير، تجمع الدول المعلومات من المؤسسات المالية المبلغة وتتبادل هذه التقارير بمعلومات مماثلة من الدول المشاركة في معيار الإبلاغ المشترك سنوياً.

هذه المعايير مماثلة للوائح قانون فاتكا التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية. منذ تطبيق قانون فاتكا، سعت دول أخرى إلى تطبيق لوائح مماثلة لصالح دولتها.

من خلال معيار الإبلاغ المشترك، تجمع البلدان معلومات حول دافعي الضرائب في جميع أنحاء العالم. تمت الإشارة إلى اتفاقيات المعيار بشكل غير رسمي باسم (GATCA) النسخة العالمية من قانون فاتكا، ولكن "معيار" الإبلاغ المشترك" ليس مجرد امتداد لقانون فاتكا.

**أنشطة معيار الإبلاغ المشترك**

**تحصيل الضرائب**

يتم تبادل التقارير المتبادلة بين الدول المشاركة فيما يتعلق بمعلومات عملاء المؤسسة؛ الاسم وتاريخ الميلاد وبلد الإقامة الضريبية والرقم الضريبي وأرصدة الحسابات والمدفوعات على الحسابات) وفقًا لمخطط XML الخاص بـ بالمعيار ودليل المستخدم.

تحدد المؤسسات المالية العملاء الخاضعين للمعيار وتقدم معلوماتهم إلى سلطات الضرائب الحكومية، والتي بدورها ستجمع جميع المعلومات من جميع المؤسسات المالية ثم تبدأ إجراءات التبادل مع الدول الأخرى.

لتحديد العملاء الخاضعين لهذا المعيار، يجب تحديد بلد الإقامة الضريبية للعميل. إذا كانت الإقامة الضريبية دولة مشاركة في خدمات الإبلاغ المشترك، فسيتم تطبيق المعيار، بغض النظر عن جنسية العميل. هذا هو الاختلاف الأكثر أهمية بين معايير الإبلاغ المشترك وفاتكا.

تعمل هذه المعايير بطريقة ثنائية أو متعددة الأطراف، بخلاف قانون فاتكا، الذي يعمل بين طرفين فقط (مصلحة الضرائب والدولة أو الكيان المبلغ عنه) حيث يمكن للدولة المشاركة التوقيع على اتفاقية الدولة الواحدة أو اتفاقية مع دول متعددة.

تم تطوير "المعيار" للبناء على تطبيق قانون فاتكا، ويمكن العثور على معلومات متعمقة حول الاختلافات (وأوجه التشابه) بين نظامي التبادل التلقائي للمعلومات (AEOI) في معيار التبادل التلقائي لمعلومات الحساب المالي" في المسائل الضريبية: دليل التطبيق:"

دليل التطبيق: معيار التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية في المسائل الضريبية(oecd.org)

**إجراءات العناية الواجبة**

تم تصميم إجراءات العناية الواجبة في معيار الإبلاغ المشترك لتحديد الحسابات الواجب الإبلاغ عنها والمفهومة على أنها تلك الخاصة بالمقيمين في نطاق سلطة قضائية يجب الإبلاغ عنها في الوقت الذي يتم فيه تنفيذ إجراءات العناية الواجبة.

ومع ذلك، هناك أسباب وجيهة وراء رغبة السلطات القضائية في توسيع نطاق إجراءات العناية الواجبة، على سبيل المثال، لتشمل جميع غير المقيمين أو المقيمين في الولايات القضائية التي لديهم معها أداة لتبادل المعلومات. يمكن لمثل هذا النهج أن يقلل بشكل كبير من التكاليف بالنسبة للمؤسسات المالية لأنها لن تحتاج إلى بذل مزيد من العناية الواجبة في كل مرة تنضم فيها ولاية قضائية جديدة.